الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر النمو والتنمية في الدول العربية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

العنوان: أثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية للفترة:1990-2020

إعداد الطالبة: غربي ايمان

نوقشت بتاريخ [2025/02/22] أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
جديدي روضة	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسًا
عياشي عبد الله	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفًا
مخزومي لطفي	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
لبزة هشام	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
ريمي عقبة	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
طه بن الحبيب	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشًا
جوادي عصام	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024-2025م / 1446-1447هـ

الإهـــداء

أهدي هذا العمل:

إلى رمز العطاء... والدي العزيز

إلى نور حياتي والدتي الغالية

إلى جدتي اطال الله في عمرها

إلى أحبتي...أخوتي وأخواتي

الى كل الأهل والأصدقاء

ايمان

شكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وله الشكر على ما أعطى فهو المعطي والموفق والمسهل لما فيه الخير في الدنيا

والآخرة والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صل الله عليه وسلم وعلى أله وصحبة

ومن اتبع هداه الى يوم الدين

أقدم شكري إلى:

المشرف الدكتور **عبد الله عياشي** والمشرف المساعد الدكتور **لطفي مخزومي**، الذين تكرموا بالإشراف على هذه الاطروحة، وعلى نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة التي قدموها لي، كما أحيي روح التواضع والمعاملة الطيبة لديهم،

لذلك فجزاهم الله عني كل خير

الأساتذة أعضاء فريق التكوين الذين رافقوني بنصائحهم القيمة خلال سنوات التكوين

اللجنة الموقرة الذين وافقوا على مناقشة هذه الاطروحة

كل من تعلمت منهم طوال مسيرتي التعليمية

ايمان

الملخص

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير تأثير المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة من 1990إلى 2020. حيث تطرقنا في المرحلة الأولى إلى الإحاطة بالأدبيات النظرية مع سرد واقع الاستهلاك العائلي في الجزائر والمؤشرات المؤثرة فيه، وقد تم استخدام نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والمنشآت غير الربحية كمتغير تابع وكل من المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، القوى العاملة، أمل الحياة، عدد السكان في الحضر، الفئة النشطة، مؤشر التنمية بين الجنسين كمتغيرات مفسرة.

وفي المرحلة الثانية قمنا بتقدير نموذج قياسي وفق منهجية الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة ARDL في تقدير العلاقة بين المتغيرات. حيث تشير النتائج في المدى الطويل على وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية فيما أظهرت مختلف المتغيرات الاخرى بوجود علاقة طردية. أما في المدى القصير أظهرت النتائج على وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي والفئة النشطة للسكان. فيما أظهرت مختلف المتغيرات الاخرى بوجود علاقة طردية. وبالإضافة إلى ذلك تم الاستعانة بالانحدار الكميمي (Quantile Regression)، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والمتغيرين (نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي وعدد الإجمالي لسكان الحضر) وذلك في كافة التوزيع الشرطي للاستهلاك العائلي.

الكلمات المفتاحية: استهلاك العائلي، مؤشرات الاقتصادية، مؤشرات الديموغرافية، نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة، نموذج الانحدار الكميمي.

تصنيف: C1 , E2, J1 .

Abstract:

This study aims to assess the impact of economic and demographic indicators on Algeria's family consumption from 1990 to 2022. In the first phase, we discussed the theoretical literature with an account of the realities of Algeria's family consumption and the indicators affecting it. The per capita final consumer expenditure of households and non-profit enterprises was used as a subordinate variable and each of the following variables: Per capita GDP, standard prices for consumer goods, labour force, life hope, urban population, active category, gender development index as interpreted variables.

In the second phase, we estimated a standard model according to ARDL's self-degradation methodology in estimating the relationship between variables. Long-term results indicate an inverse correlation between family consumption and the standard prices of consumer goods, while various other variables have shown a coercive relationship. In the short term, the results showed a reverse relationship between family consumption and the population's active group. Various other variables have shown an expulsion relationship. In addition, the quantum regression has been used, with an irregular correlation between family consumption and variables (per capita GDP and gross urban population) being found in all police distribution of family consumption.

Keywords: family consumption, economic indicators, demographic indicators, autoregressive distributed lag Model, Quantile Regression.

Jel Classification Codes : C1, E2, J1.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الرموز والاختصارات	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول **مقاربة نظرية للاستهلاك العائلي**	
تمهيد الفصل الأول	2
أولا: الادبيات النظرية حول الاستهلاك العائلي	3
1.ماهي الاستهلاك العائلي	3
1.1. تعريف الاستهلاك العائلي	3
2.1. أهمية الاستهلاك العائلي	4
3.1. مميزات الاستهلاك العائلي وكيفية الحصول عليه	5
2.دالة الاستهلاك	6
1.2. دالة الاستهلاك قصيرة الأجل	7
2.2. دالة الادخار	9
3.2. العلاقة بين دالة الاستهلاك والادخار	11
4.2. دالة الاستهلاك طويلة الاجل	12
3. النظريات المفسرة للاستهلاك العائلي	13
1.3. النظريات الخاصة في اختبار صحة النظرية الكينزية	14
2.3. نظرية براون (BRAWN)	14
3.3. نظرية الدخل الدائم لفريدمان	14
4.3. نظرية الدخل النسبي	15
5.3. نظرية دورة الحياة The Life Cycle Hypothesis	16
ثانيا: العوامل المؤثرة على الاستهلاك (المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية)	18

1. العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك العائلي	18
1.1 العوامل الدخلية	18
2.1. حجم الثروة الحقيقية	20
3.1. معدلات الفائدة	20
4.1. مستوى الأسعار ومعدلات التضخم	21
5.1. الضرائب	22
6.1. الانفاق الحكومي	22
7.1. الادخار	22
8.1. الكتلة النقدية	23
9.1. الائتمان الاستهلاكي	23
10.1. البطالة (مستوى التوظيف)	23
2.العوامل الديموغرافية المؤثرة على الاستهلاك العائلي	24
1.2. حجم السكان	24
2.2. معدل الخصوبة	24
3.2. التوزيع العمري للسكان	25
4.2. التركيب النوعي للسكان	25
5.2. حجم الاسرة	25
6.2. الهجرة	26
7.2. امل الحياة	26
8.2 التحضر	26
3.دراسة علاقة الديموغرافية بعلم الاقتصاد وكيفية تأثيره حسب النظريات	27
1.3. العلاقة بين علم الديموغرافي وعلم الاقتصاد	27
2.3. أثر نمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي	28
3.3. أثر النمو الاقتصادي على النمو الديموغرافي	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني **الدراسات السابقة في موضوع الاستهلاك العائلي**	
تمهيد الفصل الثاني	33
أولا: الجهود العلمية في موضوع الاستهلاك العائلي	34
1. الدراسات السابقة باللغة العربية	34
2. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	40
ثانيا: الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	47

1. ملخص على الدراسات السابقة	47
2.أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	50
خلاصة الفصل الثاني	52
الفصل الثالث **دراسة قياسية لأثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر**	
تمهيد الفصل الثالث	54
أولا: متغيرات الدراسة وتحليل تطورها في الجزائر	55
1. مجتمع وعينة الدراسة	55
2. متغيرات الدراسة ومصادرها	55
3. قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 1990-2022	56
ثانيا: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج	77
1.الطرق والاختبارات القياسية المستعملة في تقدير النموذج	77
1.1 الاختبارات القياسية المستعملة	77
2.1 الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة زمنياARDL	80
3.1 الانحدار الكميمي (Quantile Regression)	82
2.تحليل وتفسير النتائج (الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة زمنيا ARDL)	84
3. تحليل وتفسير النتائج (الانحدار الكميميQuantile Regression)	94
خلاصة الفصل الثالث	98
الخاتمة	99
المراجع	104
الملاحق	112

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت الاستهلاك العائلي	47
(2-2)	ملخص الدراسات السابقة باللغة الاجنبية التي تناولت الاستهلاك العائلي	49
(1-3)	متغيرات الدراسة ومصدرها	57
(2-3)	تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 1990-2022	58
(3-3)	أهم المقاييس الإحصائية ل تطور الاستهلاك العائلي	58
(4-3)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2022	61
(5-3)	أهم المقاييس الإحصائية لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	62
(6-3)	تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022	64
(7-3)	أهم المقاييس الإحصائية لتطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية	65
(8-3)	تطور معدلات البطالة والقوى العاملة في الجزائر للفترة 1990-2022	67
(9-3)	أهم المقاييس الإحصائية ل تطور القوى العاملة في الجزائر	68
(10-3)	تطور أمل الحياة في الجزائر للفترة 1990-2022	69
(11-3)	يوضح أهم المقاييس الإحصائية ل تطور أمل الحياة	70
(12-3)	تطور سكان المناطق الحضرية في الجزائر للفترة 1990-2022	71
(13-3)	يوضح أهم المقاييس الإحصائية لسكان المناطق الحضرية	72
(14-3)	تطور التركيب العمري (عدد السكان في الفئة العمرية 15-64) في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	73
(15-3)	أهم المقاييس التركيب العمري للفئة العمرية 15-64 في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	74
(16-3)	تطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر للفترة 1990-2022	75
(17-3)	أهم المقاييس الإحصائية لتطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر للفترة 1990-2022	76
(18-3)	أهم الفروقات بين الانحدار الكميمي والانحدار الخطي التقليدي	84
(19-3)	استقراريه متغيرات الدراسة	85
(20-3)	نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL	86
(21-3)	اختبارات تشخيصية للنموذج	87
(22-3)	اختبار التكامل المشترك Bound Test	88
(23-3)	المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL	88
(24-3)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج اARDL	93
(25-3)	نتائج الانحدار الكمي (Quantile Regression) لمحددات الاستهلاك العائلي في الجزائر	95

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1 – 1)	منحنى دالة الاستهلاك في المدى القصير	07
(2 – 1)	منحى يمثل دالة الادخار	09
(3 – 1)	منحنى يمثل دالة الاستهلاك في الاجل الطويل	12
(4 – 1)	منحنى يمثل نظرية دورة الحياة	18
(5 – 1)	منحنى يمثل أثر معدل الفائدة على الاستهلاك	21
(1 – 3)	تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020	58
(2 – 3)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2022	62
(3 – 3)	تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الجزائر للفترة 1990-2022	65
(4 – 3)	تطور القوى العاملة في الجزائر للفترة 1990-2022	68
(5 – 3)	تطور أمل الحياة في الجزائر للفترة 1990-2022	70
(6 – 3)	تطور سكان المناطق الحضرية في الجزائر للفترة 1990-2022	72
(7 – 3)	تطور التركيب العمري للفئة العمرية 15-64 في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	74
(8 – 3)	تطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020.	76
(9 – 3)	نتائج20 أفضل نموذج حسب معيارAkaike	86
(10 – 3)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات النموذج	94
(11 – 3)	تقدير كميات الانحدار الكمي(Quantile Regression)	97

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	التسمية باللغة العربية
ADF	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة
SR	المدى القصير
LR	المدى الطويل
CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة
CUSUMSQ	اختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي المعاودة
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة
R 2	معامل التحديد
AIC	معيار إكايك
QR	الانحدار الكميمي
OLS	انحدار المربعات الصغرى العادية
C	الحد الثابت
t-stattistic	إحصائية ستودينت
WDI	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
N	حجم العينة
J-B	القيمة الإحصائية لجاك بيرا
ECM	معلمة متجه تصحيح الخطأ
F-statistic	إحصائية فيشر

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات	114
2	اختبار جذر الوحدة لـ ADF	114
3	نتائج20 أفضل نموذج حسب معيارAkaike	115
4	نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجيةARDL	115
5	نتائج اختبار Breusch -Godfrey Serial Correlation LM Test Breusch	115
6	نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH	116
7	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	116
8	نتائج اختبارRamsey RESET Test	116
9	نتائج اختبار التكامل المشتركBound Test	117
10	المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجيةARDL	117
11	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج اARDL	118
12	نتائج الانحدار الكميمي(Quantile Regression)	119

المقدمة

يعتبر الاستهلاك العائلي من أبرز القضايا التي تناولها الفكر الاقتصادي على المدى الطويل. حيث يعتبر موضوع الاستهلاك العائلي في الأبحاث والدراسات كأحد المكونات الأساسية للطلب الكلي فهو يتأثر ويؤثر على النشاط الاقتصادي ككل.

حيث تتيح دراسة استهلاك العائلي تقييم الرفاهية المالية للأسرة والتحكم في توزيع دخلها وحجم مدخراتها. حيث تُطلع هذه المعلومات صناع السياسات على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف شرائح السكان، مما يساعد على صياغة سياسات محددة لمعالجة الفوارق وتعزيز الرفاه العام. وأيضا يساعد تحليل استهلاك العائلي على قياس النشاط الاقتصادي العام وتتبع المؤشرات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات الادخار. وتشكل هذه الرؤى أهمية بالغة لصناع السياسات لقياس مدى تطور الاقتصاد وصياغة سياسات نقدية ومالية فعالة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أكدت الأبحاث أن العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، والذي بدوره يؤثر على أنماط استهلاك العائلي. وتشكل المؤشرات الاقتصادية الأداء الاقتصادي العام وفرص العمل ومستويات الدخل وثقة المستهلك. حيث تتفاعل مع المؤشرات الديموغرافية، مثل حجم السكان والتركيبة العمرية وتكوين الأسرة مع المؤشرات الاقتصادية لزيادة التأثير على النشاط الاقتصادي واستهلاك الأسرة. ومن خلال فهم هذه العلاقة، يصبح بوسع صناع السياسات والشركات والأفراد اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات الاقتصادية، واستراتيجيات الاستثمار، وخيارات الاستهلاك لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين رفاهة الأسر.

شهدت الجزائر، مثل العديد من الدول العربية الأخرى، تحولات اقتصادية وديموغرافية كبيرة في الفترة من 1990 إلى 2020. وخلال هذه العقود الثلاثة، فقد شكلت نسيجها الاجتماعي وبنيتها الاقتصادية وديناميكيتها السكانية. حيث قامت الجزائر بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق والقيام بإصلاحات هيكلية، واعتمدت بشكل كبير على قطاع المحروقات، أما من الناحية الديموغرافية فقد شهدت الجزائر تغيرات ديموغرافية كبيرة بين عامي 1990 و2020، بما في ذلك النمو السكاني، وتباين في معدلات المواليد، وارتفاع متوسط العمر، والزيادة في الفئة النشطة للسكان بالإضافة للنمو الحضري السريع، والهجرة الخارجية والداخلية. وكان لهذه التغييرات آثار على مختلف جوانب المجتمع الجزائري في المديين القصير والطويل الاجل.

1. عرض إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية

مما سبق يمكننا صياغة وطرح إشكالية دراستنا على النحو الآتي:

الى أي مدى يكمن أثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 1990-2020؟

بهدف معالجة هذه الإشكالية، نقوم بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي؟
- ماهي المؤشرات الأكثر تأثيرا على الاستهلاك العائلي في الجزائر في المديين الطويل والقصير الاجل؟
- ما مدى تماثل تأثير المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك لمختلف العائلات الجزائرية؟

2. فرضيات الدراسة

وكإجابة على الأسئلة السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

- هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك العائلي.
- يتأثر الاستهلاك العائلي بالمؤشرات الاقتصادية أكثر في المدى القصير، اما المؤشرات الديموغرافية فيكون تأثيرها في المدى الطويل أكثر.
- لا يوجد تماثل لتأثير المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر بسبب اختلاف الطبقات الاجتماعية.

3. مبررات اختيار الموضوع

من بين الدوافع التي أدت بنا لدراسة هذا الموضوع نذكر أهمها:

- كون أن الاستهلاك العائلي في العالم بأسره يعتبر قضية جوهرية وهامة، يبقى مطروح للبحث المستمر عن محدداته.
- يعتبر الاستهلاك العائلي من اهم الأهداف الاقتصادية على مستوى الكلي. حيث تسعى العديد من الأبحاث تناوله ودراسته بشكل دقيق.
- محاولة ابراز مدى أهمية دراسة مؤشرات الديموغرافية وكيفية تأثيرها على الاستهلاك العائلي

- محدودية الدراسات التي دمجت مجموعة من المحددات الاقتصادية والديموغرافية وتحديد أثرها على الاستهلاك العائلي.
- الدافع الذاتي لمعالجة مثل هذه المواضيع.

4. أهمية الدراسة

تتبلور أهمية هذه الدراسة في مجموعة من النقاط نذكر منها:

- تكمن أهمية الدراسة في ابراز العلاقة بين المجال الاقتصادي والمجال الديموغرافي.
- تقوم هذه الدراسة بقياس أثر المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية على الاستهلاك العائلي في نفس الوقت.
- يعد تحليل استهلاك العائلي أمرًا مهما لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

5. اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس آثار المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر، وعلى ذلك فإن الأطروحة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الإلمام بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستهلاك العائلي ودراسة اهم محدداته من خلال الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحليل تطورات الاستهلاك العائلي في الجزائر وذلك عبر دراسة اهم المراحل التي مرت بها الجزائر من 1990إلى 2020؛
- ضبط المحددات المؤثرة بالاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة من 1990إلى 2020؛
- النمذجة القياسية للعلاقة بين الاستهلاك العائلي وتحديد الى أي مدى تؤثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي.

6. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في إطارين جغرافي وزماني حيث يمتد النطاق الزمني للدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، والنطاق الجغرافي على مستوى الوطن (الجزائر)، ويعتبر هذا النطاق مناسب نظيرا لمجموعة التحولات التي شهدتها الجزائر سواء كانت هذه التحولات في المجال الاقتصادي أو في مجال الديموغرافي.

7. المنهج المتبع

سنعتمد في الدراسة الحالية على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال الاعتماد على المراجع والكتب المتخصصة. والمقالات المنشورة في المجلات الرصينة وكذا الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع تخص موضوع الاستهلاك العائلي وكذا الاعتماد على مختلف البيانات والتقارير التي تنشرها المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة. بينما سنتطرق لأهم الأساليب الاحصائية والنماذج القياسية التي يمكن أن تستخدم في قياس أثر المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية على الاستهلاك العائلي وذلك من أجل الوصول إلى بناء نموذج اقتصادي مناسب للدراسة التطبيقية. بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على المنهج التجريبي بدراسة الحالة من خلال استخدام مجموعة من بيانات الخاصة بالجزائر بغرض قياس اثرها على الاستهلاك العائلي في الجزائر.

8. هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم هيكلية الأطروحة ضمن ثلاثة فصول، يندرج الفصل الأول بعنوان مقاربة نظرية للاستهلاك العائلي تم تقسيمه إلى قسمين، فقد تناولنا في القسم الأول الادبيات النظرية حول الاستهلاك العائلي وفي القسم الثاني تناولت العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي (المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية).

أما الفصل الثاني فركز على تحليل الأدبيات السابقة في حقل الموضوع من أجل تحديد العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق، وقد هُيكل في قسمين، حاول الأول عرض للدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، في حين شمل القسم الثاني على الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة. أما الفصل الثالث فخصص للدراسة التطبيقية وقد قُسم إلى قسمين يتناول الأول متغيرات الدراسة، وقسما ثانيا للطرق والاختبارات القياسية وتحليل وتفسير النتائج. أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، وجملة من التوصيات على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج.

الفصل الأول مقاربة نظرية للاستهلاك العائلي

تمهيد الفصل الاول

إن للاستهلاك أهمية كبيرة ككونه أحد مكونات الطلب الكلي فهو يمثل الجزء الأكبر من مجموع الانفاق، ويمثل أيضا اهم القضايا التي تؤثر في حياة الافراد والمجتمع. فالاستهلاك العائلي يتأثر بعدة عوامل منها:

العوامل الاقتصادية (الدخل ومستوى الأسعار، التضخم، الثروة....)، والعمل الاجتماعية: العادات والتقاليد وطبقات المجتمع، والعوامل الديموغرافية (السكان والعمر، التركيب النوعي ....)

فالدولة تقوم بالتأثير عليه من خلال السياسة المالية والنقدية من أجل الحفاظ على استقرارها ووصول إلى أهدافها. أي تحسين مستوى المعيشة للأفراد واتخاذ قرارات صائبة في المستقبل. ولهذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

أولا: الادبيات النظرية حول الاستهلاك العائلي

ثانيا: العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي (المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية).

أولا: الادبيات النظرية حول الاستهلاك العائلي

من المهم التعرف على الاستهلاك من حيث المفهوم ومميزاته وأيضا التعرف على سلوكه من خلال دالة الاستهلاك، ودراسة اهم النظريات التي عالجت هذا الموضوع وذلك من أجل مساعدة صناع القرار واتخاذ الاجراءات المناسبة وتحسين مستوى المعيشة للسكان، والاستخدام الأمثل للسلع والخدمات التي تلبي احتياجات ورغبات الافراد. سنحاول في هذا القسم تسليط الضوء على أهم الأدبيات النظرية الخاصة الاستهلاك العائلي والتطرق إلى اهم النظريات المفسرة له، وأيضا التعرف على دالة الاستهلاك العائلي في المديين الطول والقصير الاجل.

1. ماهية الاستهلاك العائلي

1.1 تعريف الاستهلاك العائلي

يعتبر الاستهلاك من المفاهيم التي أخذت أهمية كبيرة في الاقتصاد، والتي تجسدت في مجموعة كبيرة من الدراسات والنظريات، نذكر بعض التعريفات للاستهلاك العائلي ما يلي:

يعرف الاستهلاك على أنه جميع السلع والخدمات التي تستهلكها العائلة تضاف عليه السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات وتدخل في استهلاك العائلة بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة، وأيضا مجموع السلع التي تنتجها وتستهلكها بنفسها (لبزة هشام وآخرون، 2018، ص 609).

حيث عرفه آدم سميث بأنه الهدف النهائي لكل انواع الانتاج، كل العمليات الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والتبادل تهدف بالنهاية إلى الاستهلاك، (بني أحمد، 2015، ص 04)، فالاستهلاك هو انفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في الفترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات. وطبقا لهذا المفهوم فاءن الدخل الذي لا ينفق يذهب إلى الادخار ومن ثم يمكن استهلاكه في المستقبل ،علي حسين و وعبد الجبار سعيد، 2004) (ص 127 .

يقصد بالاستهلاك حصول الافراد والاسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها استخداما نهائيا (السلع المعمرة والخدمات تستهلك استهلاكا مباشرا أما السلع الغير معمرة فيمكن أن يستخدمها لفترة طويلة ،الأشقر) (ص 85 ،2007.

الاستهلاك هو استخدام السلع من قبل الأسرة. فهو عملية من ثلاث مراحل، تشمل الحصول على السلع والخدمات من جميع المصادر واستخدامها للحفاظ على رفاهية الأسرة والتصرف فيها وفي الأخير التخلص من مخلفات وبقايا . (Hone & Marisennayya, 2019a, p. 127)

الانفاق الاستهلاكي هو جزء يقتطعه الافراد من الدخل لشراء متطلباتهم الاستهلاكية المختلفة، أما الجزء المتبقي من الدخل يذهب إلى الادخار(الأشقر، 2007، ص 86).

ومنه نستخلص مفهوم الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي يتم إنفاقه من أجل اشباع حاجات الانسان من سلع وخدمات، خلال الفترة قصيرة أو طويلة المدى وذلك من أجل تحقيق منفعة منه.

والذي يكون عبر مراحل وهي اقتناء السلع والخدمات ومن ثم استخدامها

2.1 أهمية الاستهلاك العائلي

للاستهلاك أهمية كبيرة وله عدة اثار إيجابية على الاقتصاد نذكر منها:

- يعتبر الاستهلاك أحد أهم مكونات الناتج القومي الإجمالي، فهو يأتي على جانبي المعادلة حيث يعتبر دخلا وإنفاقا عند قياس الناتج القومي الإجمالي ومن هذا المنطلق فإن استهلاك فرد يعتبر دخلا لفرد آخر حمدي) (محمود، 2016، ص 24؛
- حيث نشاهد في جميع المجتمعات المعاصرة المتقدمة منها والنامية ان الانفاق الاستهلاكي يشكل الجزء المهم من مجموع الإنفاق في المجتمع ولذا فإن دراسة محددات الطلب الكلي الفعال لابد أن تهتم بالإنفاق الاستهلاك، ومن ثم بحجم الادخار لأنه سيكون نواة التكوين الرأسمالي الذي سيزيد من طاقات المجتمع الإنتاجية(قناوي ونيرة، 2005، ص 117)؛
- إن للاستهلاك دور وأهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستهلاك وخصوصا للسلع المعمرة يشجع على الانتاج والذي بدوره يشجع على زيادة العمل وخلق أعمال جديدة ،حمدي محمود) (ص 24 ،2016؛
- اما عند انخفاض الاستهلاك باعتباره أحد المكونات الهامة للطلب الكلي، يعني ضعف قدرة المجتمع الإنفاقية وعدم قدرته على قراء ما تم إنتاجه، وبالتالي ينتهي الوضع بوجود فائض في الانتاج وينعكس الفائض العرض في الاسواق السلع الى فائض عرض في الاسواق العمل أي زيادة البطالة ويؤدي هذا بدوره الى نقص جديد

في القوة الشـــرائية اي انخفاض في الدخول وانخفاض الانفاق. مما يزيد من حدة الفائض والمخزون القطاع الإنتاجي(قناوي و نيرة، 2005، ص 17–18).

3.1 مميزات الاستهلاك وكيفية الحصول عليه

1.3.1 مميزات الاستهلاك العائلي

أشارت الدراسات التاريخية للإنفاق استهلاكي إلى عدة سمات تحدده عن اي مكون اخر للطلب الكلي (الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي، صافي الإنفاق الخارجي) تتمثل في الآتي:

- ✓ الاستهلاك مرتبط بالحياة اليومية لكل الناس ويمثل النسبة الأكبر من جملة الإنفاق الكلي. فكل إنسان هو مستهلك قبل أن يكون له نشاط اقتصادي آخر؛
- ✓ يتميز الاستهلاك كنوع من أنواع الإنفاق بالاستقرار النسبي، حيث يحاول الأفراد المحافظة على مستوى الاستهلاك وبالتالي مستواه المعيشة حتى في ظل الظروف الصعبة. لذلك في حالة انخفاض مستوى الدخل فإن الفرد قد يضحي بجزء من مدخراته بهدف المحافظة على مستوى الاستهلاك. لذلك اننا نجد ان هناك استقرار في العادات الاستهلاكية؛
- ✓ الإنفاق الاستهلاكي يشمل الجزء الأكبر الإنفاق على الناتج الوطني الإجمالي ولكنه لا يمثل كل الأنفاق، الذي جانب الإنفاق الاستهلاك يوجد الإنفاق الاستثماري والحكومي، وصافي الصادرات شهاب، 1928، ص) .101)

2.3.1 كيفية الحصول على الاستهلاك العائلي

يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الأفراد والأسر) أحد مكونات الإنفاق الكلي حيث يمثل نسبة مرتفعة الناتج المحلي الإجمالي. فالإنفاق الاستهلاكي يشمل العناصر والبنود التالية:

- ✓ استهلاك السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات السيارات والاثاث؛
- ✓ استهلاك السلع غير المعمرة مثل سلع الطعام والشراب والملابس؛
- ✓ الإنفاق على سلع الخدمات مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية وإيجار السكن والمياه والكهرباء والنقل ونحوها؛

- ✓ كذلك يشمل القطاع الاستهلاكي الخاص الأفراد الطبيعيين بصفتهم مستهلكين، ويشمل كذلك الهيئات الخاصـة التي لا تسـتهدف الربح مثل الهيئات والجمعيات الدينية والخيرية أحمد الأفندي، 2013، ص) .68)

ويتم الحصول على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بعدة أساليب منه:

- ✓ أسلوب دراسات الميزانية إنفاق الأسر؛
- ✓ أسلوب قيمة مبيعات التجزئة؛
- ✓ أسلوب تدفق السلع التي تقوم على تحديد مجالات تصريف السلع المنتجة وبالتالي تحديد السلع المخصصة لاستهلاك النهائي (أحمد الأفندي، 2012، ص 96).

2. دالة الاستهلاك

1.2 دالة الاستهلاك قصير الاجل

توجد عوامل كثيرة ومختلفة تشترك في تحديد دالة الاستهلاك مثل الأذواق والتفضيلات والدخل وأسعار الفائدة، فعلى سبيل مثال، إذا كان دخل احدى الاسر أكبر من دخل اسرة أخرى. فحتما يكون استهلاك الاسرة الاولى أكبر. وحتى لو كانتا تحصلان على نفس دخل فسوف يختلف بينهما مستوى الإنفاق على الاستهلاك إذا اختلفت بينهما الرغبة في الادخار(ابدجمان، 1999، ص 78).

حيث نتساءل ماذا نفعل بالراتب عندما نتسلمه؟ ونجيب على ذلك لأنه هناك نظريا سبيلين فقط هما إنفاقه أو ادخاره. فيطلق على الإنفاق العائلي بالاستهلاك أما ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستخدم لشراء السلع الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار إذا الادخار هو ذلك الجزء الذي لم ينفق على الاستهلاك(جيمس وآخرون، 1999، ص 237)، وبالتالي لا نستطيع دراسة دالة الاستهلاك دون التطرق الى دالة الادخار حيث يتم اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك، وهذا حسب ما حددته النظرية الكينزية، أي أن الدخل هو المحدد الرئيسي لدالة الاستهلاك وبالتالي سوف نتطرق الى هذه النظرية بالتفصيل. إن نظرية دالة الاستهلاك، كما قدمها جون مينارد كينز في عام 1935، مبنية على فرضية وجود علاقة تجريبية مستقرة بين الاستهلاك والدخل (Onanuga et al, 2015, p 05). ويمكن تمثيل هذه العلاقة رمزياً على النحو التالي:

$$C= F(Y_d)$$

يفترض في هذا النموذج الاستهلاك يتغير طرديا مع الدخل، وبالتحديد أن اي زيادة في الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك وإن كانت نسبه الزيادة تقل عن الزيادة في الدخل (ابدجمان، 1999، ص 78)، وبالتالي داله الاستهلاك هي دالة خطيه موجبه للدخل، ذو معادله سلوكيه من الشكل التالي(مرعوش، 2021، ص 141):

$C=a + b_{yd}$

a :الاستهلاك الضروري :a>0

b : الميل الحدي لاستهلاك

yd : الدخل المتاح

b_{yd}: الاستهلاك الاضافي(الحدي)

والرسم البياني التالي يمثل دالة الاستهلاك

الشكل رقم 1-1: يمثل منحنى دالة الاستهلاك في المدى القصير

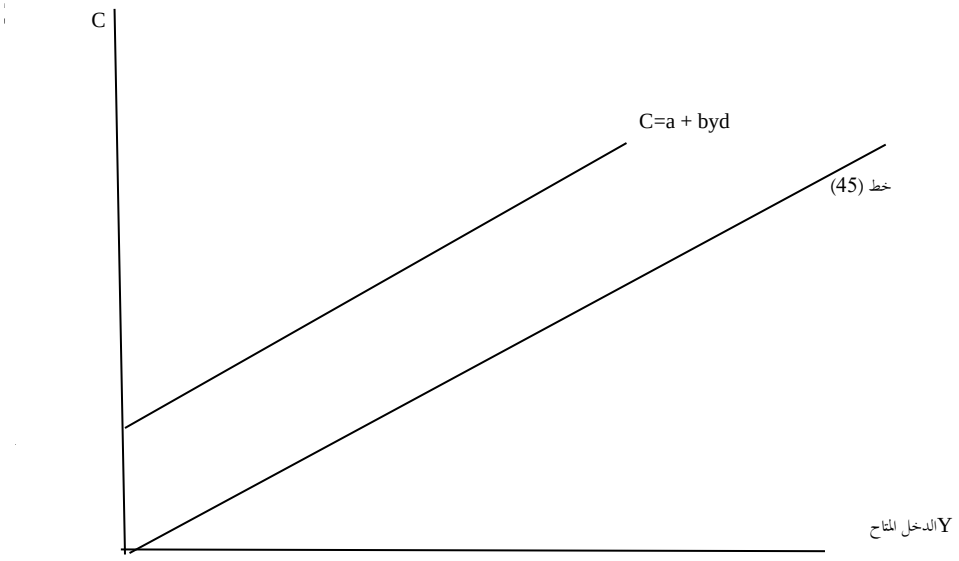

المصدر:(علي حسين وعبد الجبار سعيد، 2004، ص 128)

- **الميل الحدي للاستهلاك**

يعرف الميل الحدي للاستهلاك على أنه الزيادة في الاستهلاك الحالي للأسرة المصاحبة لزيادة في دخلها الحالي مقسومة على الزيادة في الدخل مع البقاء الأشياء الأخرى ثابتة (Modigliani, 2005, p. 11).

يعرف أيضا على أنه مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة لزيادة معينة في حجم الدخل المتاح. بما أن الرمز الرياضي المستخدم للتعبير عن التغير هو Δ. إذا الميل الحدي للاستهلاك يساوي(صخري، 2005، ص 56):

$$MPC=b=\frac{\Delta C}{\Delta y}$$

- **الميل المتوسط للاستهلاك**

وهو يعرف او يمثل ببساطه متوسط ما يستهلك من الدخل او نسبه الاستهلاك الى الدخل ويحسب كما يلي ،خصاونة) :(ص 106 ،2000

$$APC=\frac{C}{Yd}$$

- **العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك**

ليكن لدينا داله الاستهلاك التالية:

$$C=a + by$$

بقسمه المعادلة علىy نجد

$$\frac{c}{y}=\frac{a}{y}+\frac{by}{y}$$

بالاختصار نجد

$$\frac{c}{y}=\frac{a}{y}+b$$

وعليه فإن

$$APC=\frac{a}{y}+MPC$$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار ثابت كما أن a/y هو الآخر مقدار ثابت موجب إذا سيكون الميل الحدي للاستهلاك دائما أقل من الميل المتوسط أي(عبد اللاوي، 2020، ص 150):

$$MPC < APC$$

2.2 دالة الادخار

إن وجود علاقة خطية بسيطة بين الاستهلاك والدخل المتاح يتضمن أيضا وجود علاقة خطية بسيطة بين الادخار الشخصي والدخل المتاح للإنفاق، وكذلك بين الاستهلاك والادخار الشخصي، ويرجع ذلك الى أن الادخار الشخصي هو ببساطة الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك(أكلي، 1980، ص 244)، من خلال العلاقة بين الدخل والاستهلاك يتحدد حجم المدخرات، لذلك فدالة الادخار تشتق من خلال دالة الاستهلاك كما يلي ،شهاب) (ص 105 ،1928:

$y=c+s$

$s=y-c$

$]s=y-]\ a+by$

$s=y-a-by$

$s=-a+y\ (1-b)$

حيث أن (1-b) هي الميل الحدي للادخار.

والشكل التالي يمثل دالة الإدخار

الشكل رقم 1–2: منحى يمثل دالة الادخار

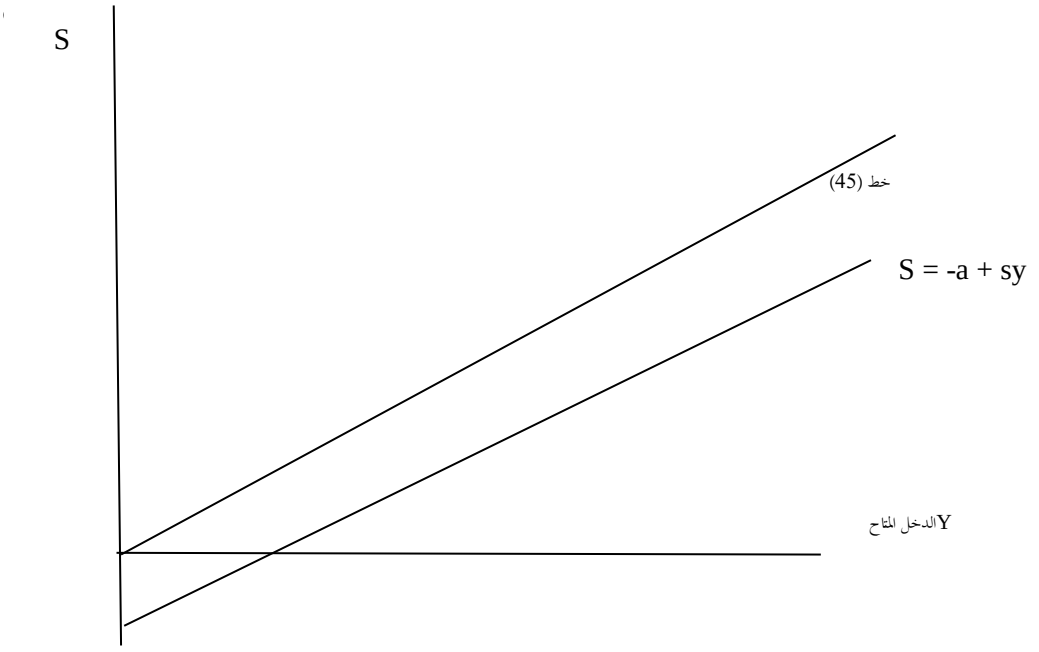

المصدر: (علي حسين وعبد الجبار سعيد، 2004، ص 162)

- **الميل الحدي للادخار**

ويرمز له برمز s حيث يمثل قيمة التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بوحدة واحدة ويكون ثابت في المدى القصير ويحسب بالطريقة التالية(مرعوش، 2021، ص 146):

$$\mathbf{MPS} = \frac{\Delta s}{\Delta Yd}$$

- **الميل الوسطي للادخار**

كذلك يوافق الميل الحدي للادخار مفهوم آخر هو الميل الوسطي للادخار الذي يمثل نسبة الادخار إلى الدخل ويحسب رياضيا كما يلي:

$$\mathbf{APS} = \frac{S}{Yd}$$

- **العلاقة بين الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار**

سوف نجد العلاقة بين الميل الحدي والميل المتوسط بنفس الطريقة التي وجدنا بها العلاقة بين الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك:

نعلم من السابق أن دالة الادخار هي :

$S = -a + sy$

بقسمة الطرفين على y نجد

$$\frac{s}{y} = \frac{_a}{y} + s\ \frac{y}{y}$$

$$\frac{s}{y} = \frac{_a}{y} + s$$

وبما أن (s)مقدار ثابت وموجب بينما المقدار (y/ (a_)) سالب فإننا نستنتج أن:

الميل الوسطي للادخار (APS) < الميل الحدي (MPS)

3.2 العلاقة بين دالة الاستهلاك والادخار

(العلاقة بين الميل الوسطي للاستهلاك APCوالميل الوسطي للادخار APS العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاكMPC .والميل الحدي للادخارMPS)

المعادلة التعريفية التالية :

Y=C+S

تبين أن مجموع الدخل يوزع ما بين الاستهلاك والادخار .

نقسم الطرفين على Y فنجد:

C/Y+S/Y=1

APC+APS=1

$$\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=1$$

APC+APS=1

اي ان مجموع الميل الوسطي للاستهلاك والميل الوسطي الادخار يساوي دائما الواحد. ومن البديهي ان نلاحظ ان مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يجب أن يساوي هو الاخر الواحد ذلك أن الزيادة في الدخل اما ان تذهب الى الادخار او الى الاستهلاك(صخري، 2005، ص 165–166).

أي:

ΔY=ΔC+ΔS

بتقسيم الطرفين على ΔY نجد

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y}=\frac{\Delta C}{\Delta Y}+\frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y}+\frac{\Delta S}{\Delta Y}=1$$

APC+APS=1

4.2دالة الاستهلاك طويلة

لقد رأينا في السابق دالة الاستهلاك قصيرة المدى وهي دالة خطية من الشكل:

$C = a + by$

أما دالة الاستهلاك طويلة الأجل هي دالة الاستهلاك التي تمر من الأصل والتي تكون فيها تساوي الصفر ولذلك فإن معادلة هذه الدالة تصبح :

$C = by$

ويرمز إلى الميل الحدي للاستهلاك في هذه الدالة ب (b) أي الميل الحدي للاستهلاك في الزمن الطويل ،سامي) (ص 1054 ،1994. من خصائص دالة الاستهلاك في الاجل الطويل التي أكدتها الدراسات والتي ركزت على البيانات العلاقة بين الدخل والاستهلاك إلى عدم انخفاض نسبة الاستهلاك إلى الدخل خلال الزمن، بل وأثبتت أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت في الاجل الطويل. ويوضح الشكل التالي دالة الاستهلاك في الأجل الطويل.

الشكل رقم 1–3: منحنى يمثل دالة الاستهلاك في الاجل الطويل

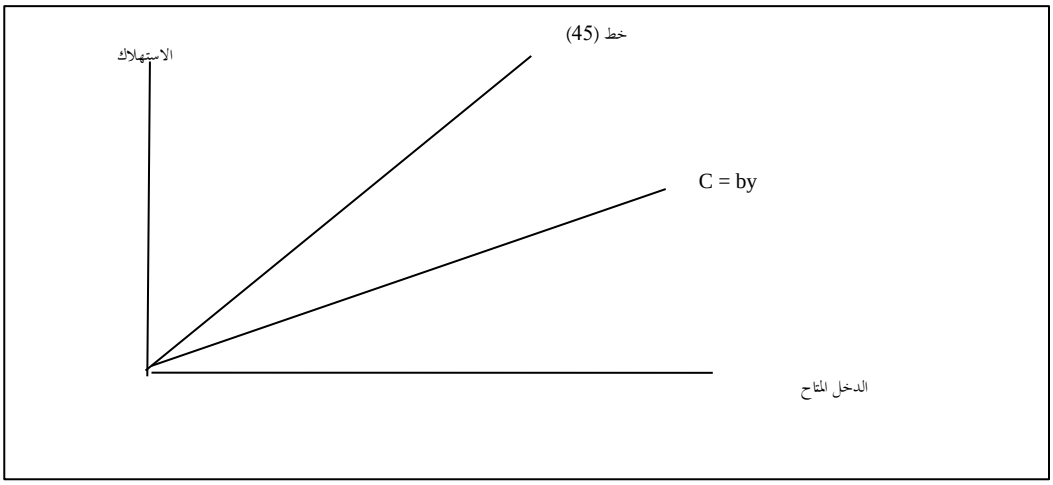

المصدر: (شهاب، 1928، ص 114)

حيث تأخذ دالة الاستهلاك في الاجل الطويل شكل خط مستقيم يبدأ من نقطة الأصل ويتجه إلى أعلى وبميل ثابت تقريبا. حيث لا يتناقص الميل المتوسط مع تزايد الدخل المتاح(شهاب، 1928، ص 114)، ويوضح أن دالة الاستهلاك في الاجل الطويل أنها تساوي الميل المتوسط للاستهلاك مع الميل الحدي للاستهلاك وأن ميلها أقل من 45درجة(علي حسين و عبد الجبار سعيد، 2004، ص 143).

3. النظريات المفسرة للاستهلاك

حظي الاستهلاك العائلي باهتمام الكثير من العلماء الاقتصاد عبر الزمن ومازال يشغل بال الكثير منهم إلى يومنا هذا. وانعكس هذا الاهتمام في وجود العديد من النظريات التي تشرح سلوك المستهلك والتنبؤ من خلال دالة الاستهلاك. ففهم النظريات الاستهلاك له دور مهم في اجراء السياسات الاقتصادية، ومنه سنتطرق في هذا المطلب الى اهم النظريات التي تناولت الاستهلاك العائلي.

1.3 النظريات الخاصة في اختبار صحة النظرية الكينزية

للتحقق من مدى صحة النظرية الكينزية أجريت بعض الدراسات التطبيقية باستخدام نوعين من البيانات هما:

1.1.3 بيانات مقطعية عرضية: تعد تلك البيانات التي تمثل دخل المستهلكين واستهلاكهم خلال مدة زمنية معينة سنة، أثبتت الدراسة وقد اتفقت هذه الدراسة مع النظرية كينز لدالة الاستهلاك أنه يوجد علاقة بين الاستهلاك والدخل وأن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد الصحيح، كما انه يتجه للانخفاض مع زيادة في الدخل(الحمداني، 2014، ص 106) .

2.1.3 بيانات السلاسل الزمنية KUZNENTS: وصف كينز دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة بأنها دالة مستقرة للدخل الشخصي المتاح، بمعنى أن الاستهلاك لا يتغير بنفس نسبة الدخل، لكن في عام 1964ظهر **KUZNENTS** وحاول دراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الامريكية منذ فترة الحرب الاهلية للتنبؤ بالاستهلاك الفردي في المستقبل عند مستويات الدخول المختلفة خلال الفترة 1929-1938، وعند مقارنة هذه التنبؤات بالاستهلاك الحقيقي في الماضي ظهرت دالة الاستهلاك الكينزية وتمثلت في عدم صلاحيتها كدالة طويلة الاجل(نصر، 2013، ص 319–320)، فقد أثبتت دراسة كونزنتش أن ميل المتوسط للاستهلاك لا يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل كما هو الحال في الاجل القصير، انما يظل ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك، ويظهر ذلك في أن دالة الاستهلاك طويلة الاجل تأخذ شكل خط مستقيم يمر بنقطة الأصل(زروخي، 2012، ص 27) .

2.3 نظرية براون (BRAWN)

أفادت نظرية براون على أن الاستهلاك الحالي لا يرتبط فقط بمستوى الدخل المتاح وإنما هو مرتبط أيضا باستهلاك الفترة السابقة وهذا ما يجعل التغيير في الاستهلاك الحالي يتصف بنسبة ضئيلة في فترة قصيرة، أما التغيير في الاستهلاك في الفترة القصيرة سببه الرئيسي هو التغير في الدخل المتاح(عنانة، 2021، ص 39) .

وقد أقترح براون الصيغة الخطية لهذه العلاقة هي:

$C_t=a+By_t+b_1C_{t-1}$

حيث أن Ct_{-1}يمثل الاستهلاك المتباطئ، أي استهلاك الفترة الزمنية السابقة. وتعكس (a)آثار عادات الاستهلاك السابقة و B يمثل الميل الحدي للاستهلاك في الاجل القصير وأن ((B/ (1-B) تمثل الميل الحدي في الاجل الطويل(علي حسين و وعبد الجبار سعيد، 2004، ص 153) .

$$\text{MPC} = (\frac{B}{1-B})$$

3.3 نظرية الدخل الدائم ل فريدمان

في كتاب نشر عام 1957 بعنوان نظرية دالة الاستهلاك اقترح ميلتون فريدمان نظرية الدخل الدائم لتفسير سلوك المستهلك وتعتبر هذه النظرية كمحاولة من فريدمان التوفيق بين دراسة كينزتش وبين فرضيات دالة الاستهلاك الكينزية (بشرول، 2010، ص 79).

يفترض فريدمان ان الدخل الفعلي للأسرة والاستهلاك في مدة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هم :الدخل الفعلي الدائم الذي يقصد به الدخل الحالي المستمر والمستقر مثل الرواتب أما العنصر الثاني هو الدخل الانتقالي فيشمل الدخل غير متوقع مثل المكافئات والهدايا والهبات... ومنه الدخل عند فريدمان كما يلي:

$Y=Y_p+Y_t$

وينقسم الاستهلاك إلى عنصرين أيضا هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي فيفسر الاستهلاك الانتقالي على أنه الاستهلاك غير المتوقع مثل أجور معالجة عند الطبيب أو هدية...فمعادلة الاستهلاك عند فريدمان كما يلي :

$C_p=K*Y_p$

حيث أن K تشير إلى النسبة بين الدخل الثابت والاستهلاك الثابت وهي نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول إن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية:

$C_p=K(r،u،w)*Y_p$

افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي. كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي وافترض أيضا عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر بمعنى ان MPC=0 (الحمداني، 2014، ص 118–119) .

4.3نظرية الدخل النسبي

وضعها جيمس دوزنبري (1949)، وتقول إن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق فقط بل أيضًا على أنماط الاستهلاك النسبية التي تحدد من خلال موقع الشخص في توزيع الدخل (Tapsin & Hepsag, 2014, p03) اي ان العلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة نسبية ومن ثم استخرج شكل جديدا لدالة الاستهلاك تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة (محمد الرشيد الرملي و عباس البيرماني، 2020، ص 566).

إن الفكرة الأولى للنظرية هي أن الاسرة في سلوك الانفاق الاستهلاكي إنما تتأثر بعادات الانفاق للأسر الأخرى أي الاسر المجاورة التي ترى أنها تماثلها، ثانيا إن سلوك الانفاق الاستهلاكي يتجه إلى أن يكون مكتسبا بالعادة تحاول الاسر المحافظة على مستوى معين من المعيشة بالرغم من انخفاض الدخل (سامي، 1994، ص 1058) ، ويفترض ديزنبري أن الميل المتوسط للاستهلاك APCيبقى ثابتا ولا يتغير كما في النظرية الكينزية. كما أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل تمثل بالمعادلة التالية:

$C_{mt}=K*Y_{mt}$

حيث أن:

K= نسبة ثابتة من الدخل (الميل المتوسط للاستهلاك)

Y_{mt}= متوسط الدخل للأسر ويحسب كما يلي :

$$Ymt = \frac{Yt}{Ft}$$

F_t= عدد الاسر في المدة نفسها

C_m= متوسط استهلاك الاسر ويحسب كما يلي :

$$Cm = \frac{Ct}{Ft}$$

حيث Ctو Ytتمثل حجم الاستهلاك الاسر وحجم الدخل لأسر في هذه المدة على التوالي

5.3 نظرية دورة الحياة The Life Cycle Hypothesis

ظهرت هذه النظرية في عام 1950 وتمت صياغتها النهائية عام 1963 أطلق على هذه النظرية اسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل أسم من أسماء ن الاقتصاديين الثالثة هم: "مودغلياني Modigliani " و "برومبرج "Ando و "أندو "Bromberg (محمد الرشيد الرملي و عباس البيرماني، 2020، ص 567).

يخطط الافراد لاستهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة خلال مدة حياتهم كلها ووفق هذه النظرية أن الانسان يدخر في شبابه أكثر من أي مدة أخرى من أجل استهلاكه في فترة التقاعد ووفقا لنظرية دورة الحياة تكون دالة الاستهلاك كما يلي:

C*L=Y*R

حيث أن :

C: الاستهلاك R: الحياة العملية

Y: الدخل L: عمر الانسان الزمني

وعليه تكون

$$C = \frac{R}{L}Y$$

بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. وقد اختبروا النظرية عمليا وتأكدوا من صحة نظريتهم وحسب الفرضية فان:

C_t=K (P*W)

أي أن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الانسان، أو ما يمتلكه الانسان من أصل. ووفقا لهذه الفرضية فان الثروة التي تنقسم الى:

1- الدخل الجاري من مصادر غير الملكية (Y_t)

2- الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية (Y_{et})

3- صافي الثروة في نهاية الفترة (t-1) أي أن A_{t-1}، وبناء عليه صاغو الدالة كالتالي:

$$C=b_0Y+b_1Y_{et}+b_2A_{t-1}$$

إذن الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الانسان(الحمداني، 2014، ص 126) .

كما نلاحظ من الشكل (1-4) أن الشخص يبدأ حياته بدخل منخفض بحيث يكون أقل من استهلاكه مما قد يستدعيه الاقتراض من الغير، ولكن مع تقدمه في السن يزداد دخله بنسبة أكبر من استهلاكه مما يمكنه من تجميع مدخرات، بعد ذلك ينخفض دخله بعد سن الإحالة للمعاش، إلى أن استهلاكه مما ما زال كما هو أو اقل مما يضطره إلى السحب من المدخرات السابقة. وعمليه فإن هذه النظرية تفترض بأن الاستهلاك النسبة نفسها من ثروته التي تمثل الدخل من عمله + الدخل من ممتلكاته + المتوقع أن يحصل عليه بقية حياته من مصادر أخرى بصرف النظر عن مستوى الدخل الحالي الذي يحصل عليه(حمدي محمود، 2016، ص 41) .

الشكل رقم 1-4: منحنى يمثل نظرية دورة الحياة

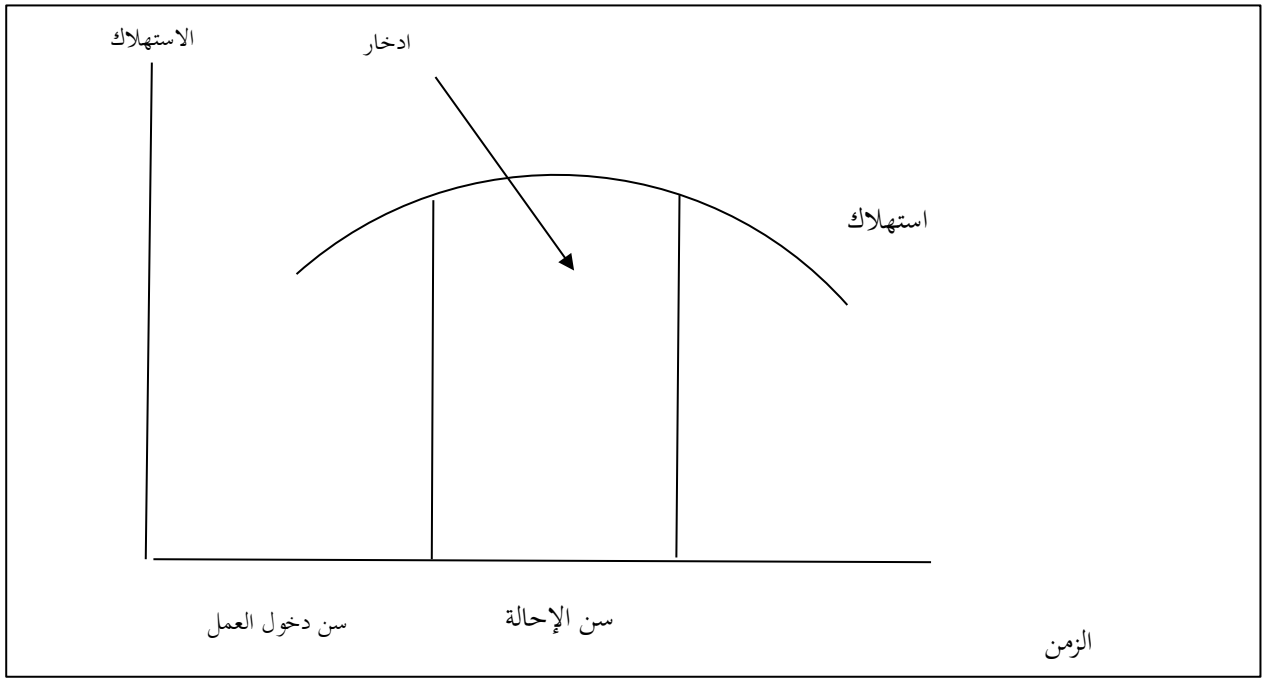

المصدر: (حمدي محمود، 2016، ص 41)

ثانيا: العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي (المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية)

قد يتساءل القارئ لماذا يميل الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلات للتزايد كلما ارتفع مستوى الدخل المتاح؟ لقد حاول العديد من الاقتصاديين الإجابة على هذا التساؤل وذلك من خلال دراسة العوامل التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلات بصفة عامة وتأثير الدخل المتاح بصفة خاصة (بكري وآخرون، 2000، ص 75).

1. العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك العائلي

1.1 العوامل الدخلية

1.1.1 الدخل المتاح

ويعرف الدخل المتاح على أنه صافي الناتج القومي بكلفة عوامل الإنتاج ناقص الأرباح غير الموزعة ناقص الضرائب المباشرة زائد الإعانات مساهمات الضمان والتأمين الاجتماعي بعبارة أخرى هو ما يستلمه الأفراد من الدخل إسحاق) (علي، 2014، ص 29 ، وأشار كينز إلى أن الدخل التصرفي الحالي (بعد الضرائب) هو العامل الرئيسي في تحديد الإنفاق على الاستهلاك(Drakopoulos, 2021, p. 12)_ تم تسمية نهج كينز للاستهلاك بفرضية الدخل المطلق فهو يمثل أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك باعتبار أن جزء كبير منه موجه لاقتناء حاجات إما مؤقتة أو دائمة، فالعائلات

تبني خطط استهلاكها تحت قيد ميزانيتها فهي لا تستطيع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلا في حالة الاقتراض لبزة) (هشام وآخرون، 2018، ص 610 ، ويعتمد كينز في تحليله على مبدأ نفسي أساسي يقول إن الأفراد عادةً ميلهم زيادة استهلاكهم عندما يزيد دخلهم، لكن هذا الزيادة لا تتزايد بنفس مقدار زيادة دخلهم (Palley, 2008, p. 02)، حيث ويعتبر الاستهلاك دالة مستقرة بين استهلاك مجموع العائلات ودخلها الكلي –زروخي، 2012، ص 19) .20)

1 .2.1 أثر توزيع الدخل على الاستهلاك

مما شك فيه أن التغير في هيكل توزيع الدخل في المجتمع سوف يؤثر على مستوى الاستهلاك وذلك بشرط أن يكون هناك اختلاف في الميل المتوسط للاستهلاك لأفراد المجتمع(بكري وآخرون، 2000، ص 73) . حيث نجد أن الفئات ذات الدخل المرتفع تتميز بانخفاض الميل المتوسط لاستهلاك مقارنة بالفئات الأقل دخلا، وعلى ذلك فان أي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة سيؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع ككل(بشرول، 2010، ص 102)، وبالتالي يتوقع الاقتصاديون أنه كلما زادت عدالة توزيع الدخل بين افراد المجتمع كلما زادت القوة الشرائية لدى اغلب الأفراد، وبالتالي يزيد حجم استهلاك السلع والخدمات والعكس ،زروخي) (ص 102 ،2012. وبالتالي كلما اقترب التوزيع الدخل من التوزيع العادل ازداد الاستهلاك الكلي (الاستهلاك الكلي يمكن النظر إليها على أنها مجموع دوال الاستهلاك لأسر قي المجتمع) في المجتمع وقل الادخار الكلي ،زروخي) (ص 22 ،2012.

1 .3.1 أثر دخول السنوات السابقة والمستقبلية على الاستهلاك

لا يعتمد المستهلك على دخله في الفترة الحالية أو الفترة الماضية بل يمكن أيضا الاعتماد في استهلاكه على توقعاته وتنبؤاته في الفترة المستقبلية عما يكون عليه الدخل (بريش، 2007، ص 113) ، الكثير من اصحاب الدخول يحصلون على مكافأتهم متأخرة بعض الوقت، فالعمال يحصلون على أجورهم في نهاية كل شهر ويحصل أصحاب السندات والأسهم على الفوائد والأرباح في نهاية السنة المالية، وبالتالي ينفق الأفراد على الاستهلاك في هذه الفترة الحالية دخولهم في الفترة السابقة (محاسن علام، 2009، ص 25). إن بعض الاقتصاديين يرى الاستهلاك الأفراد يعتمد على الدخول التي يتوقعون الحصول عليها فالأفراد يجرون تنبؤا لتقدير إجمالي دخولهم المتوقعة في المستقبل وعلى هذا الأساس يبرمجون عملية استهلاكهم(الأشقر، 2007، ص 94) .

2.1 حجم الثروة الحقيقية

وتعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة. كثيرا ما نرى أفراد أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة ولا يتقاضون راتبا شهريا، وهذا يعني أن الثروة هي أشمل بكثير من الدخل(الواصف الوزني و الرفاعي، 2009، ص 166).

إن حجم الثروة والأصول الأصول السائلة التي يمتلكها الأفراد لها تأثير على حجم استهلاكهم تماما مثل تأثير حجم دخولهم الجارية(ابو سعود، 2014، ص 45). ولهذا فإن التمويل الأفراد لنفقاتهم الاستهلاكية لا يكون عن طريق الدخول فقط بل يمكن أن يكون أيضا عن طريق بعض أشكال الثروة(الأشقر، 2007، ص 97). وهذا يعني أنه كلما زاد مقدار الثروة التي يمتلكها الفرد كلما زاد مستوى الاستهلاك وقل مستوى الادخار ،عبد الوهاب نجا وآخرون) (ص 111 ،2019.

3.1 معدلات الفائدة

يؤثر سعر الفائدة (الحقيقي) على قرارات استهلاك الأسرة لأنه يمثل السعر النسبي للاستهلاك الحالي من حيث الاستهلاك المستقبلي (Zhang & Wan, 2002, p. 29) .

حيث تعتبر معدلات الفائدة عوائد وحوافز للادخار. فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للاستهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار، أي بمعنى إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات. وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك إلى اليمين والاسفل بمعنى أنه عند نفس مستوى الدخل السابق تقل الكميات الاستهلاكية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

نلاحظ من الشكل أن الكمية المستهلكة عند الدخل (y_0)هي (c_0) ولكن عند ارتفاع أسعار الفائدة، قلت الكمية المستهلكة عند نفس الدخل إلى (c_1) وهذا يعني أن الاستهلاك الحالي (c_1) أقل من السابق الواصف الوزني) (و الرفاعي، 2009، ص 167.

الشكل رقم 1–5: منحنى يمثل أثر معدل الفائدة على الاستهلاك

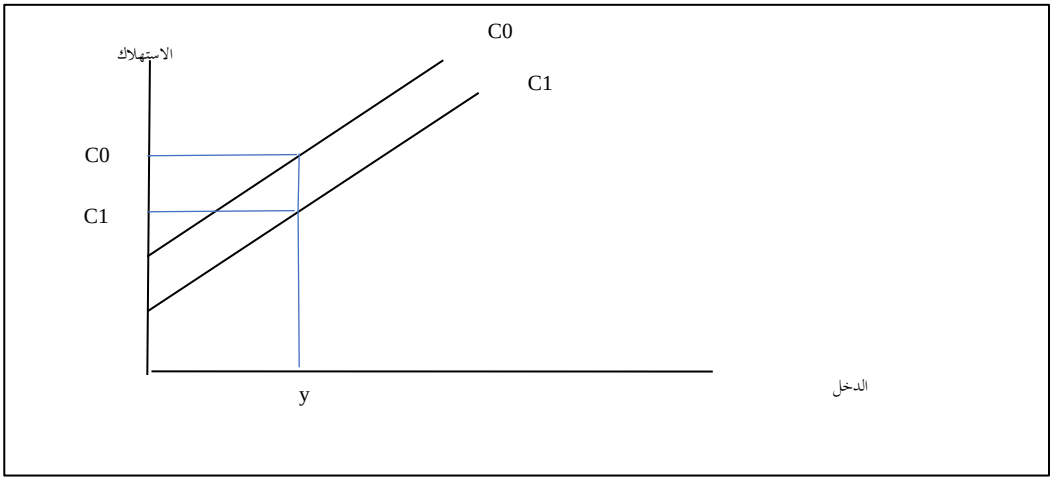

المصدر:(الواصف الوزني و الرفاعي، 2009، ص 167)

4.1 مستوى الأسعار ومعدلات التضخم

تلعب الأسعار دورا هاما في التأثير على مستوى الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي (أي مقدار ما يشتريه الدخل النقدي من سلع وخدمات)، فمع ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل النقدي، يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي حيث تقل القوة الشرائية للدخل النقدي مما يؤدي لانخفاض الكمية التي كان يمكن الحصول عليها من السلع والخدمات وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك أما عند انخفاض الأسعار ومع ثبات الدخل النقدي يزداد حجم الاستهلاك(شهاب، 1928، ص 120). وإذا كان الارتفاع أو الانخفاض في مستوى الأسعار قد عوض بارتفاع أو انخفاض متناسب في الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح، فإن المستهلكين كمجموعة فيما يتعلق بالدخل الحقيقي لن يعتبروا لا أحسن ولا أسوأ حالا عما كان وضعهم قبل ذلك. وغالبا ما يبقوا إنفاقهم الاستهلاكي الحقيقي وادخارهم الحقيقي دون تغير. هذه هي النتيجة التي توصل إليها على أساس نظرية كينز الخاصة بأن الاستهلاك الحقيقي إنما هو دالة في الدخل(سامي، 1994، ص 1123–1124).

الاستهلاك، بينما التضخم المتوقع له تأثير سلبي كبير، فالارتفاع في الأسعار المتوقع أو غير متوقع له أثر عكسيا على ثقة المستهلك وبالتالي الاستهلاك(أبو بكر يوسف، 2006، ص 18).

يسبب التضخم انخفاض قيمة الأموال والأصول المالية من الناحية الحقيقية، على الرغم من أن قيمتها تظل نقدية. وبالتالي، يؤثر معدل التضخم بشكل سلبي على الاستهلاك يمكن أن يؤدي إلى تغيير توزيع دخل الأسر وتأثير سلوك استهلاكهم. ويمكن أيضًا أن يؤثر على ثقة المستهلكين ويدفعهم إلى زيادة الادخار وتقليل الاستهلاك (Sugiarto & Wisnu Wibowo, 2020, p. 334) .

5.1 الضرائب

الضرائب هي احدى العوامل الهامة المؤثرة في حجم الاستهلاك ويختلف التأثير حسب نوع الضرائب وهل هي مباشرة ام غير مباشرة. فالضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية على الدخل تؤثر على أصحاب الدخول المرتفعة، وبالتالي فإنها لا تؤثر على معدلات الاستهلاك وهي لا تفرض على أصحاب الدخول المنخفضة أما الضرائب غير المباشرة، فهي تفرض على الإنفاق وبالتالي تؤثر على كل أفراد المجتمع وعلى الاستهلاك ويختلف تأثيرها حسب نوع السلع التي تفرض عليها وهل ضرورية أم كمالية (لا تهم الفقراء)(شهاب، 1928، ص 119). حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب الوادي وآخرون، 2009، ص) (122 . وبالتالي نقص الاستهلاك. وبالعكس فان الاعفاءات الضريبية تزيد في الدخل المعد الاستهلاك وبالتالي في حجم الإنفاق الكلي(خصاونة، 2000، ص 111).

6.1 الانفاق الحكومي

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي (شراء سلع وخدمات مثل الإسكان والوجبات المجانية ...) أو من خلال ما توزعه الدولة على الافراد في صورة مرتبات أو أجور عدلي) (ناشد، 2006، ص 74. حيث تقوم الدولة بتحويل الاستهلاك من الافراد اليها فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الانفاق مما يؤدي إلى زيادة استهلاكهم بطريقة غير مباشرة بعلي و) (أبو العلاء، 2003، ص 41 . أما أثير الانفاق الحكومي من خلال توزيع الدخول على شكل رواتب وأجور تمنحها للموظفين مقابل خدمة أو على شكل ريع تمنحها لمؤجريها أو على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها وبتالي تشجع هؤلاء الافراد على شراء السلع والخدمات ومنه زيادة الاستهلاك الخاص وبالإضافة إلى ذلك تقوم الدولة بتوزيع الإعانات الاجتماعية والاقتصادية بدون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة والاعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها(شحادة الخطيب و شامية، 2005، ص 98) .

7.1 الادخار

يُعرِّف الادخار الأسرة على أنه الفرق بين الدخل المتاح للأسرة واستهلاك (Hone & Marisennayya, 2019b, p. 134). وبالتالي فإن أي زيادة في الادخار فإنها ستكون حتما على حساب الاستهلاك أي انخفاض حجم الاستهلاك لهذا فإن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها تؤثر على الادخار والعكس أحمد وهيب وعمر)

(موسى، 2019، ص 128، وبالتالي يعتبر الادخار من أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك وذلك عن طريق التأثير على الدخل المتاح.

8.1 الكتلة النقدية

ان التغيرات الحاصلة في كمية النقود نتيجة لتغيير الأفراد بطريقتهم في توزيع لثرواتهم سوف يؤدي الى تغيير أنماط ومعدلات الاستهلاك، فالفرد يوزع عادة ثروته بين أصول نقدية وأصول نقديه حقيقيه.

فإذا قام البنك المركزي العمليات السوق المفتوحة وقام بشراء الأصول المالية من هذا السوق من الافراد ان هذا سوف يؤثر في السيول النقدية في الأفراد والبنوك وسوف يؤدي ذلك الى تخفيض سعر الفائدة، وتنمية الاستثمار والاستهلاك، وكل ما زادت السيولة النقدية لدى الافراد، أي أن محفظتهم المالية قد غلب عليها الأصول النقدية السائلة والشبه السائلة

ان هذا سوف يشجع الأفراد على زيادة استهلاكهم حتى لم يحدث أي تغير في الحجم الكلي ولدخولهم حبيب) (و عبد الرحمان، 2016، ص 118.

9.1 الائتمان الاستهلاكي

تكلفة الائتمان ومدى اتاحة الاتمان للقطاع العائلي تؤثر مباشرة على قدرتهم على الاستهلاك حيث أنه كلما زادت قدرة القطاع العائلي على الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل هذا من المتوقع أن ينتقل دالة الاستهلاك الكلي إلى أعلى كلما زاد الائتمان الممنوح للقطاع العائلي (بكري وآخرون، 2000، ص 85). حيث يؤثر البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك الكلي بالمجتمع وخاصة السلع المعمرة وذلك لأنه يجعل الأفراد يقومون بشراء ما يفوق مستويات دخولهم الجارية والعكس صحيح(محاسن علام، 2009، ص 31–32) .

وبالتالي كلما كان من السهل للأفراد الحصول على ائتمان استهلاكي في صورة قروض أو ائتمان بشروط ميسرة (كما هو الحال في الشركات التي تبيع بالتقسيط) أدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية (عبد الوهاب نجا وآخرون، 2019، ص 113).

10.1 البطالة (مستوى التوظيف)

ترتبط معدلات البطالة المرتفعة في الغالب بإنفاق الاستهلاكي منخفض نتيجة لانخفاض الدخل المتاح لأنفاق. لذا من المهم التركيز على رفع معدلات التوظيف والمحافظة على استدامة النمو الاقتصادي فعلى سبيل المثال غالبا ما يتبع زيادة الطلب على السلع والخدمات في الولايات المتحدة الامريكية بارتفاع في معدلات التوظيف. ويكثر الطلب على

السلع والخدمات في موسم الاجازات. وتلجأ حينها أغلب المتاجر إلى عرض وظائف موسمية لتلبية الطلب على السلع الخدمات وبسبب هذه الوظائف يرتفع معدل إنفاق الاسر أي زيادة الاستهلاك العائلات ،النويصر و البكر، 2018) (ص 14.

2. العوامل الديموغرافية

مما شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك. بيد البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه إلى التوزيع العمري للسكان، والبعد التعليمي والثقافي وغيرها ومن هنا فإن كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لهم يخلق أنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار، مما يعني زيادة حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح(الواصف الوزني و الرفاعي، 2009، ص 169) .

1.2 حجم السكان

بنية السكان لا تؤثر فقط على مستوى الاستهلاك والتوفير في الاقتصاد، بل تؤثر أيضًا على هيكل الاستهلاك ، (Aigner-Walder & Döring, 2012, p. 66) وكما هو معلوم أن أي زيادة في عدد السكان يقابلها زيادة في الاستهلاك، كما أن زيادة السكان تؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يقلل من الادخار وبالتالي يزداد الاستهلاك الكلي (محاسن علام، 2009، ص 32). والقوة الاستهلاكية تستمد بصفة أساسية من مجرد وجوده الفرد يعتبر قوة استهلاكية منذ لحظة ولادته ومجيئه للحياة الى اللحظة التي يترك فيها هذه الحياة ،عبد المطلب، 2006) (ص 487 .

2.2 معدل الخصوبة

قد درس علماء الاقتصاد والاجتماع موضوع الخصوبة من حيث المحددات وأثارها ,Rosenzweig & Schultz) (1985, p. 992 ، على الرغم من أن الخصوبة تُعتبر بشكل أكبر موضوعًا يخص الأطباء وعلماء الأحياء والقابلات، إلا أنها في الواقع مرتبطة بشكل وثيق بالاستهلاك وتفتح مجالًا جديدًا لأبحاث المستهلك في المقام الأول، وتؤثر سلوكيات الخصوبة بشكل غير مباشر على استهلاك جميع السلع والخدمات. وإن قرار إنجاب الأطفال وعددهم وتوقيتهم لها آثار مباشرة على استهلاك المنتجات والخدمات المستخدمة في منع الحمل ورعاية الأطفال، وخدمات تنظيم الأسرة، وطعام الأطفال، وملابس الأطفال، والألعاب، وغيرها من "خدمات الأطفال" يمكن اعتبارها تفاعلًا أساسيًا مع قرار إنجاب

الأطفال. هناك بعض الباحثين يقترحون أن الخصوبة ذاتها هي قرار استهلاك (Bagozzi & Van Loo, 1978, p. 199) .

3.3 التوزيع العمري للسكان

اعترف الاقتصاديون منذ فترة طويلة بضرورة دمج التباين في الاعمار في التحليل الاقتصاديات الكلية (Hock & Weil, 2012, p. 04) حيث يؤثر الهيكل العمري للسكان على الاستهلاك، أي عندما يكون الهيكل العمري للسكان متحيزا للصغار السن الاطفال، الشباب يتزايد الإنفاق وكلما كان الهيكل العمري الفئات العمرية المتوسطة فإن الاستهلاكي ينخفض (قدرية محمد عبد السلام، 2020، ص 375) . تجسدت العلاقة التي تربط الاستهلاك العائلي بالتوزيع العمري لسكان في نظرية دورة الحياة، التي قدمها كل من موديغلياني وأندو، وتنص هذه النظرية بأن المستهلك يرغب في توزيع موارده بشكل يمكنه من المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل سنة من سنوات حياته (صخري، 2005، ص 160).

4.2 التركيب النوعي للسكان

أما فيما يتعلق بالجنس فقد أعطى تغيير دور المرأة في المجتمع في الوقت الحاضر. من حيث التوجه المتزايد نحو التعلم، والعمل جنبا إلى جنبا مع الرجل في مختلف في مختلف المجالات. والمشاركة في تحمل الأعباء المعيشية لأسرة. أعطى أهمية كبرة لهذا المتغير في الدراسة وتحليل الأنماط الاستهلاكية لأفراد المجتمع (عصام محمد محمود، 2003، ص 49).

إن اختلاف احتياجات الرجال عن احتياجات النساء يؤدي إلى وجود أنماط استهلاكية متباينة، كما يتجزء هذا النمط الواحد بفعل اختلاف مكان الميلاد والإقامة لنفس الجنس(محاسن علام، 2009، ص 35) .

5.2 حجم الاسرة

حجم الأسرة هو إجمالي عدد أفراد الأسرة وأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على نفقات الاستهلاك في الأسرة (Hone & Marisennayya, 2019c, p. 133) ، فيؤثر حجم الاسرة في مستوى ونمو الانفاق الاستهلاكي. فمثلا يلاحظ أن توجه الأسر ذات الأعداد الكبيرة في استهلاكها يكون في الغالب نحو استهلاك المتطلبات الضرورية، بينما الأسر ذات الأعداد الصغيرة تمتاز بانخفاض إنفاقها على السلع الأساسية، وزيادته بالمقابل على السلع والخدمات الأخرى (السلع والخدمات الكمالية). وذلك لأن نصيب الفرد من الدخل الأسرة في حالة الأولى سيكون أقل مما هو عليه في الحالة الثانية. فالميل المتوسط لاستهلاك من المتوقع أن يكون أعلى لدى الأسر ذات العدد الكبير منه لدى الاسر ذات العدد القليل. وهذا يدفعنا إلى استخلاص أهمية حجم الاسرة كمتغير مؤثر في السلوك الاستهلاكي لأفراد (عصام محمد محمود، 2003، ص 49). فكل فرد من افراد الاسرة يختلف إنفاقه تبعا للتركيب العمري والجنسي،

فاستهلاك الطفل مثلا يختلف عن الشخص البالغ والذي يختلف استهلاكه أيضا عن الشخص المسن، إضافة إلى اختلاف تبعا لاختلاف الجنس فهناك كثير من السلع يحتاجها أحد الجنسين دون الآخر (عنانة، 2021، ص 54).

6.2 الهجرة

من الحقائق الشائعة أن الناس ينتقلون من بلد إلى آخر في جميع أنحاء العالم. فهم ينتقلون من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة من أجل تحسين مستوى معيشتهم وظروفهم الاقتصادية في الوطن

يمكن تصنيف الهجرات الاقتصادية إلى فئتين. الأولى هي "الهجرة الداخلية" حيث ينتقل الناس داخل بلدهم بحثًا عن فرص عمل أفضل، مثل الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو من مدينة إلى أخرى. النوع الثاني من الهجرة هو "الهجرة الدولية" والتي تحد ث عندما ينتقل الناس من بلد إلى آخر لكسب لقمة العيش. يقوم العمال الأجانب بتحويل دخولهم مما يؤدي إلى تحسين الرخاء والتنمية الاقتصادية لبلد هم. والأهم من ذلك، أن عائلاتهم تتلقى التحويلات المالية التي تنفق في الغالب على الغذاء والصحة والتعليم والملابس وغير ها من النفقات اليومية لإثراء نوعية حياة الأسر. من المثير للاهتمام معرفة أن البلدان التي يعمل مواطنوها في الخارج بأكبر عدد من المهاجرين ترسل الكثير من التحويلات المالية من أجل تحسين مستوى(Saleem et al., 2022, p. 236).

7.2 أمل الحياة

هو طول المدة التي يمكن أن يعيشها الإنسان بعد الوالدة، أي قدرة الإنسان الحقيقية على البقاء ،الغول، 2018) (ص 179 . حيث تضمنت الأدبيات الديمغرافية والبيولوجية مسميات عديدة ومختلفة للدلالة على العمر الممكن أن يعيشه الإنسان مثل: طول العمر، أمل الحياة، وتوقع الحياة منذ الولادة، والعمر المأمول، وغريها من المسميات بن) (صديق، 2023، ص 136 .

إن تأثير طول العمر على إجمالي استهلاك الأسرة هو تأثير سلبي، حيث أن طول عمر الفرد سيزيد من دافعية الادخار، ويقلل من الاستهلاك. وكبار السن سينخفضون أكثر من الشباب. ومن ثم، يمكن تعزيز التأثير الهامشي لطول العمر على الاستهلاك من خلال شيخوخة السكان. وإن إنفاق المعاشات التقاعدية له تأثير بديل على المدخرات، ويزيد من الاستهلاك. بالنسبة للمتقاعدين (He et al, 2020, p. 06)

8.2 التحضر

يشير ذلك إلى منطقة سكنية أو مدينة تتميز بكثافة سكانية عالية ونسيج عمراني حديث وتنوع في الأنشطة الاجتماعية؛ ويعتبر لويس ويرث أحد أبرز الممثلين المعاصرين لهذا الاتجاه، حيث أكد أن المدينة مكان دائم يتميز بالمميزات التالية. حجمها وكثافتها العالية نسبياً ومستوى معين من التجانس بين سكانها يرتبط بطبيعة الحياة في المدينة

ويؤثر على شخصية سكانها، مما يخلق رابطاً بين حجم السكان والكثافة السكانية. وأكد فيلبين نظريته بانتقاد النظرية الماركسية. وأكد أن الأفراد يتأثرون بالطبقات المجاورة ويتأثرون بالتقاليد وأنماط الاستهلاك، إذ يرى أن الناس يشترون السلع والمنتجات باهظة الثمن للتباهي والتقليد وتقليد المجتمعات التي يعيشون فيها (هراكي، 2022، ص 37). وهذا ما يتوافق مع الدخل النسبي والتي مفادها أن الاسرة تتأثر في نمط استهلاكها بعادات الانفاق للأسر الأخرى أي الاسر المجاورة لها.

3. دراسة علاقة الديموغرافية بعلم الاقتصاد وكيفية تأثيره حسب النظريات

1.3 العلاقة بين علم الديموغرافي وعلم الاقتصاد

العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية هي موضوع اهتمام شديد بين الديموغرافيين والاقتصاديين على حد سواء. على الرغم من هذا المستوى العالي من الاهتمام، ومع ذلك، هناك فهم مشترك لتلك العلاقة لم تظهر بعد. ومع ذلك، فإن السياسات السكانية لها تأثيرات كبيرة طويلة الأجل على السكان والاقتصاد (Yao et al, 2013, p. 4651).

ينطوي موضوع اقتصاديات السكان وعلاقته بالتنمية الاقتصادية على العديد من الجوانب، الجانب الخاص في النظرة الاقتصادية للسكان والمشكلة السكانية وهناك الجانب الخاص ببحث اثار الزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية والمؤشرات السكانية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصادية الكلية، وهناك ايضا الجانب الخاص في النظريات السكان ودراسة العلاقة بين السكان والموارد المتاحة(عبد المطلب، 2006، ص 487) .

إن موضوع السكان يشكل محور الدراسات الاقتصادية باعتباره محرك النشاط الاقتصادي القائم على طرفي المشكلة الاقتصادية (بويلي، 2014، ص 334). حيث تتشابك العلاقة بين العلمين فلمعرفه الحجم الأمثل للسكان ينبغي على عالم السكان ان يستعين في المعلومات الاقتصادية عن الحجم وقوة الاقتصاد. في نفس الوقت على عالم الاقتصاد أن يستعين بالمعلومات الديموغرافية الحالية والمستقبلية ويحدد على أساسها اتجاه المستقبل الاقتصادي للبلد ،عطية) (ص 20 ،2017. وبالتالي للظواهر الديموغرافية أبعاد اقتصادية من حيث عدد معدلات الولادات في أي منطقة سكانية، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد البشرية والمادية وحاجه الانسان ومدى كفايتها (عميرة، 2014، ص 21)

.

تعتبر التنمية الاقتصادية هي التغيير الهادف في بنية وهيكليه الاقتصاد لغرض الارتقاء بمستوى معيشة السكان وعدالة توزيع الثروة على طبقات المجتمع، وبذلك فإن أي خلل في التوازن بين التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو سكان تحدث مشكلة سكانية فهي سبب ونتيجة في آن واحد. ويؤكد العديد من الخبراء موضوع "الاستهلاك المستدام"، مشيرين إلى أن "التنمية أصبح الآن مرادفًا لزيادة الاستهلاك(Arapova, 2018, p. 125).

3-2 -أثر النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي

1.2.3 النظرة التشاؤمية للسكان وأثره على النمو الاقتصادي

يتمثل أصحاب هذا الرأي في مساهمات مالتوس (1798) Malthus ومالتوسيون الجدد. والتي تكون أحد مبادئه الأساسية لنظرية السكان المالتوسية هو اعتماد النمو السكاني على الظروف المادية للاقتصاد، وخاصة الإمدادات الغذائية، يفترض أن قدرة البشر البيولوجية على التكاثر تتجاوز قدرتها المادية على الإنتاج. بدون ضبط النفس، فإن الزيادة السكان سوف تكون زيادة هندسية، ولكن إنتاج الغذاء سيزداد فقط حسابيًا. بما أن البقاء يتطلب حدًا أدنى من الاستهلاك، فإن النمو السكاني في نهاية المطاف من خلال النمو في إنتاج الغذاء، ونصيب الفرد سوف ينخفض الاستهلاك إلى مستوى منخفض للغاية – وهي نتيجة تسمى عادة فخ مالتوس .(Ehrlich & Lui, 1997, p. 207)

أراد مالتوس توضيح مدى الفارق الكبير بين قدرة الانسان على الزيادة وقدرة الأرض على الإنتاج والتي توفر له العيش(كوان طه، 2016، ص 207) . وإن الزيادة الكبيرة في العدد السكان يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك واستنفاذ كل موارد الطبيعية. والدول ذات النمو السريع تعتبر من مجتمعات شابة التي يكون فيها الاستهلاك مرتفع مقارنة مع الإنتاج. فزيادة عدد السكان بوتيرة كبيرة يعني تخصيص المداخيل للاستهلاك على حساب الاستثمار، فيتم الإنفاق على مجالات الخاصة بإشباع حاجات السكان على حساب المشاريع الاستثمارية التنموية(حوشين، 2019، ص 07) . وقد تطرق الاقتصادي الشهير آدم سميث حيث يرى أن السكان يتزايدون دائما إلى الحد الذي يهبط بمستوى المعيشة إلى الكفاف، أي أن زيادة عدد السكان بعد حد معين يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة ،المحجوبي) (ص 91 ،2017.

2.2.3 النظرة التفاؤلية: للسكان وأثره على النمو الاقتصادي

أطلق الفرنسي Jean Bodin عبارته الشهيرة: لا ثروة ولا قوة من دون الرجال، والتي يشدد من خلالها على الأثر الايجابي للتزايد السكاني على الاقتصاد، ويطلق على التيار الذي ينتمي إلية بالتيار الشعبوي Populationnste ، فقد كان رواد هذا التيار(Jean Baptiste Colbert،Louis XIVN) يعتقدون أن النمو السكاني هو وسيلة لتزايد الإنتاج والتصدير وبالتالي دخول معادن الثمينة(طافر، 2010، ص 72) . ويرى Boserup (1970)إن الضغط السكاني سينتج عنه إعادة تنظيم الإنتاج الزراعي، فهو يعتقد أ، النمو الديموغرافي هو مصدر لتطور الزراعة ومنه النمو الاقتصادي. وهذا عكس ما جاءت به نظرية مالتوس حول عدم كفاية الإنتاج الغذائي (حوشين، 2019، ص 06). ويقول الكاتب الإنجليزي وليام تابيل أن الدولة القليلة السكان يحصل رعاياها على غذائهم دون صعوبة وهو ما يطبعهم

بطابع الكسل، في حين ان الدولة الكثيفة السكان تبعث في نفوس رعاياها النشاط والكفاح من أجل البقاء هذا بدوره يؤدي أيضا إلى النمو الاقتصادي(المحجوبي، 2017، ص 91) .

يتحدد الإنتاج بحجم السكان حيث انه كلما زاد عدد السكان الذين يرغبون في اقتناء السلع المختلفة لإشباع حاجاتهم المعيشية المتعددة ومن ثم يتزايد الطلب على المنتجات مما يحفز على زيادة الإنتاج تجاوبا مع الزيادة الطلب والعكس صحيح(بن قانة وسلامي، 2017، ص 221) . ولكن السكان أنفسهم يتحددون بالإنتاج كلما زاد حجم الإنتاج كلما زاد الطلب على العمال السوق، وهذا يؤدي إلى زيادة رواتبهم وبالتالي انتقال العمال الى هذه المنطقة المنتجة، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد السكان ومنه تكون العملية تراكمية لنمو السكان والإنتاج، والنمو الاقتصادي الذي يحدد النمو السكاني والعكس صحيح (Boulakia, 1971, p. 1114).

وهذا ما يتوافق مع ابن خلدون فكان مبرره إذا عظم عمران البلاد الوافرة السكان وازداد الدخل والخرج أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة أي زيادة الافراد الاقبال على الاستهلاك (نشأة، 2019، ص 149).

3.2.3 النظرة الحيادية للسكان وأثره على النمو الاقتصادي

يعبر هذا الاتجاه الثالث عن النظرة الحياد للعلاقة التي تربط النمو السكاني بالنمو الاقتصادي، أي عدم وجود أي تأثير للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، لا ايجابي ولا سلبي ومن بين المساهمين في هذا الرأي الماركسيين، فهم يرون بعدم وجود أي علاقة سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية (حوشين، 2019، ص 07).

يعتقد (ماركس)ّ بأن السياسات السكانية في أي مجتمع تخضع لمجموعة الظروف الموضوعية السائدة فيه. ويرجع ماركس حالة الفقر التي تعتري المجتمعات الرأسمالية إلى النظام السائد فيها(الخفاف، 2007، ص 42) . كماّ أكد على أن النتيجة الطبيعية للزيادة السكانية هي زيادة جوهرية في حجمّ الإنتاج، حيث أن كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاج، ومن ثم فإن الزيادة السكانية فيّ المجتمع المنظم تنظيما جيدا تؤدي إلى تراكم ثروات أكبر (شفيق (شفيق صقر، 2014، ص 24). حيث يوجد العديد من الدراسات التي تفترض ثبات العوامل الأخرى وجدت أن نسبة النمو السكاني ليس لها أي اثر معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى إهمال الدراسات السكانية في العديد من الدول النامية والمنظمات الدولية، حيث اعتبرت أن اثر العوامل الديموغرافية غير واضح التأثير على النمو الاقتصادي (المحجوبي، 2017، ص 92).

3.3 أثر النمو الاقتصادي على النمو الديموغرافي

تؤثر كل من التنمية والنمو الاقتصادي على النمو الديموغرافي من خلال التأثير بطريقة مباشرة على الولادات والوفيات فإذا تكلمنا على الدخل الفردي فان ارتفاعه يؤدي إلى تحسين الوضع الصحي والمستوى المعيشي للسكان وزيادة رفاهيتهم، وهذا حتما يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات فكلما ارتفع دخل الافراد أدى ذلك إلى انخفاض الوفيات أما بالنسبة لمعدلات الخصوبة فهي أيضا تتأثر بارتفاع دخل الافراد لكن هذا التأثير يتغير من مجتمع لآخر ففي بعض الأحيان يؤدي ارتفاع الدخل الفرد إلى تأخر سن الزواج الذي يخفض من معدلات الخصوبة وفي مجتمعات أخرى يؤدي هذا الارتفاع في الدخل الفردي إلى التعدد الزواج الذي ينتج عنه ارتفاع في عدد المواليد وبالتالي ارتفاع في عدد السكان(دينماوي، 2022، ص 150).

ومن جهة اخر تعتبر الدول المتطورة والتي يكون فيها نمو اقتصادي كبير تكون قطب جاذب للسكان فترتفع لديها معدلات الهجرة، وهم الافراد الوافدين من الدول النامية والغير متطورة بحثا عن حياة أفضل ومن اجل تحسين مستوى معيشتهم الاستفادة من التطور الاقتصادي وبذلك الحصو ل على الرفاهية الاقتصادية، فبتالي يكمن جوهر تأثير النمو الاقتصادي على النمو الديموغرافي عن طريق التأثير على الزيادة الطبيعية (ارتفاع معدلات المواليد ومعدل الخصوبة وانخفاض في معدلات الوفيات) والزيادة الغير طبيعية (في ارتفاع معدلات الهجرة القانونية والغير قانونية).

خلاصة الفصل الاول

تم التطرق في هذا الفصل لأهم المقاربات النظرية الخاصة بالاستهلاك العائلي التي تحدد سلوك الأسرة وتحليل دالة الاستهلاك من خلال مراجعة الأدبيات النظرية حيث خلصنا أن الاستهلاك العائلي هو حصول الافراد والاسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها استخداما نهائيا...، كما أشرنا إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها الاستهلاك العائلي فهو يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي ومحدداته.

وقد تناولنا في هذا القسم أهم النظريات التي تفسر السلوك الاستهلاكي للأفراد، مؤكدين أن الدخل ليس هو المحدد الرئيسي للاستهلاك.

وكما ذكرنا فهو يتأثر بعوامل عديدة منها العوامل الاقتصادية والديمغرافية، مثلا يؤثر التضخم ومعدلات الفائدة والضرائب .... على قرارات الأفراد بشأن الاستهلاك العائلي، وتلعب المؤشرات الديموغرافية مثل النمو السكاني والتوزيع العمري والهجرة أهمية كبيرة في تحديد الطلب على السلع والخدمات.

وأخيراً يتم في هذا القسم مناقشة العلاقة الوثيقة بين الديموغرافيا والاقتصاد، حيث يتأثر الاقتصاد بالتغيرات بالتركيبة السكانية. وإن فهم هذه العلاقة يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية وتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني الدراسات السابقة في موضوع الاستهلاك العائلي

تمهيد الفصل الثاني

إن العلاقة بين الاستهلاك العائلي والمؤشرات الاقتصادية وأيضا المؤشرات الديمغرافية تحظى باهتمام واضح في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية. ووفقاً للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة فقد خصص هذا الفصل لاستعراض مجموعة من الدراسات العلمية السابقة التي تناولت الموضوع ضمن نطاق الدراسة الحالية، لأن من شروط الإجابة على مشكلة البحث توضيح العلاقة الوظيفية بين الموضوعات الداخلة في نطاق الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تعالج نفس إشكالية البحث الحالي من خصائص التي يقوم عليها البحث العلمي هو الكم التراكمي للمعرفة أي أن الباحث يبدأ من النقطة التي وصل إليها الباحثون السابقون ويصحح أخطائهم، ثم يكمل البحث أولا ويقدم معلومات جديدة وإضافية عن نفس الموضوع. حيث أنه لا يمكن اعتبار البحث العلمي منفصلاً عن جهود الآخرين، لذلك حاولنا تلخيص بعض الدراسات السابقة من اجل الاستفادة منها ومعرفة اخر ما توصل إليه الباحثون. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

أولا: الجهود العلمية في موضوع الاستهلاك العائلي

ثانيا: الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولا: الجهود العلمية في موضوع الاستهلاك العائلي

لقد اجتهدت العديد من الدراسات في البحث حول موضوع محددات الاستهلاك العائلي فقمنا في هذا المبحث بجمع العديد من دراسات الميدانية التي عالجت نفس إشكالية بحثنا أو ما شابهها، وأخذناها كحجر أساس لانطلاق في بحثنا، ومن ثم مقارنتها بدراسة الحالية.

1. الدراسات السابقة باللغة العربية

سوف نقوم بتقديم بعض الدراسات الميدانية السابقة باللغة العربية التي درست وأشارت إلى أهم المحددات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي.

1.1 دارسة (بشرول، 2010، ص 2–197) والموسومة بـ: تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك العائلي ومعرفة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك العائلي في الجزائر. سترتكز هذه الدراسة على الناحية الكلية من خلال دراسة علاقة الاستهلاك العائلي مع مختلف المؤشرات المفسرة له، كما تركز هذه الدراسة على حالة الجزائر وما عرفته من تطور في مستوى الاستهلاك العائلي عبر مختلف المراحل التي مر الاقتصاد الوطني حيث أن فترة الدراسة ممتد من سنة 1970 إلى غاية 2009. وقد تم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الوصف من خلال عرض مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بظاهرة الاستهلاك وإبراز أهم العوامل المؤثرة فيه، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي وادواته الإحصائية بغية تحليل ودراسة تطور المعطيات الإحصائية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، كما تم الاستعانة في إطار هذا المنهج بتقنيات القياس الاقتصادي بهدف بناء نموذج قياسي يربط الاستهلاك العائلي والعوامل المؤثرة فيه. وقد تمثل النموذج في منهجية التكامل المشترك وتصحيح الخطأ مما يسمح ببناء نموذج قياسي أمثل لتطور الاستهلاك العائلي في الجزائر، حيث ركزت على المتغيرات التالية: متغير الاستهلاك العائلي الحقيقي كمتغير تابع أما متغير الدخل العائلي المتاح الحقيقي ومتغير الكتلة النقدية الحقيقية ومعدل الفائدة الحقيقي كمتغيرات مستقلة.

$$CONSR = F (YD، M2R، IR)$$

وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها أن نموذج "هوتا كار–تايلور" يعتبر الأحسن من بين تلك النماذج المقدرة وهذا بالاعتماد على مجموعة من معايير الأداء، كما توصلنا من خلال نتائج تقدير هذا النموذج أن 99.36 % من تغيرات الاستهلاك يفسرها كل من الدخل المتاح(بالفروقات الأولى) والدخل السابق بالإضافة إلى الاستهلاك للفترة السابقة، حيث كانت كل المعاملات معنوية. فقد توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

بين الاستهلاك ومحدداته، اكدت الدراسة من وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والدخل المتاح وعلاقة عكسية مع معدل الفائدة الحقيقي.

2.1 دراسة (بسام محمود، 2018، ص 02–139) الموسومة بـ: تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الكلي للفترة 1994–2016:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الكلي الكمي في الاقتصاد الفلسطيني خلال المدة وإلقاء النظرة على الواقع الاقتصادي الفلسطيني وتهدف أيضا إلى بناء نموذج قياسي يقدر دالة الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية حيث تم استخدام المنهج الوصفي لعرض المفاهيم الأساسية للاستهلاك وإبراز اهم العوامل المؤثرة فيه واستخدم أيضا المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لتقدير دالة الاستهلاك وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي EViews9،

حيث ركزت على المتغيرات التالية: متغير نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي النهائي كمتغير تابع أما متغير نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي ونصيب الفرد من الدين الحكومي ونصيب الفرد من الادخار الكلي الدخل وبالإضافة الى متغير وهمي يعبر عن الاستقرار السياسي للدولة. استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج وفحص صلاحيته ومدى جودته، والنموذج الدراسة كالتالي:

$$PACt = f(PYDt، PSt، PGDt، Dumt) + \varepsilon t$$

ومن اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة: يوجد علاقة طردية بين نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي ونصيب الفرد لكل من اجمالي الدخل المتاح والدين العام، بينما يوجد علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي وكل من نصيب الفرد من الادخار الكلي والاستقرار السياسي.

3.1 دراسة (بني أحمد، 2015، ص 02–116) الموسومة بـ: تقدير دالة الاستهلاك الخاص في الاردن خلال الفترة(1980–2013):

هدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص في الأردن للفترة الممتدة من 1980-2013، حيث قدرت عدة نماذج والمقارنة بينها، وذلك للوصول للدالة الأنسب والنموذج الملائم لدالة الاستهلاك الخاص، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي،حيث ركزت على المتغيرات التالية: وتم اختيار متغيرات الدراسة، وهي: الاستهلاك الخاص كمتغير تابع بالإضافة إلى متغير الدخل المتاح والاستهلاك للفترة السابقة ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة. استخدم الباحث عدة نماذج لتقدير دوال الاستهلاك الخاص في الأردن خلال الفترة (1980 - 2013) حيث تم التوصل إلى عدة نماذج مقبولة اقتصاديا واحصائيا، وعليه تكون هذه النماذج الأمثل والأحسن والأكثر ملاءمة للبيانات خلال فترة الدراسة ويمكن الاعتماد عليها وهي:

1 – النموذج الأول في الدراسة: نموذج كينز، كالآتي:

Ct=a+bYdt+Ut

2– النموذج الثالث في الدراسة: الدالة النصف لوغارتمية الذي يمثل العالقة بين الاستهلاك والمعدل التضخم والدخل المتاح، كالآتي:

logCt=a+b1Ydt+b2inf+Ut

3 – النموذج الخامس: نموذج كوزنتس (Kuznets)

Ct=a+b1Ytd+b2(dYtd)+Ut

4 – النموذج السابع: نموذج فريدمان، كالتالي:

Ct=K(1-B) Ytd+BCt1+Vt

ومن اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

تم التوصل إلى أن هناك عدة نماذج يمكن الاعتماد عليها في تمثيل دالة الاستهلاك الخاص في الأردن، منها نموذج كينز، ونموذج الدالة النصف لوغاريثمية التي تمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل، ومعدل التضخم ونموذج كوزنتس، ونموذج فريدمان، ولكن من خلال إحصائية فيشر كانت القيمة الإحصائية لنموذج كينز هي الأعلى وهذا يدل على جودة النموذج ككل من بين هذه النماذج المقبولة، وبلغ الميل الحدي للاستهلاك للنموذج الكينزي خلال فترة الدراسة ما يقارب (0.75). وقد توصل أيضا إلى وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك الخاص في الاردن. ووجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستهلاك الخاص في الاردن. وقد اثبت الباحث من خلال نموذج فريدمان للاستهلاك على انه يوجد علاقة طردية بين الاستهلاك والاستهلاك للفترة السابقة من خلال نموذج فريدمان.

4.1 دراسة(إسحاق علي، 2014، ص 1–77) الموسومة بـ: محددات الانفاق لاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة (1972–2011):

تهدف **هذه** الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص في السودان واستعراض نظريات الاستهلاك، وتهدف أيضا إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص في السودان خلال الفترة (1972 - 2011) م، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزت هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

الاستهلاك الخاص كمتغير تابع أما. الدخل المتاح والتضخم والادخار كمتغيرات مستقلة،

وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لبناء نموذج الاستهلاك العائلي في السودان خلال الفترة (1972 – 2011) م، حيث افترض الباحث ثبات جميع العوامل المؤثرة في الاستهلاك ماعدا الدخل الممكن التصرف فيه بالإضافة الي التضخم والادخار والنموذج الدراسة كالتالي:

$$C_O=C_0 +C1S+C2inf+C3Y+u$$

وبعد اجراء التحليل تم توصل الباحث الي انه توجد علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والتضخم. وهنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والادخار.

5.1 دراسة (أحمد وهيب و عمر موسى، 2019، ص 123–144)بعنوان : تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق للمدة (2004–2015)

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الوقود الحيوي ومعدل التحضر

تهدف هذه الدراسة لتقدير وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 - 2015 باستخدام مقاربة الانحدار الذاتي ذو فجوات الزمنية المبطئة ولموزعة بين المتغيرات ARDL. حيث تم استخدام اسلوب الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم الأساسية للاستهلاك وإبراز اهم العوامل المؤثرة فيه واستخدم أيضا المنهج الكمي القياسي لبناء نموذج قياسي لتقدير دالة الاستهلاك وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي EViews9. وقد تم في هذه الدراسة تحديد متغيرات النموذج وفق الصيغة الدالية التالية:

$$Cs = f (NPD، P، S، CPI)$$

وتم اختيار متغيرات الدراسة، وهي: الاستهلاك العائلي كمتغير تابع والدخل القومي المتاح العائلي وعدد السكان والادخار والرقم القياسي أسعار المستهلك كمتغيرات تفسيرية. تشير نتائج التحليل القياسي أن أفضل صيغة رياضية لتقدير محددات لاستهلاك العائلي في الاقتصاد العراقي هي الصيغة اللوغاريتمية للمتغيرات. وأن الاستهلاك العائلي يتحدد بالمتغيرات الآتية: (عدد السكان، الادخار، معدل التضخم، والدخل المتاح) التي تفسر 99 من تغيرات الاستهلاك العائلي وذلك بأربع فترات ابطاء مثلى. حيث أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (الاستهلاك العائلي) وفق منهجية (ARDL) وفي الأخير لخصت هذه الدراسة وجود علاقة طردية ومعنوية لكل من الدخل المتاح، عدد السكان، ومعدل التضخم مع الاستهلاك العائلي، وعلاقة عكسية ومعنوية بين الادخار والاستهلاك العائلي.

6.1 دراسة (بن عبدالرحمن البسام وبن عبدالله البسام، 2021، ص 51–73) لموسومة بـ تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية

سعت هذه الدراسة في تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والغير الاقتصادية على الاستهلاك العائلي في الاقتصاد السعودي والوصول إلى نموذج مقدر يفسر سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية باستخدام معطيات سنوية امتدت من بداية سنة 1990إلى غاية سنة 2018، حيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها العوامل الي تؤثر في الاستهلاك العائلي في الاقتصاد السعودي لا يمكن حصرها في عوامل اقتصادية فقط وإنما يمكن أن ترد إلى

عوامل أخرى غير اقتصادية، من بينها عوامل ديموغرافية. وقد تم استخدام المنهج التحليلي من أجل استعراض أهم النظريات الاقتصادية والنماذج التسويقية في مجال سلوك المستهلك، بالإضافة إلى استخدامه المنهج القياسي. من أجل تحديد وتقدير نموذج قياسي لتحليل سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية.

تم في هذه الدراسة تحديد وتقدير نموذج لقياس العلاقة بين الاستهلاك العائلي من جهة وبعض المتغيرات الاقتصادية والغير الاقتصادية من جهة اخرى. وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى حيث ركزت على المتغيرات التالية: الاستهلاك العائلي كمتغير تابع بالإضافة إلى متغير الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي معدل التضخم ومجموع السكان كمتغيرات مستقلة. وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: أن جميع المتغيرات المستقلة ذات إشارات صحيحة ومعنوية عند مستوى 5% ماعدا معدل التضخم ولهذا سوف يتم حذفه من النموذج، وأن الناتج المحلي الحقيقي الغير نفطي يلعب دور مهم في التأثير على سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة من خلال تأثيره المباشر على نمو الدخل المحلي الإجمالي الذي بدوره يؤثر بشكل مباشر على سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة. كماّ اشارت الدراسة أن المجتمع السعودي يعتبر من المجتمعات الفتيه. وهذه العوامل الديمغرافية مجتمعة تدفع بشكل متسارع عجلة نمو الاستهلاك العائلي في المملكة.

7.1 دراسة (زروخي، 2012، ص 08–152)الموسومة بـ محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة:(1990–2010)

تسعى هذه الدراسة لفحص النظريات الاقتصادية وتحديد العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة من1990 إلى 2010. من ثم بناء نموذج اقتصادي قياسي لدالة الاستهلاك من اجل دراسة دالة الاستهلاك ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة. تم الاعتماد المنهج التاريخي من أجل سرد ووصف التطور التاريخي للاستهلاك العائلي عبر مختلف المدارس، بالإضافة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف الظاهرة وتحديد العوامل المؤثرة فيها، وفي الأخير تم استخدام المنهج التجريبي باستعمال الأساليب الرياضية والاحصائية للقياس لاقتصادي. وقد تم اختيار متغيرات الدراسة وهي: الاستهلاك العائلي كمتغير تابع والدخل المتاح، عدد السكان، معدل التضخم، معدل الفائدة كمتغيرات تفسيرية.

من بعد العديد التقديرات توصل الباحث الى ان النموذج الأفضل والملائم التي يكون فيه الدخل المتاح وعدد السكان هما المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك العائلي، حيث يؤثر كل من هما على الاستهلاك تأثيرا إيجابيا. أما بالنسبة لمعدل التضخم ومعدل الفائدة تم حذفهما من النموذج.

8.1 دراسة(لبزة هشام وآخرون، 2018، ص 607–625) الموسومة بـ: دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير مصادر الطاقة على انبعاثات الكربون وتحديد إمكانات مصادر الطاقة المتجددة في

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر واستعراض نظريات الاستهلاك، وتهدف أيضا إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016) م، وقد استخدم الباحثين في هذه الدراسة المنهج القياسي، حيث قام الباحثين ببناء عدة نماذج لتقدير دوال الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة الدراسة حيث تم التوصل إلى عدة نماذج مقبولة اقتصاديا واحصائيا، وعليه تكون هذه النماذج الأمثل والأحسن والأكثر ملاءمة وعموماً وتوصلت إلى أن نموذج تايلور هو أفضل نموذج لتفسير سلوك الاستهلاك العائلي في الجزائر. حيث ركزت دراسة تايلور على المتغيرات التالية: الاستهلاك العائلي كمتغير تابع الدخل المتاح والاستهلاك السابق والدخل المتاح للفترة السابقة كمتغيرات مستقلة. فقد لخصت الدراسة على وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والاستهلاك العائلي.

9.1 دراسة (ابن يامي، 2020، ص 91–107)الموسومة بـ: دالة الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1974 – 2017

يسعى هذه البحث إلى دراسة الاستهلاك النهائي للعائلات الجزائرية من الناحية الاقتصادية الكلية ومعرفة مدى علاقتها بالعوامل الاقتصادية الأخرى من خلال نماذج اقتصادية قياسية خلال الفترة (1974 -2017) م، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزت هذه الدراسة على المتغيرات المستخرجة من طرف الديوان الوطني لإحصائيات (ONS) والمتمثلة في الاستهلاك العائلي الحقيقي كمتغير تابع والدخل اجمالي المتاح، الدخل الدائم الحقيقي، الاستهلاك الدائم الحقيقي، عدد السكان، المؤشر العام لسعار الاستهلاك، معدل الفائدة، معدل البطالة، معدل التضخم، التحويلات الجارية المقدمة من طرف الدولة كمتغيرات مستقلة،

من نتائج تقدير هذه الدالة نلاحظ أن جميع العوامل لها تأثيرات حقيقية على الاستهلاك الكلي حيث أن كل من الدخل الخام المتاح، عدد السكان، لهم علاقة طردية مع الاستهلاك الكلي وكما نجد المؤشر العام للأسعار له علاقة عكسية مع الاستهلاك، أما بالنسبة للاستهلاك السابق ومعدل الفائدة تم حذفهما من النموذج بسبب عدم معنوية معلماتهما.

10.1 دراسة (خالدية و العلجة، 2022، ص 255–271)الموسومة بـ : محاولة تقدير دالة الاستهلاك للعائلات الجزائرية خلال الفترة 1980– 2020

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير مصادر الطاقة على انبعاثات الكربون وتحديد إمكانات مصادر الطاقة المتجددة في هدفت هذه الدراسة تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة من بداية1980إلى 2020 وتبيان العوامل المحددة والمؤثرة على الاستهلاك العائلي في الجزائر. حيث استعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم الأساسية للاستهلاك وإبراز اهم العوامل المؤثرة فيه واستخدام أيضا المنهج الكمي لتقدير اختبار النماذج الاقتصادية المعتمدة في

الدراسة بغية نمذجة دالة الاستهلاك وبناء نموذج قياسي لتقدير دالة الاستهلاك وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي EViews10.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان الاستهلاك العائلي يتأثر بعوامل مباشرة وغير مباشرة من جهة وعوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية من جهة أخرى. وقد تم اختيار متغيرات الدراسة وهي: الاستهلاك العائلي الجزائري كمتغير تابع والدخل المتاح، الدخل الدائم، الإدخار، الناتج المحلي الخام، النمو الديمغرافي، معدل التضخم، معدل البطالة كمتغيرات تفسيرية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: توجد علاقة طردية الاستهلاك العائلي والمتغيرات المستقلة (الدخل المتاح، الدخل الدائم، الناتج المحلي الاجمالي، النمو الديمغرافي). ومن ناحية أخرى توجد عالقة عكسية بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المستقلة الاخرى (الإدخار، معدل البطالة، معدل التضخم) حيث اكدت الدراسة على ان الاستهلاك لا يتحدد بالعوامل الاقتصادية فقط إنما يتأثر بعوامل ديموغرافية واجتماعية وثقافية...

2. الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

1.2 دارسة (Bouyon, 2015, pp. 02–09) الموسومة بـ:

What drives household consumption in the EU-28?

يعتقد الباحث أن النمو القوي والمستدام في الاستهلاك الخاص ضروريا لاكتساب التعافي الاقتصادي في دول الاتحاد الاوروبي ولهذا يهدف الباحث لمعرفة ما الذي يدفع الاسر إلى الاستهلاك في الاتحاد الأوروبي، حيث استخدم الباحث المنهج القياسي في هذه الدراسة وعينة تتكون من 19دولة من اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي 28 خلال الفترة من 2001إلى 2014. وعلى هذه الخلفية فإن التحليل الكمي للمحددات الرئيسية للاستهلاك الأسر منذ عام 2001سيساعد في تقديم بعض الأفكار حول الطريقة التي ينبغي بها إدارة السياسات. كما قد تم الإشارة في هذه الدراسة إلى أن هناك أربعة أنواع رئيسية من الدوافع وراء الاستهلاك الخاص للأسر في اقتصاد معين وهي كالتالي: الموارد المباشرة المتاحة للاستهلاك والمتمثلة في الدخل المتاح للأسر والأصول وذلك من خلال أسعار المنازل الاسمية وسوق الائتمان الاستهلاكي من خلال مخزون الائتمان الاستهلاكي ومعايير الإقراض، اما الاتجاهات الديموغرافية استخدم الباحث الفئة العمرية للسكان بأعمار 29-65سنة.

ووفقا لنتائج الدراسة يعد الدخل المتاح للأسرً محددا إيجابياً وقوياً وهاما للاستهلاك الخاص.ً فزيادة دخل المتاح للأسر بنسبة 1%تترجم إلى زيادة في الاستهلاك الخاص للأسر ضمن نطاقً 0.51-0.75%. وقد كشفت الدراسة على ضعف أداء أسواق الائتمان الاستهلاكي في دول الاتحاد الأوروبي الـ 28منذ عام 2008 وذلك بسبب الازمة المالية، ولكن فيما يتعلق بالمساهمة الإجمالية للائتمان الاستهلاكي خلال الفترة المدروسة، كان له تأثير اجابي ملحوظ، حيث يشير النموذج إلى أن زيادة بنسبة 5٪في المبلغ القائم للائتمان الاستهلاكي يجب أن تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الخاص في نطاق0.23-0.28، وقد اثبت الباحث وجود علاقة إيجابية كبيرة وقوية بين أسعار المساكن الاسمية

والاستهلاك الخاص للأسر في الاتحادالأوروبي28. ومن خلال دراسته لنظرية دورة الحياة قد توصل الباحث إلى أنه يوجد تأثير ضئيل للاتجاهات الديموغرافية وأن النموذج الدراسة لا يتوافق مع هذه النظرية.

2.2 دراسة (Varlamova & Larionova, 2015, pp. 727–733)الموسومة بـ:

Macroeconomic and demographic determinants of household expenditures in OECD countries

هدف هذه الدراسة هو تحديد العوامل الاقتصادية الكلية والديموغرافية التي تؤثر على نفقات الأسرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث استخدم الباحث المنهج القياسي في هذه الدراسة وعينة تتكون من 34دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والنمية خلال الفترة من 2001إلى 2014. حيث قام الباحث باختيار العوامل التي لها تأثير كبير على إجمالي إنفاق الأسرة وبعض أنواعه (نفقات الاستهلاك النهائي). ولذلك فإن نفقات الأسرة في هذه الدراسة تتمثل بالمؤشرات التالية:

إنفاق الأسرة الإجمالي كمتغير تابع اما المتغيرات المستقلة: أسعار الفائدة قصيرة الأجل، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي العام، أسعار المستهلك، الضريبة على السلع والخدمات كحصة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل نمو الواردات ودخل الاسرة بالإضافة إلى مجموع السكان. حيث قام الباحث ببناء الكثير من النماذج. وفي النهاية تم اختيار النماذج ذات القدرة التفسيرية الأعلى لكل جانب من جوانب إنفاق الأسرة المدروسة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لبناء معادلة الانحدار المتعدد وذلك بإدخال اللوغاريتمات لعدد من المتغيرات من أجل تحسين جودة نموذج الانحدار. وبعد اجراء التحليل تم توصل الباحث الي ان إنفاق الأسرة يتأثر بالخصائص الاقتصادية: الأسعار والعوامل المرتبطة بها، ومستوى الضرائب، والدخل والواردات. وفي المقابل لا يتِأثر بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية بشكل ملحوظ ولذلك قام الباحث بإدراج مستوى التعليمي للسكان والذي اظهر تفاعل قوي ذو دلالة إحصائية. تؤثر الواردات سلباً على الإنفاق المنزلي. في الوقت نفسه تظهر معدلات التضخم علاقة إيجابية مع الإنفاق المنزلي، وهذا يتوافق مع الطبيعة الاقتصادية للمعلمات المدروسة. الإنفاق المنزلي يتأثر بعاملين متضادين: حيث تؤثر الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة) سلبيا على الانفاق والانفاق الحكومي يؤثر طرديا على الانفاق الاستهلاكي. اما معدلات الفائدة على المدى القصير لها علاقة إحصائية إيجابية مع الانفاق.

أما في النموذج الثاني تم التعرف على العلاقة مع العوامل الاقتصادية الكبرى مثل: دخل الأسرة (الدخل التصرفي للأسرة)، واستهلاك الحكومة (استهلاك الحكومة العام)، وعامل سكاني – (نسبة السكان الذين حصلوا على تعليم عالي) عليه ترتبط بشكل إيجابي مع النفقات.

3.2 دراسة(Arapova, 2018, pp. 121–140) الموسومة بـ:

Determinants of household final consumption expenditures in Asian countries: A panel model, 1991–2015

تبحث هذه الورقة في الكشف عن محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص للأسرة، وإجراء تحليل شامل للعوامل الرئيسية المؤثرة على إمكانات المستهلك في الدول الآسيوية. وتقارن الدراسة "نمط المستهلك" في آسيا مع النمط السائد في عدد أكبر من البلدان، وتحدد الاختلافات في تأثير نفس العوامل على نفقات الاستهلاك الخاص للأسر الآسيوية والعالمية (13 دولة آسيوية ومجموعة مكونة من 110دولة من جميع أنحاء العالم) خلال الفترة الممتدة من 1991إلى 2015.

وقد استخدم الباحث الاسلوب القياسي وقد عبر عن مستوى اللوغاريتمي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسرة كمتغير تابع اما المستوى اللوغاريتمي للدخل القومي الإجمالي الى جانب العديد من المتغيرات التفسيرية كحجم السكاني واجمالي الإنفاق الحكومي العام، سعر فائدة الإقراض، مستوى البطالة، كما استعمل الباحث متغيرات وهمية في النموذج كما يلي: متغير ثنائي يساوي "1"في عام 1997(الأزمة المالية الآسيوية) و"0" في بقية السنوات ومتغير الثنائي الذي يساوي "1"خلال سنوا ت الأزمة المالية العالمية و"0" في بقية السنوات. حيث خلصت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودخل الأسرة، حيث اثبتت الدراسة أن الجزء الأكبر من الدخل يذهب إلى الاستهلاك وذلك راجع لسياسات التحفيزية للاستهلاك. وان الدول التي تتميز بعدد سكاني كبير تساهم في زيادة إمكانيات المستهلك ويؤدي نمو الدخل القومي الإجمالي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر في جميع البلدان، يؤدي النمو السكاني الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر في آسيا، في حين أن التأثير أقل بكثير بالنسبة لمجموعة مكونة من 110دولة ولخصت الدراسة أيضا على ان "أسعار الفائدة على الإقراض" لها أهمية كبيرة في كل من المواصفات والمعاملات تظهر الاتجاه العكسي بشكل متسق مع النماذج النظرية. اما معدل البطالة والازمة المالية لا يوجد لها أثر معنوي في الاستهلاك العائلي في كلتا المجموعتين.

4.2 دراسة (Dilanchiev & Taktakishvili, 2022, pp. 01–16) الموسومة بـ:

MACROECONOMIC DETERMINANTS OF HOUSEHOLD CONSUMPTIONS IN GEORGIA

تمحورت إشكالية هذه الورقة في معرفة العوامل الاقتصادية المتحكمة في الاستهلاك الاسري في جورجيا خلال الفترة الممتدة من عام 1983إلى 2018وقد كانت البيانات مستخرجة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، تم استخدام اختبار ARDLلقياس التكامل المشترك والعلاقة طويلة المدى بين المتغيرات. والنموذج الدراسة كالتالي:

$$HCONt = f (SAVt, GDPPCt, INFt)$$

حيث استند اختيار الباحث للمتغيرات الاقتصادية المفسرة لسلوك ظاهرة الاستهلاك الاسري في جورجيا على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية. وقد تمثلت هذه المتغيرات في: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الادخار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي نمو الناتج المحلي لكل شخص، معدل التضخم.

قد توصلت الدراسة من خلال أساليب التحليل القياسي إلى ما يلي: يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للفرد إيجابيا على الاستهلاك الأسرة في المدى الطويل فقط أما في المدى القصير لا يوجد أي تأثير، في حين يؤثر الادخار سلبيا على الاستهلاك الاسري في المدى الطويل والمدى القصير، أما بالنسبة للتضخم فقد اثبتت الدراسة على عدم وجود أي علاقة وأي تأثير على الاستهلاك الاسري في المديين الطويل والقصير.

5.2 دراسة (Sugiarto & Wisnu Wibowo, 2020, pp. 332–344) بعنوان :

Determinants of Regional Household Final Consumption Expenditure in Indonesia

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك النهائي للعائلات في اندونيسيا حيث قاما ببناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين الاستهلاك العائلي النهائي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الانفاق الحكومي، معدل التضخم، معدل البطالة) حيث تمت دراسة محددات الانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي باستخدام نموذج انحدار بيانات اللوحة الديناميكية مع الطريقة المعممة للفرق الأول نهج اللحظات (GMM-FD) وتطبيقه على بيانات من 33مقاطعة خلال الفترة من 2010إلى 2019. استنادا إلى النظرية السابقة والدراسات التجريبية، فإن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة والمتغيرات المحددة هي كما يلي:

HFCE = f(L1.HFCE, GRDP, GE, INF, UNP)

قد توصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج أهمها:

- يؤثر المتغير المتأخر الانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي بشكل إيجابي وكبير على الانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي. ويجب أن تبدأ السياسات الحكومية في التوجه نحو زيادة الطلب المحلي لأن استهلاك الأسر المعيشية هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي الوطني والإقليمي.
- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل إيجابي وكبير على الاستهلاك الاسري النهائي الحقيقي. وهذا ما يتوافق مع نظرية كينز في جميع المحافظات في إندونيسيا.
- يقدم التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي إشارة إلى أن السياسة المالية التوسعية فعالة في زيادة استهلاك الأسر في إندونيسيا. وفي الوقت نفسه.

- يوجد علاقة سلبية بين التضخم والاستهلاك الاسري النهائي الحقيقي وهذه إشارة للسلطات النقدية وصانعي السياسات للسيطرة على التضخم
- يوجد علاقة سلبية بين معدل البطالة والاستهلاك الاسري النهائي الحقيقي وهذه إشارة للحكومة باتخاذ سياسات استراتيجية لتقليل عدد العاطلين عن العمل. ويمكن للحكومة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة توفير التدريب الوظيفي، وخلق فرص العمل وتوسيعها، وجذب المزيد من المستثمرين.

6.2 دراسة (ERDİNÇ & AYDINBAŞ, 2022, pp. 1–23) الموسومة بـ:

Tüketim Harcamalarına Etki Eden Unsurların G20 Ülkeleri Üzerindeki Etkisine Yönelik Analiz(2019-2007)

تسعى هذه الدراسة لتحديد العوامل التي تؤثر في إنفاق الاستهلاك باستخدام طريقة تحليل البيانات اللوحية في دول العشرين. حيث استخدم الباحث المنهج القياسي في هذه الدراسة وعينة تتكون من 19دولة من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين ذات أكبر اقتصاديات العالم خلال الفترة من 2007إلى 2019 استخدم برنامج الحزمة STATA 16 من اجل تقدير النموذج. حيث قام الباحث باختيار العوامل التي لها تأثير كبير على إجمالي إنفاق الأسرة. فقد قسم الباحث العوامل إلى أربعة ابعاد ولذلك فإن نفقات الأسرة في هذه الدراسة تتمثل بالمؤشرات التالية: الإنفاق النهائي للمستهلكين كمتغير تابع اما المتغيرات المستقلة: الناتج المحلي الإجمالي كبعد اقتصادي، استخدام الإنترنت الفردي (كنسبة من السكان) بعد تكنولوجي، معدل التحضر (كنسبة من السكان الإجمالي) بعد ديموغرافي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي كبعد سياسي. وبعد اجراء التحليل القياسي توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيًا بين الإنفاق على الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي واستخدام الإنترنت الفردي (كنسبة من السكان) ومعدل التحضر (كنسبة من السكان الإجمالي). من ناحية أخرى، لم يتم العثور على علاقة إحصائية معنوية بين الإنفاق على الاستهلاك ومؤشر الاستقرار السياسي. وفي الأخير أشارت هذه الدراسة إلى أهمية العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية في تحفيز الإنفاق على الاستهلاك.

7.2 دراسة (Erlandsen & Nymoen, 2008, pp. 505–520)الموسومة بـ:

Consumption and population age structure

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تأثير التوزيع العمري على الاستهلاك الكلي في النرويج. وتم تمثيل الهيكل العمري لسكان بواسطة نسبة عدد الأشخاص في المنتصف العمر والمعرف على أنها بين 55و66عاما بالإضافة إلى عدة متغيرات أخرى وهي سعر الفائدة الحقيقي وثروة الأسرة الاسمية (الثروة المالية والسكنية) والدخل الحقيقي المتاح. بعد إجراء اختبار جذر الوحدة وعدة اختبارات تم استخدام نموذج ال VAR خلال الفترة الزمنية من 1968إلى 2004.

والنتائج المتوصل إليها هي أن التغيرات في الهيكل العمري للسكان قد أحدثت أثر كبير وهام على الاستهلاك النرويجي وأن إجمالي الاستهلاك ينخفض عند الأشخاص في المنتصف العمر أي ما بين 50-66 عام.

قد توصلت الدراسة إلى:

إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد والثروة كان لهما تأثير إيجابي على الاستهلاك الأسرة، في حين تؤثر أسعار الفائدة سلبيا على الاستهلاك الاسري فقد اثبتت الدراسة على أهمية البالغة لتأثير البنية العمرية على اجمالي الاستهلاك الاسري في النرويج وكانت النتائج تتوافق مع نظرية دورة الحياة.

8.2 دراسة (HAJ-KACEM, 2015, pp. 277–286)الموسومة بـ:

The impact of age distribution on household consumption: evidence from saudi arabia

تهدف هذه الدراسة إلى إثراء النقاش حول تحليل تأثير التوزيع العمري على الاستهلاك العائلي على المستوى الكلي استخدمت بيانات من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) للملكة العربية السعودية بين عامي 1970-2013 ، وهي مجموعة بيانات شائعة الاستخدام لبيانات المستوى الكلي تم تحديد ثلاث فئات من العمر وفقا لتصنيف البنك الدولي على النحو التالي: (0-14) Age1, (15-64)Age2, Age3(65+).

حيث تم حساب الفئات العمرية بطريقتين الأولى اخذ حجم السكان والطريقة الثانية اخذ النسبة، استعان الباحث بجملة من الاختبارات الإحصائية والقياسية مثل اختبار جذر الوحدة ومنهج التكامل المشترك والسببية أنجل وقرانجر. أظهرت النتائج الرئيسية أن عدد السكان كان متقلبا بشكل كبير وأن المملكة العربية السعودية تميل نسبيا إلى شيخوخة السكان، بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات الديموغرافية مهمة ولها تأثير كبير على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل. وإن الفئة العمرية Age2 تؤثر بشكل كبير على الاستهلاك في المدى الطويل سواء كانت الفئة العمرية حجم أو نسبة وعلى النقيض السكان الأصغر سنا (Age1). أن حجم السكان المسنين (65+) يسبب تأثير كبير في المدى الطويل على الاستهلاك.

9.2 دراسة (He et al., 2020, pp. 499–512)الموسومة بـ:

How is aggregate household consumption affected jointly by longevity, pension, and aging? Theory and evidence

تمحورت إشكالية هذه الورقة البحثية حول بيان الأثر الذي يتركه طول العمر ومعاشات التقاعد والشيخوخة على اجمالي استهلاك الاسرة. حيث استخدمت الدراسة من اجل معالجة الإشكالية المطروحة بيانات لوحة من 18دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الفترة من 1995إلى 2011، والتي تشمل أستراليا، كندا، الولايات

المتحدة، اليابان، النمسا، بلجيكا، التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، البرتغال، سلوفاكيا، السويد، وسويسرا.

حيث قام الباحثين باختيار الإنفاق النهائي للأسرة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن المتغير الاستهلاكي الكلي للأسر. اما بالنسبة للمتغيرات المستقلة تم استخدام متوسط العمر المتوقع عند الولادة، 40 عامًا، و65 عامًا، كمؤشر لطول العمر. واعتماد حصة السكان المسنين لقياس شيخوخة السكان. وتم استخدام نسبة الإنفاق على التقاعد إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس مستوى الإنفاق في فترة التقاعد. وتشمل النتائج النظرية العديد من الآثار القابلة للاختبار على النحو التالي: ان تأثير معدل الخصوبة والدخل المتاح على الاستهلاك سلبي وايجابي على التوالي. وان طول العمر له تأثير سلبي على إجمالي استهلاك الأسرة، والذي يتعزز بفعل الشيخوخة ويتأثر إجمالي استهلاك الأسرة بشكل إيجابي بمعاشات التقاعد ويزداد التأثير بتقدم السن ولشيخوخة السكان أثر إيجابي على الاستهلاك الأسري الإجمالي.

10.2 دراسة (Bonsu & Muzindutsi, 2017, pp. 737–745) الموسومة بـ:

Macroeconomic determinants of household consumption expenditure in Ghana: A multivariate cointegration approach

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك النهائي للعائلات في غانا حيث قاما ببناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين الاستهلاك العائلي النهائي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الدخل، التضخم وسعر الصرف باستخدام معطيات سنوية خلال الفترة امتدت من بداية سنة 1961إلى غاية سنة 2013، حيث تمت دراسة محددات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد والتكامل المشترك لـ Johansen لدراسة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.

وقد لخصت الدراسة على أن الدخل والتضخم وسعر الصرف الحقيقي لهم تأثير إيجابي كبير في المدى الطويل على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، أما في المدى القصير فان الاستهلاك العائلي يتأثر إلا بالتغيرات في مستويات الأسعار.

ثانيا: الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1. ملخص على الدراسات السابقة

ومما تم استعراضه من الأبحاث السابقة التي تمت مناقشتها سابقاً، يمكن القول إن هذا البحث يقدم فوائد لا تختلف كثيراً عن الأبحاث الأخرى، سواء تلك المتعلقة باقتصاديات الدول المتقدمة أو اقتصاديات الدول النامية. من حيث الوصول إلى المناهج والتوصيات والمقترحات المناسبة ومعرفة الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير. فقد قمنا في هذا الجزء بتلخيص الدراسات السابقة سواء كانت عربية أو اجنبية في جدول حيث تم إدراج أهم ما جاء في الدراسات السابقة من حيث العينة والطريقة معالجة الموضوع، وأيضا تطرقنا إلى المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستعمل الذي يفسر الاستهلاك. وكذلك ابراز اهم النتائج المتحصل عليها حت نقارنها مع النتائج هذه الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 2-1: ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت الاستهلاك العائلي

الدراسة	العينة والمنهج	المتغيرات		أهم النتائج
		التابع	المفسرة	
بشرول، 2010،	دولة الجزائر 1970-2009 القياسي	الاستهلاك العائلي الحقيقي	الدخل العائلي المتاح الحقيقي، الكتلة النقدية الحقيقية، معدل الفائدة الحقيقي.	يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستهلاك ومحدداته، كما اكدت الدراسة من وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والدخل المتاح وعلاقة عكسية مع معدل الفائدة الحقيقي.
بسام محمود، 2018،،	دولة فلسطين 2013-1970 -ols-	نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي النهائي	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي، نصيب الفرد من الدين الحكومي، نصيب الفرد من الادخار الكلي الدخل، متغير وهمي يعبر عن الاستقرار السياسي للدولة	يوجد علاقة طردية بين نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي ونصيب الفرد لكل من اجمالي الدخل المتاح والدين العام، بينما يوجد علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي وكل من نصيب الفرد من الادخار الكلي والاستقرار السياسي
بني أحمد، 2015،	دولة الأردن 1980-2013 -قياسية -	الاستهلاك الخاص	الدخل المتاح، الاستهلاك للفترة السابقة، معدل التضخم	وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك الخاص في الاردن. ووجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستهلاك الخاص وقد اثبت الباحث من خلال نموذج فريدمان للاستهلاك على انه يوجد علاقة طردية بين الاستهلاك والاستهلاك للفترة السابقة من خلال نموذج فريدمان
إسحاق علي، 2014،	دولة السودان 2011-1972 -ols- الانحدار المتعدد والتكامل المشترك لـ Johansen	الاستهلاك الخاص	الدخل المتاح، التضخم، الادخار	توصل الباحث الي انه توجد علاقة طرديه بين الاستهلاك والدخل هنالك علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والتضخم. هنالك عالقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والادخار

أحمد وهيب وعمر موسى، 2019	دولة العراق -2004 2015 -ardl-	الاستهلاك العائلي	الدخل القومي المتاح العائلي، عدد السكان، الادخار، الرقم القياسي أسعار المستهلك.	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع. ولخصت أيضا وجود علاقة طردية ومعنوية لكل من الدخل المتاح، عدد السكان، ومعدل التضخم مع الاستهلاك العائلي، وعلاقة عكسية ومعنوية بين الادخار والاستهلاك العائلي.
بن عبد الرحمن البسام وبن عبد الله البسام	المملكة العربية السعودية 2018-1990 -ols-	الاستهلاك العائلي	الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، معدل التضخم، مجموع السكان. الاستهلاك مؤخر	وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: أن جميع المتغيرات المستقلة ذات إشارات صحيحة ومعنوية عند مستوى 5% ماعدا معدل التضخم ولهذا سوف يتم حذفه من النموذج، وقد لخصت الدراسة على أن الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، مجموع السكان والاستهلاك مؤخر تأثير إيجابي على الإنفاق الاستهلاكي.
زروخي صباح 2012	دولة الجزائر 1990- 2010 -قياسية -	الاستهلاك العائلي	الدخل المتاح، عدد السكان، معدل التضخم، معدل الفائدة	توصل الباحث الى ان النموذج الأفضل والملائم التي يكون فيه الدخل المتاح وعدد السكان هما المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك العائلي، حيث يؤثر كل من هما على الاستهلاك تأثيرا إيجابيا. أما بالنسبة لمعدل التضخم ومعدل الفائدة تم حذفهما من النموذج.
لبزة هشام وآخرون 2018،	الجزائر 2016-1980 -قياسية-	الاستهلاك العائلي	الدخل المتاح، الاستهلاك السابق، الدخل المتاح للفترة السابقة	توصلت الدراسة إلى أن نموذج تايلور هو أفضل نموذج لتفسير سلوك الاستهلاك العائلي في الجزائر. وأكدت على وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والاستهلاك العائلي.
ابن يامي، 2020	دولة الجزائر - 1974 2017 -قياسية-	الاستهلاك العائلي	الدخل الاجمالي المتاح، الدخل الدائم الحقيقي، الاستهلاك الدائم الحقيقي، عدد السكان، المؤشر العام لسعار الاستهلاك، معدل الفائدة، معدل البطالة، معدل التضخم، التحويلات الجارية المقدمة من طرف الدولة.	توصل الباحث إلى أن الدخل الخام المتاح، عدد السكان، لهم علاقة طردية مع الاستهلاك الكلي وكما نجد المؤشر العام للأسعار له علاقة عكسية مع الاستهلاك، أما بالنسبة للاستهلاك السابق ومعدل الفائدة تم حذفهما من النموذج بسبب عدم معنوية معلماتهما.
خالدية والعلجة، 2022	دولة الجزائر -1980 2020 -قياسية -	الاستهلاك العائلي	الدخل المتاح، الدخل الدائم، الإدخار، الناتج المحلي الخام، النمو الديمغرافي، معدل التضخم، معدل البطالة	توجد علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المستقلة (الدخل المتاح، الدخل الدائم، الناتج المحلي الاجمالي، النمو الديمغرافي). ومن ناحية أخرى توجد عالقة عكسية بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المستقلة الاخرى (الإدخار، معدل البطالة، معدل التضخم) حيث اكدت الدراسة على ان الاستهلاك لا يتحدد بالعوامل الاقتصادية فقط إنما يتأثر بعوامل ديموغرافية

المصدر: من اعداد الباحثة

جدول رقم 2-2: ملخص الدراسات السابقة باللغة الاجنبية التي تناولت الاستهلاك العائلي

الدراسة	العينة والمنهج	المتغيرات		أهم النتائج
		التابع	المفسرة	
Bouyon، 2015	19دولة من الاتحاد الأوربي 2001-2014 القياسي	الاستهلاك الخاص للأسر	الدخل المتاح للأسر الائتمان الاستهلاكي أسعار المنازل الفئة 29-65سنة.	يعد الدخل المتاح للأسرً محددا إيجابياً وقوياً وهاما للاستهلاك الخاص، فيما يتعلق بالمساهمة الإجمالية للائتمان الاستهلاكي كان له تأثير اجابي ملحوظ، اثبت الباحث وجود علاقة إيجابية كبيرة وقوية بين أسعار المساكن الاسمية والاستهلاك الخاص للأسر، ولكن محدد الديموغرافي له تأثير غير ملحوظ.
(Varlamova & Larionova، 2015	34دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والنمية 2001إ- 2014 -قياسية -	إنفاق الأسرة الإجمالي	أسعار الفائدة قصيرة الأجل، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي العام، أسعار المستهلك، الضريبة على السلع والخدمات كحصة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل نمو الواردات ودخل الاسرة، مجموع السكان	النموذج الأول تؤثر الواردات والضرائب سلباً على الإنفاق المنزلي. تظهر معدلات التضخم والانفاق الحكومي علاقة إيجابية مع الإنفاق المنزلي، بالنسبة للنموذج الثاني: دخل الأسرة، واستهلاك الحكومة وعامل سكاني – (نسبة السكان الذين حصلوا على تعليم عالي) عليه ترتبط بشكل إيجابي مع النفقات.
Arapova، 2018	13 دولة آسيوية ومجموعة مكونة من 110دولة من جميع أنحاء العالم 1991- 2015 -قياسية -	النفقات الاستهلاك النهائي للأسرة	الدخل القومي الإجمالي، حجم السكاني اجمالي الإنفاق الحكومي العام، سعر فائدة الإقراض، مستوى البطالة، متغير ثنائي يساوي "1"في عام 1997(الأزمة المالية الآسيوية) و"0" في بقية السنوات ومتغير الثنائي الذي يساوي "1"خلال سنوا ت الأزمة المالية العالمية و"0" في بقية السنوات.	يؤثر الدخل القومي والحجم السكاني إيجابيا في الانفاق الاستهلاكي أما سعر الفائدة له تأثير عكسي، ما معدل البطالة والازمة المالية لا يوجد لها أثر معنوي في الاستهلاك العائلي.
Dilanchiev & Taktakishvili، 2022	دولة جورجيا 1983- 2018 دراسة قياسية (ARDL)	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة	إجمالي الادخار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي نمو الناتج المحلي لكل شخص، معدل التضخم.	يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للفرد إيجابيا على الاستهلاك الأسرة في المدى الطويل فقط أما في المدى القصير لا يوجد أي تأثير، في حين يؤثر الادخار سلبيا على الاستهلاك الاسري في المدى الطويل والمدى القصير، أما بالنسبة للتضخم فقد اثبتت الدراسة على عدم وجود أي علاقة وأي تأثير على الاستهلاك الاسري في المديين الطويل والقصير. .
Sugiarto & Wisnu Wibowo، 2020	33مقاطعة تابعة لإندونيسيا 2010- 2019	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الانفاق الحكومي، معدل التضخم، معدل البطالة	يؤثر المتغير المتأخر الانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي بشكل إيجابي وكبير على الانفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي. ويؤثر معدل التضخم ومعدل البطالة بشكل سلبي على الاستهلاك
ERDİNÇ & AYDINBAŞ، 2022	19دولة من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين ذات أكبر اقتصاديات العالم 2007- 2019 -قياسية -	الإنفاق النهائي للمستهلكين	الناتج المحلي الإجمالي، استخدام الإنترنت الفردي، معدل التحضر، الاستقرار السياسي	وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيًا بين الإنفاق على الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي واستخدام الإنترنت الفردي ومعدل التحضر. من ناحية أخرى، لم يتم العثور على علاقة إحصائية معنوية بين الإنفاق على الاستهلاك ومؤشر الاستقرار السياسي.

Erlandsen & Nymoen، 2008	دولة النرويج 1968- 2004 القياسي	الاستهلاك الخاص للأسر	الدخل المتاح للأسر الائتمان الاستهلاكي أسعار المنازل الفئة 29-65سنة.	إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد والثروة كان لهما تأثير إيجابي على الاستهلاك الأسرة، في حين تؤثر أسعار الفائدة والفئة (50-66) تؤثر سلبيا على الاستهلاك فقد اثبتت الدراسة على أهمية البالغة لتأثير البنية العمرية على اجمالي الاستهلاك الاسري في النرويج وكانت النتائج تتوافق مع نظرية دورة الحياة.
HAJ-KACEM، 2015،	المملكة العربية السعودية 1970-2013 -قياسية -	إنفاق الأسرة الإجمالي	تحديد ثلاث فئات من العمر وفقا لتصنيف البنك الدولي على النحو التالي: -0) Age1 (14، (Age2(15-64، (Age3(65+).	ان الفئة العمرية Age2 تؤثر بشكل كبير على الاستهلاك في المدى الطويل سواء كانت الفئة العمرية حجم أو نسبة وعلى النقيض السكان الأصغر سنا (Age1). أن حجم السكان المسنين (65+) يسبب تأثير كبير في المدى الطويل على الاستهلاك
He et al.، 2020	13 دولة آسيوية ومجموعة مكونة من 110دولة من جميع أنحاء العالم 1991- 2015 -قياسية -	الإنفاق النهائي للأسرة إلى الناتج المحلي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة، واعتماد حصة السكان المسنين لقياس شيخوخة السكان. مستوى الإنفاق في فترة التقاعد بالإضافة إلى معدل الخصوبة والدخل المتاح	ان تأثير معدل الخصوبة والدخل المتاح على الاستهلاك سلبي وايجابي على التوالي. وان طول العمر له تأثير سلبي على إجمالي استهلاك الأسرة، والذي يتعزز بفعل الشيخوخة ويتأثر إجمالي استهلاك الأسرة بشكل إيجابي بمعاشات التقاعد ويزداد التأثير بتقدم السن ولشيخوخة السكان أثر إيجابي على الاستهلاك الأسري الإجمالي.
Bonsu & Muzindutsi	غانا 1961-2013 -قياسية- الانحدار المتعدد والتكامل المشترك لـ Johansen	الاستهلاك العائلي النهائي	الدخل، التضخم وسعر الصرف	وقد لخصت الدراسة على أن الدخل والتضخم وسعر الصرف الحقيقي لهم تأثير إيجابي كبير في المدى الطويل على الإنفاق الاستهلاكي للأسر. أما في المدى القصير فان الاستهلاك العائلي يتأثر إلا بالتغيرات في مستويات الأسعار

المصدر: من اعداد الباحثة

2. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

إن تحليل الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وخاصة سلوكيات المستهلك، يتيح متابعة العوامل الاقتصادية إلى جانب التغيرات الديموغرافية للمجتمع، ولهذا السبب، له مكانة كبيرة وواسعة في الدراسات الاقتصادية وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت الإنفاق الاستهلاكي العائلي، إلا أنه لا توجد دراسات كثيرة تناولت العوامل المؤثرة على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي بأخذ بعين الاعتبار العوامل الديموغرافية جنب إلى جنب للعوامل الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: ناقشت معظم الدراسات التي تمت مراجعتها مسألة تتعلق جزئيا بموضوع الدراسة الحالية، أي أنها ناقشت علاقة المؤشرات الاقتصادية مع الاستهلاك العائلي من دون إعطاء أهمية كبيرة للمؤشرات الديموغرافية وأثرها على الاستهلاك العائلي.

هدف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في المدى القريب والمدى البعيد وأيضا معرفة أثر هذه المؤشرات على مختلف مستويات العائلات في الجزائر.

الفترة الزمنية: وبينما تناولت الدراسات السابقة الفترات الزمنية حتى عام 2020، فقد اعتمدت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، والتي لها بعد زمني يتناسب مع مختلف الظروف والإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الدولة الجزائرية. مثل إصلاحات صندوق النقد الدولي وانهيار أسعار النفط. وكذلك شملت التحولات الديموغرافية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة ابتداء من أزمة التسعينات إلى وباء كورونا الذي أثر على التركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري.

مجتمع الدراسة: من ناحية مجتمع الدراسة فقد اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لأخرى فمنها من قام بدراسة مجموعة من الدول. كدراسة دارسة (Bouyon, 2015)، والذي تطرق في دراسته إلى 19 دولة من الاتحاد الأوربي خلال الفترة من 2001إلى 2014، ومنها من تشابهت مع دراستنا من حيث المجتمع المدروس كدراسة (لبزة هشام وآخرون) حيث قام الباحثين بدراسة الاستهلاك على مستوى الجزائر خلال الفترة من 1980إلى 2016.

نتائج الدراسة: قد استخدمت الدراسة الحالية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية والقوى العاملة كمتغيرات اقتصادية واستخدمت أيضا عدد الإجمالي لسكان الحضر والفئة النشطة وأمل الحياة ومؤشر التنمية بين الجنسين كمتغيرات ديموغرافية. كما استخدمت هذه الدراسة مقاربة ARDL لتعرف عن أثر ونوع العلاقة الاستهلاك العائلي بالمؤشرات المفسرة المختارة في المدى البعيد والمدى القريب، والذي أكد على الاستهلاك العائلي في المدى البعيد له علاقة طردية مع أمل الحياة ومؤشر التنمية بين الجنسين والفئة النشطة للسكان وله علاقة عكسية مع الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، أما في المدى القريب له علاقة طردية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية وعدد سكان الحضر ومؤشر التنمية بين الجنسين. أما علاقته بالفئة النشطة لسكان فقد كانت علاقة عكسية.

استخدمنا أيضا في هذه الدراسة الانحدار الكميمي (Quantile Regression) والذي أكد على عدم وجود تماثل لتأثير المؤشرات المستقلة على الاستهلاك لدي مختلف العائلات الجزائرية. فالعائلات ذات الاستهلاك المنخفض تتأثر أكثر بزيادة دخلها من العائلات الأخرى. وإن تأثير سكان الحضر على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، حيث تأثيره كان متقارب نوعا ما في الكميات المنخفضة (Q 10 وQ 30) والكميات المرتفعة (Q 70 وQ 90) من الاستهلاك العائلي، ما عدا أصحاب الاستهلاك المتوسط (Q50).

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم مراجعة وتحليل العديد من الدراسات التي تناولت استهلاك العائلي مركزين على العينة والاطار الزمني والأساليب القياسية المستخدمة والنتائج المتوصل اليها في كل دراسة ثم تطرقنا الى الجوانب التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث العينة و المؤشرات المستخدمة والمنهج والنتائج المتحصل عنها ، حيث وجدنا في كل الدراسات التي تناولناها لم تتطرق أي دراسة منها على المؤشرات الديموغرافية بشكل كبير حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على تأثير المؤشرات الاقتصادية على الاستهلاك العائلي في حين ان تأثير مختلف المؤشرات الديموغرافية على الاستهلاك العائلي لا يقل أهمية عن تأثير المؤشرات الاقتصادية على الاستهلاك العائلي، وهذا ما سنحاول ان نطبقه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث

بعد الدراسة النظرية التي تم تناولها في الفصل الاول والفصل الثاني والتي تم التطرق فيها إلى أهم المفاهيم الأساسية والنظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة الاستهلاك بالإضافة إلى مناقشة مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تتشارك معنا في الموضوع الدراسة، سنقوم من خلال هذا الفصل ببناء نموذج قياسي يفسر الاستهلاك العائلي في الجزائر حيث يأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري وخصائص الديمغرافية. والذي يجيب على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تحديد أثر المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية على الاستهلاك العائلي للفترة الممتدة من 1990 الى غاية2020.

وسيتم تقسيم هذا الفصل وفقا للمنهجية المتبعة إلى قسمين، تناولنا في البداية متغيرات الدراسة حيث أدرجنا فيه مجتمع الدراسة إلى جانب التعريف بالمؤشرات ومصادرها. وتلتها الطرق والاختبارات القياسية حيث تم من خلالها التعرف على الطرق الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة وفي الأخير تم تقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها تفسيرها.

أولا: متغيرات الدراسة وتحليل تطورها في الجزائر

1. مجتمع وعينة الدراسة

من خلال قراءة عنوان الاطروحة وإشكالية الدراسة، تم تطبيق التحليل القياسي على بيانات سنوية تتضمن عدد من المشاهدات n=33الدولة الجزائر وذلك خلال الفترة من 1990إلى 2020. وقد تم اختيار هذه العينة بسبب التحولات الموجودة في هذه الفترة. فقد قام الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بإجراء تغيرات عديدة، ساهمت بشكل كبير في تغيير كل المفاهيم والايديولوجيات وكذا الاستراتيجيات خاصة عند ازمة البترول 1986 التي كشفت عن هشاشة النظام المستعمل (التخطيط المركزي). الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي غالبا فرضتها مؤسسات التمويل الدولية(ركاش، 2018، ص 28). وأيضا قد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى تحولات ديموغرافية كبيرة مما أدى إلى تغيير في تركيبة الديموغرافية للجزائر.

2. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

1.2 متغيرات الدراسة

من خلال ما تطرقنا إليه في فصل الثاني وقراءة مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية المتشابهة مع إشكالية الاطروحة ومن خلال النظرية الاقتصادية قمنا بتحديد المؤشرات الدراسة والتي تؤثر في الاستهلاك العائلي. وكذلك سنقوم بتقديم تعريفات مختصرة للمتغيرات حسب تعريف البنك الدولي:

- **نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي** النهائي للأسر والمنشآت غير الربحية (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015): يتم حساب نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة (نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص) باستخدام الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة لعام 2015 وتقديرات البنك الدولي للسكان. إن إنفاق الاستهلاك النهائي للأسر هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر. وهو لا يشمل شراء المساكن ولكنه يشمل الإيجار المحتسب للمساكن التي يشغلها مالكوها. ويشمل أيضًا المدفوعات والرسوم للحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص. هنا، يشمل الإنفاق الاستهلاكي للأسر نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، حتى عندما يتم الإبلاغ عنها بشكل منفصل من قبل الدولة. البيانات بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015.
- **نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان في منتصف العام. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من

قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات ومطروحًا منه أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. ويتم حسابها دون إجراء خصومات على انخفاض قيمة الأصول المصنعة أو على استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015.

- **الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (2010 = 100)**: يعكس مؤشر أسعار المستهلك التغيرات في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي لشراء سلة من السلع والخدمات والتي قد تكون ثابتة أو متغيرة على فترات زمنية محددة، مثل كل عام.

✓ **القوى العاملة، الإجمالي**: يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة. ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي

✓ **أمل الحياة والمعبر عنه بالعمر المتوقع**: يشير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته

✓ **عدد الإجمالي لسكان الحضر**: يشير مصطلح سكان الحضر إلى الذين يعيشون في المناطق الحضرية حسبما هو معرف من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية. ويتم احتساب ذلك باستخدام تقديرات البنك الدولي لعدد السكان ونسب المناطق الحضرية الواردة في تقرير الأمم المتحدة لآفاق التحضر في العالم.

✓ **التركيب العمري للفئة النشطة (14-64)**: وهو إجمالي عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 64 عامًا. يعتمد عدد السكان على التعريف الفعلي للسكان، والذي يحسب جميع المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية

✓ **مؤشر التنمية بين الجنسين**: يوفر مؤشر التنمية بين الجنسين قياس شامل للفوارق بين الجنسين من خلال النظر في ثلاثة ابعاد الصحة والتعليم والدخل. والذي يسمح بفهم أكثر شمولية لعدم المساواة بين الجنسين(UnitedNations Development Programme) .

2.2 مصادر البيانات

هناك مجموعة كبيرة اخذت من موقع البنك الدولي، وأيضا قد تم أخذ بيانات من البنك الجزائر ومنظمة الوطنية للإحصاء. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03-1: متغيرات الدراسة ومصدرها

المتغير	التعريف	المصدر
HCPPC	نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والمنشآت غير الربحية (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)	قاعدة البيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (*World Development Indicators | DataBank*،)
GDPPC	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2015)	
CPI	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (2010 = 100)	
TIF	قوى العاملة الإجمالي	
LEP	متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الإجمالي (بالسنوات)	
PPLURB	عدد السكان في الحضر	
PPL64	إجمالي عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا	
GDI	مؤشر التنمية بين الجنسين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UnitedNations Development Programme)

المصدر: من إعداد الباحثة

3. قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 1990-2020

1.3 تحليل تطور وضعية ظاهرة الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 1990-2022

عرفت الجزائر عدة سياسات منتهجة فيما يخص دعم استهلاك العائلات بفترات محددة من خلال الأهداف التي رسمتها مخططات التنمية والسياسة الاقتصادية للبلاد، ولهذا سنحاول التطرق إلى أهم التطورات التي عرفها الاستهلاك العائلي في الجزائر. (خالدية والعلجة، 2022، ص 261).

انطلاقا من الجدول والشكل البياني الموضح أدناه والذي يعرض مسار تطور نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والمنشآت غير الربحية (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015) سنحاول الوقوف على أهم التطورات التي عرفها هذا الأخير للمدة 1990إلى 2022.

الجدول رقم 3-2: تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 1990-2022

الدولار الامريكي

السنوات	الاستهلاك العائلي	السنوات	الاستهلاك العائلي
1990	1294.696	2007	1320.46

1386.355	2008	1171.035	1991
1444.742	2009	1199.267	1992
1497.552	2010	1143.071	1993
1557.555	2011	1112.902	1994
1603.961	2012	1114.416	1995
1651.36	2013	1068.63	1996
1690.236	2014	1028.139	1997
1721.382	2015	1033.958	1998
1745.895	2016	1049.699	1999
1743.862	2017	1085.415	2000
1761.124	2018	1096.277	2001
1766.826	2019	1125.934	2002
1680.282	2020	1159.664	2003
1719.687	2021	1215.496	2004
1742.419	2022	1252.985	2005
		1274.579	2006

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-1: يوضح تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020

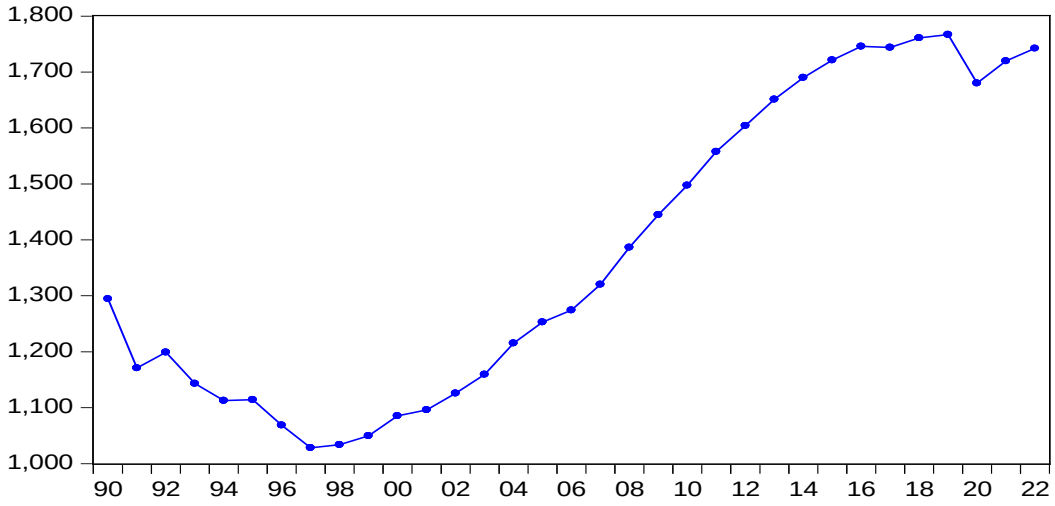

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-3: يوضح أهم المقاييس الإحصائية لـ تطور الاستهلاك العائلي

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
الاستهلاك العائلي	1377.572	1766.826	1028.139	271.1943

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

ومن خلال الجدول (3-3) تقدر قيمة الاستهلاك العائلي في الجزائر بحوالي 1377.572 دولار أمريكي كمتوسط حسابي لفترة الدراسة (1990-2022)، مسجلا انحرافا معياريا قدره 271.1943 دولارا أمريكيا، وأدنى مستوى له قدر ب 1028.139 دولار أمريكي في عام 1997، ويرجع السبب في أن الدولة تخلت عن السياسة المالية التوسعية وذلك من خلال زيادة الضرائب وتخفيض من الانفاق العام. بينما قدرت اعلى قيمة للاستهلاك العائلي ب 1766.826دولارًا أمريكيًا في عام 2019. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الإصلاحات والمشاريع التنموية التي نفذتها الجزائر.

حسب بيانات الجدول رقم (3-2) السابق والذي يوضح تطور ظاهرة الاستهلاك العائلي نجد ان الاستهلاك العائلي والمعبر عنه ب HCPPC قد عرف انخفاضا خلال الفترة من1990إلى غاية 1991ومن 1992الى غاية 1998. وبشكل عام سجل كان الاستهلاك العائلي متزايد حلال السنوات المتبقية. وهذا راجع لعدة أسباب نذكرها كما يلي عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى:1990-1998: بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنتي 1986و1989، أدى هذا إلى قيام الاقتصاد الجزائري من جديد بعدة إجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي. حيث نجد أن الجزائر قامت بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني الأول خلال الفترة (1990). فقد أجبرت على التخلي عن السياسة المالية التوسعية أي الخفض من الانفاق العام وزيادة في الضرائب من اجل القضاء على العجز في الميزانية العامة للدولة و تحسين في معدلات التضخم(دراجي، 2016، ص 21). وهذا أدى إلى انخفاض مستوى الاستهلاك العائلي.

أما بالنسبة للاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني فقد طبق سنة 1991 وكانت مدته 18 شهرا حيث يلتزم الصندوق النقد الدولي بتقديم قرض قيمته 400مليون دولار لمواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة حسن النية ،دراجي) (ص 21 ،2016 . ومن اهم التدابير التي طبقت ترشيد الاستهلاك وذلك بداية من الثلاثي الأول لسنة 1991 حيث تم تحويل مجموعة كبيرة من السلع التي كانت أسعارها مراقبة إلى أسعار ذات نظام هامش سقفي، ومجموعة أخرى تم تحويلها على نظام أسعار حرة وهذا حماية للمواطنين الفقراء على ان يتم رفع هذا الدعم على المدى المتوسط عبد) (الله، 2022، ص 51-52مما أدى إلى ارتفاع الاستهلاك من 1171.035دولار امريكي إلى 1199.267دولار امريكي.

في بداية عام 1993 وبداية العام الموالي إذ حدث انخفاض آخر في أسعار النفط وصاحبه تزايد المدني ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى الحافة الازمة. مما اضطرت السلطات من جراء هذا التدهور إلى صياغة برنامج للتصحيح الهيكلي (التعديل الهيكلي) الذي حضي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنتين. ومن ثم ابرمت الجزائر اتفاق اخر مدته ثلاث سنوات مع الصندوق النقد الدولي وهو بمثابة تكملة لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي كان سينتهي في شهر مارس 1995

حيث تميزت الإصلاحات الهيكلية الشاملة بتنسيق ممتاز بين صندوق النقد الدولي والسلطات الجزائرية والبنك الدولي (بلمهدي، 2001، ص 25).

ومن خلال هذا البرنامج قامت السلطات بفتح التجارة الخارجية ورفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الأساسية والذي ان انعكس بالسلب على الاستهلاك العائلي والقدرة الشرائية للفرد. حيث سجل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 40 بالمئة وارتفاع أسعار المحروقات بحوالي 15بالمئة أما بالمسبة لأسعار الخدمات قدر ارتفاعها ب 20إلى 30بالمئة في مجال النقل والاتصالات والخدمات البريدية ،براهيمية) (ص 71 ،2015.

المرحلة الثانية 1998–2022: بعد فشل المؤسسات المالية في تحقيق إنعاش اقتصادي في الجزائر عبر تطبيق عدة إصلاحات، واتباع سياسة مالية انكماشية خلال فترة التسعينات والتي انعكست بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي للفرد، كما أدت إلى انخفاض في القدرة الشرائية للعائلات والأفراد. وتدني مستوى المعيشي للمواطن ،براهيمية، 2015) (ص 77.

وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج طويلة الأجل أدرجت في مخططات تنموية. لم يسبق لها مثيل خاصة الموارد المالية المخصصة لها في ضل وفرة المداخيل وارتفاع أسعار البترول. تمثلت المخططات التنموية في برنامج الدعم الإنعاش الاقتصادي والذي يمتد من 2000-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (ساعد، 2017، ص 56).

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد خلال الفترة من 2001 إلى 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي- برنامج لدعم النمو الأول من 2005 إلى 2009 ضف إلى ذلك برنامج دعم النمو الثاني من 2010 إلى 2014 إضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2015 إلى 2019 والبرنامج المستحدث الذي يعرف بالنموذج الجديد للنمو من 2016 إلى 2030 (عبد الله، 2022، ص 74) .

وعلى العموم كل هذه البرامج اثرت بالإيجاب على العائلات الجزائرية حيث نلاحظ ارتفاع في الاستهلاك العائلي للأسري قدر سجل ارتفاع ملحوظ خلال طول فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. باستثناء سنة 2020 حيث انخفض الاستهلاك العائلي إلى 1680.282 دولار أمريكي. هذا الانخفاض المؤقت راجع لظهور فيروس كورونا وانتشاره في بداية هذه السنة، فقد تراجع مداخيل بعض المستهلكين وفقدانهم لوظائفهم مما جعل المستهلك يقوم بترشيد وتقليل من استهلاكه. وكذلك فترة الحجر المفروض على الافراد والتي تسببت في تعطيل عادات وممارسات الشراء والاستهلاك(Chikhi, 2021, p. 03). من ثم ارتفع الاستهلاك العائلي من جديد.

.

2.3 تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك، باعتبار أن جزء كبير منه موجه للاقتناء أو استهلاك حاجات إما دائمة أو مؤقتة، فالعائلات تبني خطط استهلاكها تحت قيد ميزانيتها فهي لا تستطع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلى في حالة الاقتراض (لبزة هشام وآخرون، 2018، ص 610).

ومن أجل تتبع مسار تطور الانفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2022 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-4: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2022

الدولار الامريكي

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1990	3153.47583	2007	3848.778251
1991	3042.215909	2008	3874.368069
1992	3025.839548	2009	3866.295758
1993	2896.668411	2010	3931.720059
1994	2810.726744	2011	3969.660276
1995	2862.107868	2012	4025.641484
1996	2927.377437	2013	4057.764807
1997	2910.239243	2014	4129.422549
1998	3012.805444	2015	4197.419985
1999	3066.0377	2016	4246.242174
2000	3138.230019	2017	4218.082319
2001	3188.206226	2018	4188.220385
2002	3321.637761	2019	4153.003455
2003	3512.899048	2020	3873.508746
2004	3612.75298	2021	3939.360864
2005	3774.071254	2022	3999.757697
2006	3783.312964		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-2: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2022

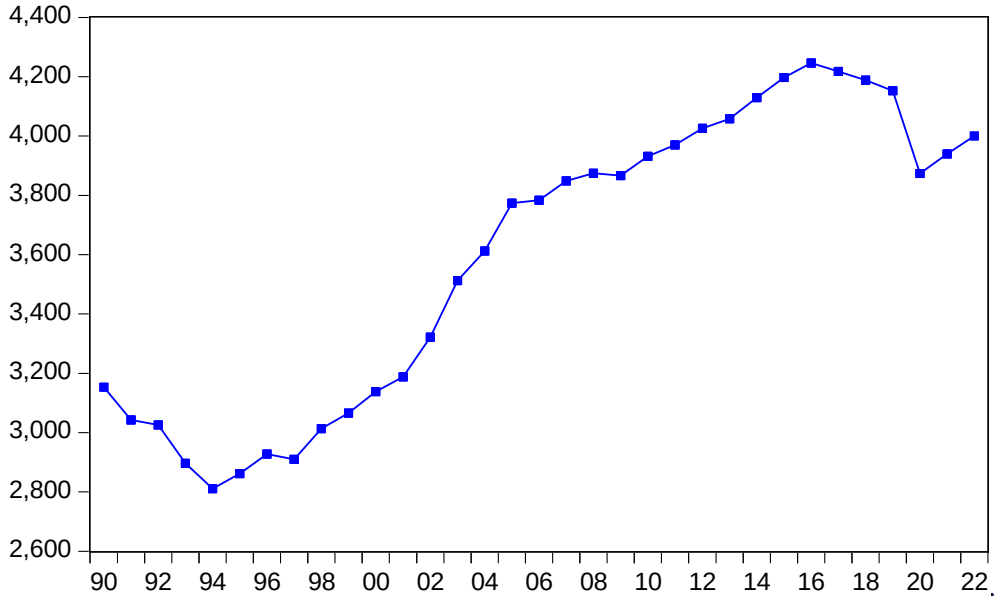

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-05: يوضح أهم المقاييس الإحصائية لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3592.662	4246.242	2810.727	496.0623

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

من خلال الجدول (3-11) فقد قدرت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بحوالي 3592.662دولار كمتوسط حسابي لفترة الدراسة (1990-2022)، مسجلا انحرافا معياريا بقيمة 496.0623 دولار امريكي وبلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2810.727 دولار امريكي عام 1994 وذلك راجع لحالة التدهور التي شهدها الاقتصاد الجزائري بسبب الوضع السياسي الغير مستقر والإجراءات التي قام بها صندوق النقد الدولي من اجل مساعدة الجزائر للخروج من مشكلة المديونية، بينما قدرت أكبر قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الادجمالي 4246.242 دولار امريكي عام 2016. وهذا راجع لمجموعة الإصلاحات والمشاريع التنموية التي طبقتها الجزائر.

ومن خلال الجدول (3-10) تقدر قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بحوالي 3592662 دولار أمريكي كمتوسط حسابي لفترة الدراسة (1990-2022)، مسجلا انحرافا معياريا قدره 496.0623 دولارا أمريكيا، وأدنى مستوى بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2810727 دولار أمريكي في عام 1994، وذلك بسبب تدهور الاقتصاد الجزائري بسبب الوضع السياسي غير المستقر والإجراءات التي اتخذها صندوق النقد الدولي

لمساعدة الجزائر على الخروج من الديون. قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 4246242 دولارًا أمريكيًا في عام 2016. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الإصلاحات والمشاريع التنموية التي نفذتها الجزائر.

ومن أجل دراسة تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومعرفة أسباب تغيره قمنا بدراسته عبر ثلاث مراحل وهي:

مرحلة الاولى 1990–1994: من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل 3153.47583 دولار امريكي عام 1990 وفي عام 1994 سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2810.726744 دولار امريكي وهذا بسبب الازمة النفطية وانخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي في أواخر الثمانينات

مرحلة الثانية 1995–2008: عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموا خلال الفترة 1995إلى 2008 حيث وصلت قيمته 3138.230019دلار امريكي عام 2000 وفي عام 2008 بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3874.368069دولار امريكي وهذا رجع لدخول الجزائر في هذه الفترة مرحلة اقتصادية جديدة مبنية على اتباع سياسة مالية توسعية، فقد عرفت ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. حيث قامت الدولة بإعداد برامج تنموية بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي والدعم النمو الاقتصادي(بشرول، 2010، ص 112). كما يعود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض عام 2009 ليصل قيمته 3866.295758دولار امريكي وهذا راجع بسبب الازمة العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي من عد لاستقرار.

مرحلة الثالثة 2009 –2022: وبعد ازمة انخفاض أسعار البترول عاود نصيب الفرد للارتفاع ليصل 4246.242174دولار أمريكي في سنة 2016. وهذا راجع لمجموعة الإصلاحات والمشاريع التنموية التي طبقتها الجزائر. أما في سنة 2017 انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل قيمته إلى 4218.082319 دولار امريكي بسبب تداعيات أزمة النفط في الأسواق العالمية ليستمر في الانخفاض في سنة 2018 وسنة 2019 بسبب الأوضاع السياسية في البلاد(بولعجين وبيراز، 2021، ص 26). وفي سنة 2020 يستمر الانخفاض ولكن بمعدلات أكبر من السنوات الماضية وذلك راجع للجائحة التي شهدها العالم والتي أدت إلى انخفاض أسعار البترول حيث بلغ قيمته 3873.508746دولار امريكي. وبعد الركود الذي شهده في السنة الماضية وفي بداية 2021 ارتفع نصيب الفرد ليبلغ قيمته 3939.360864 دولار امريكي وهذا بسبب نمو قطاع المحروقات، وقد واصل نصيب الفرد في الارتفاع في سنة 2022 لتصل قيمته 3999.757697 دولار امريكي وكان وراء ارتفاعه نمو قطاعات خارج المحروقات(بنك الجزائر، 2023، ص 25).

3.3 تحليل تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الجزائر للفترة 1990-2022

تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام اختلالا أو ضغوطات كبيرة في الاقتصاد، بما قد يؤدي للارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقاراتً والعملات الصعبة خوفاً من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة (الشيخ طه، 2021، ص 06) .

من أجل تتبع مسار تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-06: تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022

السنوات	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (100 = 2010)	معدل التضخم	السنوات	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (100 = 2010)	معدل التضخم
1990	15.51936	16.65253	2007	86.79745039027139	3.678995747
1991	19.536766	25.88639	2008	91.0145831804057	4.858590628
1992	25.723993	31.66966	2009	96.23614475519339	5.737060361
1993	31.007786	20.54033	2010	100	3.911061955
1994	40.014821	29.04766	2011	104.524211505053	4.524211505
1995	51.931085	29.77963	2012	113.81793046074	8.891450911
1996	61.631332173	18.67908	2013	117.521838067973	3.25423911
1997	65.1649786270048	5.733523	2014	120.94986420025	2.916926921
1998	68.3907504003648	4.950162	2015	126.736646357875	4.784447007
1999	70.2000353167834	2.645511	2016	134.844870195013	6.397694803
2000	70.4381279952933	0.339163	2017	142.384203185789	5.59111591
2001	73.4148350773088	4.225988	2018	148.463994714821	4.269990205
2002	74.4560790953083	1.418302	2019	151.361667767746	1.951768211
2003	77.6345748311132	4.268954	2020	155.017250238567	2.415130941
2004	80.7103016516726	3.9618	2021	166.218894516626	7.226063074
2005	81.8260784457658	1.382447	2022	181.6199319	9.265515516
2006	83.7174875822751	2.311499			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الجدول رقم 3-3: تطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الجزائر للفترة 1990-2022

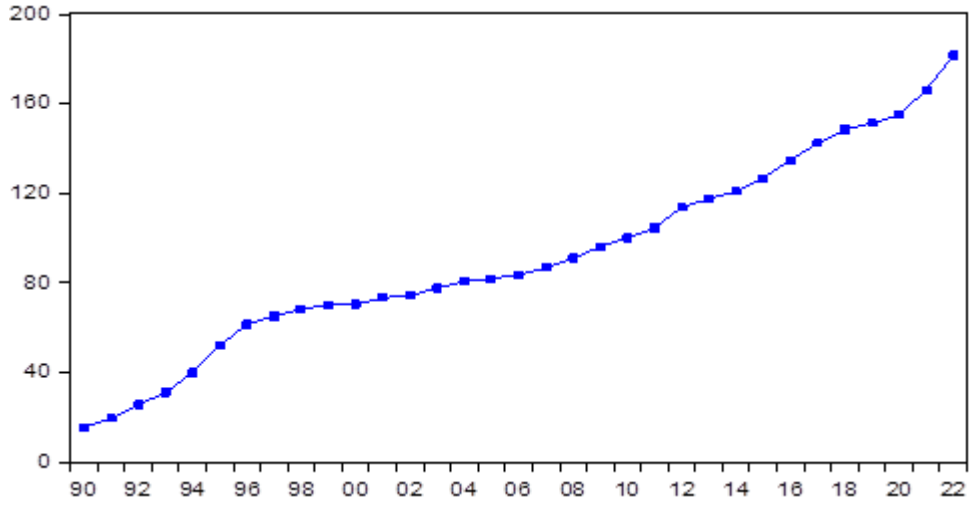

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-07: يوضح أهم المقاييس الإحصائية لتطور الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (100 = 2010)

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
معدل التضخم	8.580815	31.66966	0.339163	9.035550
الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (100 = 2010)	91.78266	181.6199	15.51936	43.24884

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

إن الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية تقدر قيمتها في الجزائر بحوالي 91.78266 كمتوسط حسابي لفترة الدراسة (1990-2022)، مسجلا انحرافا معياريا قدره 43.24884، وأدنى مستوى لها قدر بـ 15.51936 في عام 1990. بينما قدرت اعلى قيمة لها بـ 181.6199 في عام 2022، وهو ما يؤشر على الحركة المستمرة نحو الارتفاع في الأسعار خلال الفترة المذكورة.

من أجل دراسة تطور معدلات التضخم والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الجزائر ومعرفة أسباب تغيرهما قمنا بدراستهما عبر مرحلتين وهي:

المرحلة الاولى :1990-1999: شهدت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات التضخم حيث انتقلت من 16.65% سنة 1990إلى 31.66% سنة 1992. وسجل ارتفاع سنة 1994 حيث بلغ 29%. والسبب في هذا الارتفاع الكبير في معدلات التضخم هو برنامج الاستقرار المطبقة والتي انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي واجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%. وتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة وبالتالي أدت كل هذه الإجراءات إلى ارتفاع في معدلات التضخم

(العيش، 2019، ص 99) ، وفي عام 1995 انخفض معدل التضخم من 29.8% إلى 2.6 % عام 1999، وهذا راجع لبرنامج الإصلاح الهيكلي الذي طبقته الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة والذي كان احد أهدافه الحد والتقليل من ارتفاع معدلات التضخم من خلال العمل على تقليص نمو الكتلة النقدية، والحد من زيادة قيمة الدينار وفي الأخير تجميد أجور الوظيف العمومي وتقليصها وكذلك ترشيد وتخفيض النفقات العامة وكل هذه الإجراءات هي عبارة عن توصيات من قبل الصندوق النقد الدولي دعمي و) (عوينان، 2021، ص 07 .

المرحلة الثانية 2000–2022: عرفت بمرحلة الانتعاش الاقتصادي، التي هدفت إلى تخفيض معدلات البطلة مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى 0.3 %، وفي سنة 2001 سجلت معدلات التضخم نمو مجددا وصل إلى 4.2 % وهذا الارتفاع يعود إلى الارتفاع في حجم الانفاق العام نتيجة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور من جهة وارتفاع الكتلة النقدية من جهة أخرى. وقد استقر التضخم نوع ما بسبب إتباع سياسة مالية توسعية لتحفيز النمو. ثم عاود الارتفاع من سنة 2008إلى سنة 2012 بسبب الارتفاع العام في الأسعار المستوردة لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية كما عزز شروع في برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي صرف أموالا معتبرة، إضافة إلى ارتفاع الأجور وزيادة في الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية.(عنانة، 2021، ص 124) .

وفي بداية 2014 شهد الاقتصادي الجزائري تراجع حاد في أسعار النفط واستمرار تسجيل العجز في الميزانية العامة والشروع في تنفيذ السياسة التمويل غير التقليدي ....، أدى إلى تباطئ مستويات التضخم حت وصل 2.92 %. ففي سنة 2015 ورغم التوسع النقدي المنخفض وبقاء السياسة النقدية جد حذرة ارتفع مستوى التضخم إلى مستوى 4.78 % مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى جانب ارتفاع أسعار الواد الغذائية، وبرغم من انخفاض الأسعار العالمية العديد من المنتجات الفلاحية المستوردة وانخفاض سعر الصرف وما إلى ذلك، واصل مستوى التضخم في الارتفاع حت بلغ 6.40 % في سنة 2016. وقد فسر هذا الخلل إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على معظم الأسواق وبالتالي فإن تشكيلة التضخم تأخذ الطابع الهيكلي(رمضاني، 2020، ص 187) .

وفي سنة 2019 تواصل انخفاض في التضخم على السنة الثانية على التوالي (2017-2019) والذي بلغ 2.4 %. وذلك بسبب تواصل تراجع تضخم الهيكلي المقاس بمتوسط الإجمالي السنوي خارج المنتجات الزراعية والذي بدأ في فيفري 2017إلى وتواصل خلال سنتي 2018و2019 بنك الجزائر، 2017، ص) (47–46وفي سنة 2020 نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم حيث انتقل من 1.95%إلى 2.41% وهذا راجع لتسارع أسعار عند الاستهلاك بشكل خاص في اربع مجموعات وهي:

(مواد متنوعة، صحة ونظافة جسدية ، نقل ومواصلات ، ومواد غذائية ومشروبات غير كحولية) والتي تبلغ معدلاتها على التوالي: 7.05 ٪ و3.96 ٪ و2.79 ٪ و0.21 ٪ (بنك الجزائر، 2011، ص 41) .

وفي سنة 2022 واصل المتوسط السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك وتيرته المتسارعة مسجلا معدلات تضخم هي الأعلى بالنسبة للعشر سنوات الأخيرة، حيث بلغت الزيادة في المؤشر الوطني نسبة 9.7 في 2021 حيث لايزال هذا الاتجاه التضخمي متأثرا بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. التي تعتبر خارجية المنشأ والتي سجلت في عام 2022 تضخما 13.4. لتساهم بنسبة 64.4بالمئة من التضخم الإجمالي(بنك الجزائر، 2023، ص 33).

4.3 تحليل تطور القوى العاملة في الجزائر للفترة 1990-2022

أضحت البطالة اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، وهي أحد القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع والتي تنال اهتماما واسعا على مستوى النظري والتطبيقي ،تومي و يحيات) (ص 10 ،2006.

ومن أجل تتبع مسار تطور القوى العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2022 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-08 تطور معدلات البطالة والقوى العاملة في الجزائر للفترة 1990-2022

السنوات	القوى العاملة	معدل البطالة	السنوات	القوى العاملة	معدل البطالة
1990	6633340	21.26	2007	10402784	13.79
1991	6870956	20.6	2008	10551825	11.33
1992	7149879	24.38	2009	10832192	10.16
1993	7429272	26.23	2010	11067848	9.96
1994	7681165	27.74	2011	11293832	9.96
1995	7968414	31.84	2012	11793700	10.97
1996	8233015	28.515	2013	11279335	9.82
1997	8477091	25.43	2014	11709257	10.21
1998	8701391	26.64	2015	11918706	11.21
1999	8926622	28.304	2016	12069182	10.2
2000	9145785	29.77	2017	12225526	10.334
2001	9355943	27.3	2018	12402025	10.416
2002	9556009	25.9	2019	11881326	10.495
2003	9747177	23.72	2020	12202063	12.248
2004	9916026	17.65	2021	13023244	11.747
2005	10077549	15.27	2022	13425064	11.55
2006	10244513	12.27			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلات البطالة في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الجدول رقم 3-4: تطور القوى العاملة في الجزائر للفترة 1990-2022

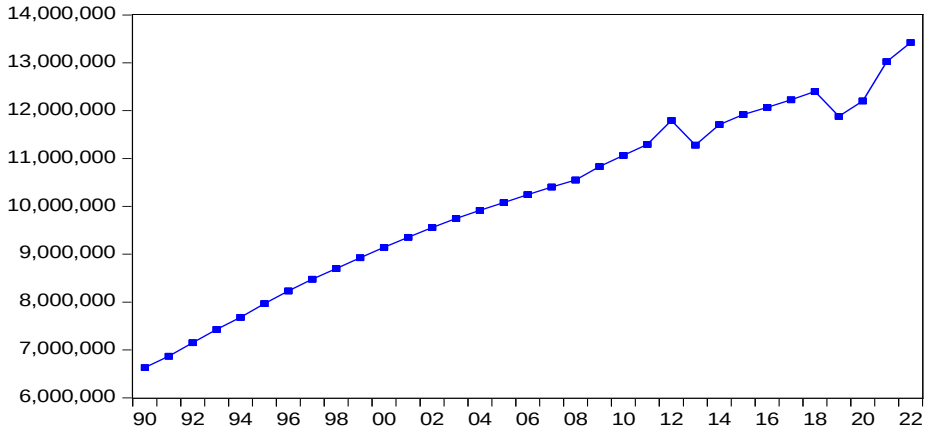

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-09: يوضح أهم المقاييس الإحصائية لتطور القوى العاملة في الجزائر

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
القوى العاملة	10127032	13425064	6633340	1889790

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

ومن أجل دراسة تطور القوى العاملة في الجزائر ومعرفة أسباب تغيرها قمنا بدراستها خلال فترة من سنة 1990إلى سنة 2022:

شهدت القوى العاملة في الجزائر تزايد ملحوظ خلال فترة الدراسة (1990-2022)، حيث سجلت وسطا حسابيا حوالي 10127032 وانحرافا معياريا قدره 1889790، حيث بلغت أعلى قيمة لحجم القوى العاملة 13425064 سنة 2022. كما سجل أدنى قيمة له عام 1990 مسجلا 6633340.

من خلال الجدول والرسم البياني يتبين أن عدد الإجمالي للقوى العاملة في الجزائري عرف طول الفترة ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة. ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع القوى العاملة في الجزائر هي الارتفاع المستمر في عدد السكان التي تتراوح أعمارهم من 14 سنة إلى 65 سنة. وقد يرجع أيضا لتنقل العائلات بسبب الظروف التي عاشتها العائلات الجزائرية خلال فترة التسعينات والتي أثمرت عليها حصول الافراد عن وظائف جديدة وذلك لتمركز المصانع معظمها في المدينة. أما في السنوات الأخيرة ترجح ارتفاع القوى العاملة في الجزائر إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلد، والتي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل وتخفيض من حدة البطالة. استمرت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن بلغت 9.82 % سنة 2013 ، بالرغم من أنها عرفت ارتفاع طفيف إلا أنها بقيت منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ناتج

عن مواصلة الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، كما تعززت الوضعية المالية الخارجية للجزائر بفضل ارتفاع مداخيلها من عائدات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية (مولاي، 2022، ص 236).

5.3 تحليل تطور أمل الحياة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يعتبر العمر المتوقع عند الميلاد من أهم المؤشرات التي تعبر عن الوضع الصحي في الدول المتقدم والنامية على حد سواء، كما أنه أحد المؤشرات التي تعبر عن الوضع الديموغرافي أو المرحلة الديموغرافية التي يمر فيها الدولة ،بن صديق) (ص 136 ،2023.

ومن أجل تتبع مسار تطور أمل الحياة في الجزائر للفترة 1990-2022 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-10: تطور أمل الحياة في الجزائر للفترة 1990-2022

السنوات	أمل الحياة	السنوات	امل الحياة
1990	67.416	2007	72.602
1991	67.688	2008	72.941
1992	67.757	2009	73.62
1993	67.719	2010	73.808
1994	67.361	2011	74.123
1995	67.454	2012	74.202
1996	68.749	2013	74.615
1997	69.171	2014	75.11
1998	69.451	2015	75.622
1999	70.032	2016	75.732
2000	70.478	2017	75.743
2001	70.823	2018	76.066
2002	71.23	2019	76.474
2003	71.287	2020	74.453
2004	71.762	2021	76.377
2005	72.061	2022	78.3
2006	72.334		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور أمل الحياة في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-5: تطور أمل الحياة في الجزائر للفترة 1990-2022

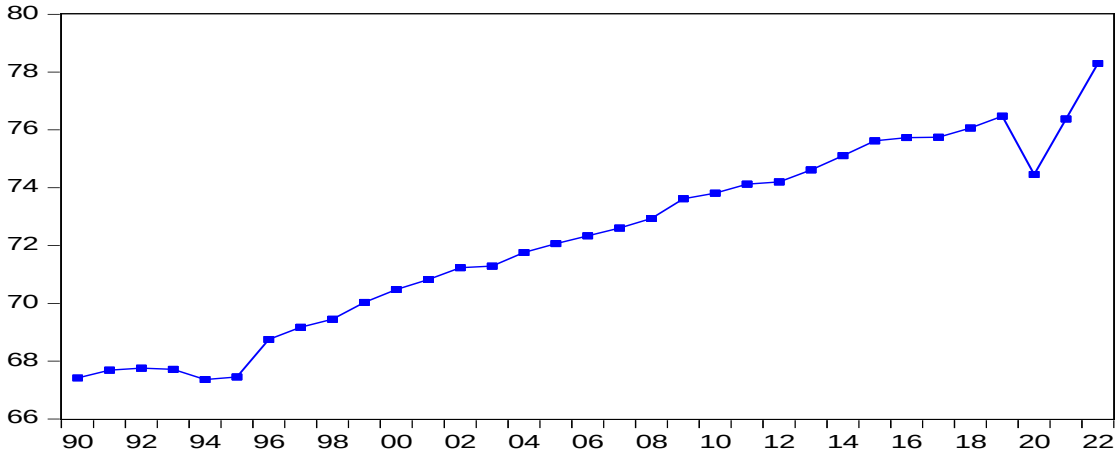

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-11: يوضح أهم المقاييس الإحصائية ل تطور أمل الحياة

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
أمل الحياة	72.19885	78.30099	67.36100	3.192896

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

شهدت الجزائر نموا في متوسط العمر المتوقع لسكانها خلال فترة الدراسة (1990-2022)، حيث سجلت متوسطا قدره 72.19885 وانحرافا معياريا قدره 3.192896، كما وصل عمر السكان إلى قيمته القصوى البالغة 78.30099 سنة. في عام 2022. كما تم تسجيل أدنى قيمة له في عام 1994 حيث بلغت 67.36100سنة.

ومن أجل دراسة تطور أمل الحياة في الجزائر ومعرفة أسباب تغيره قمنا بدراسته عبر مرحلتين وهي:

المرحلة الأولى: 1990-1999: في بداية التسعينات نلاحظ هناك تذبذب ومستويات منخفضة في متوسط العمر المتوقع للشعب الجزائري حيث سجل في عام 1990و1994 متوسط عمر تقريبا 67.5 سنة. وهذا التذبذب والارتفاع البطيء كان سببه إلى ما عاشته الجزائر خلال الفترة التسعينات من حروب أهلية والتدني في مستويات المعيشية والاقتصادية. وأيضا غياب الاهتمام الدولة بقطاع الصحي.

المرحلة الثانية 2000 -2022: من خلال الجدول والرسم البياني يتبين أن متوسط العمر لدى المجتمع الجزائري عرف طول الفترة ارتفاعا متواصل وهذا يدل على تحسن المعيشي في الغذاء والصحة العامة. من خلال تكافؤ فرص العلاج لكل الشعب الجزائري وكذلك تطور أساليب الوقاية من الامراض والاوبئة، خاصة مع ارتفاع نسبة الامراض المزمنة التي تقدر حاليتا ب 60% من سكان والتي حظيت مؤخرا بنسبة تمويل معتبرة في إطار الاهتمام بهذه الفئة من السكان، وكذلك يفسر هذا الارتفاع في متوسط العمر المتوقع إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي ،بن صديق) (ص 136-137 ،2023. ولكن نلاحظ في سنة 2020 انخفاض في متوسط العمر أي وصل 74 سنة بعد أن

كان في 76.5 في سنة 2018 وهذا بسبب الوباء الذي عرفه العالم مع نهاية سنة 2019 إلى غاية 2020 من ثم ارتفع العمر المتوقع في سنة 2021 و2022 وذلك لقيام الدولة للإجراءات للحد من انتشار هذا الوباء ومنها الحجر المنزلي وتسخير المستشفيات والأطباء لمعالجة المرضى واعطاء اللقاحات اللازمة لمكافحته والقضاء عليه.

6.3 تحليل تطور سكان المناطق الحضرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تنطلق هذه التحليلات من افتراض أساسي يكمن في أن نمو سكان المناطق الحضرية يعود لاجتماع ثلاث أسباب رئيسة وهي الزيادة الطبيعية، الهجرة من الريف نحو الحضر وإعادة تصنيف بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية بن) (عاتق و لعماري، 2020، ص 54.

ومن أجل تتبع مسار تطور سكان المناطق الحضرية في الجزائر للفترة 1990-2022 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-12: تطور سكان المناطق الحضرية في الجزائر للفترة 1990-2022

السنوات	سكان المناطق الحضرية	السنوات	سكان المناطق الحضرية
1990	13291089	2007	22207751
1991	13817257	2008	22849463
1992	14352337	2009	23520104
1993	14891422	2010	24217375
1994	15426535	2011	24935851
1995	15946838	2012	25678117
1996	16455736	2013	26439316
1997	16961687	2014	27217778
1998	17449972	2015	28015534
1999	17939997	2016	28826081
2000	18439845	2017	29639704
2001	18942742	2018	30451166
2002	19449504	2019	31255632
2003	19965686	2020	32038217
2004	20501248	2021	32807002
2005	21036255	2022	33575039
2006	21596721		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور سكان المناطق الحضرية في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-6: تطور سكان المناطق الحضرية في الجزائر للفترة 1990-2022

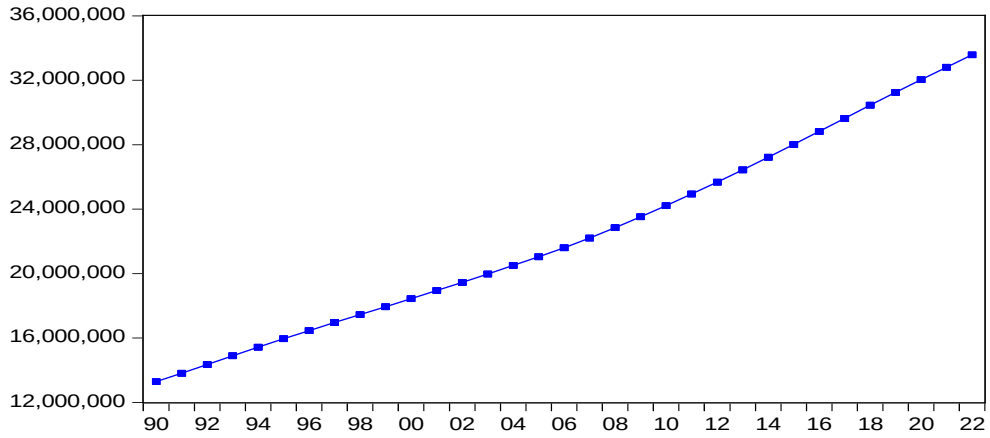

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-13: يوضح أهم المقاييس الإحصائية لسكان المناطق الحضرية

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
سكان المناطق الحضرية	64.17027	74.77200	52.08500	7.011916

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

شهدت المناطق الحضرية في الجزائر نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة (1990-2022)، حيث سجلت وسطا حسابيا حوالي 64.17027 وانحرافا معياريا قدره 7.011916، حيث بلغت أعلى نسبة لحجم السكان في المناطق الحضرية 74.77 % سنة 2022. كما سجل أدنى قيمة له عام 1990 مسجلا نسبة 52.08500%.

من خلال الجدول والرسم البياني يتبين أن معدل التحضر في الجزائري عرف طول الفترة ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة فقد وصل في سنة 2022 لمعدل 74.772 %بعد أن كان 52.085% % في سنة 1990، وهذا راجع لعدة عوامل تختلف من كل فترة إلى أخرى. ففي فترة التسعينات يقوم الافراد المجتمع بالنزوح من الريف إلى المدينة بحثا عن حياة أكثر أمنا واستقرارا من حياتهم في الريف التي كانت ناتجة عن الحروب الاهلية في هذه الفترة. أما السبب الثاني راجع للبحث العائلات عن الوظائف وهذا لتمركز المصانع معظمها في المدن الحضرية. أما في السنوات الأخيرة ترجح الزيادة معدلات التحضر إلى الزيادة معدلات النمو السكاني الطبيعية. وأيضا إلى التحول معظم الأرياف إلى مدن ذلك لامتلاكها كل عناصر ومقومات التمدن.

7.3 تحليل تطور التركيب العمري للفئة النشطة (14–64) في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

الفئة النشطة هي عدد السكان العاملين أو الساعين من أجل العمل في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة من الزمن وتحدد بالسن في أغلب الحالات بين 15 سنة إلى 64 سنة

ومن أجل تتبع مسار تطور التركيب العمري للفئة النشطة (15–64) في الجزائر للفترة 1990–2022 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–14: تطور التركيب العمري (عدد السكان في الفئة العمرية 15–64) في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

السنوات	عدد السكان في الفئة العمرية 15–64	النسبة من اجمالي السكان	السنوات	عدد السكان في الفئة العمرية 15–64	النسبة من اجمالي السكان
1990	13789483	54.03	2007	22796543	67.08
1991	14250380	54.52	2008	23293706	67.38
1992	14710931	54.99	2009	23777487	67.55
1993	15182962	55.50	2010	24238179	67.59
1994	15668783	56.08	2011	24667114	67.50
1995	16176902	56.80	2012	25063165	67.26
1996	16727703	57.712	2013	25412579	66.87
1997	17309467	58.72	2014	25723551	66.36
1998	17887221	59.77	2015	26021777	65.80
1999	18466896	60.85	2016	26311329	65.22
2000	19055389	61.91	2017	26594763	64.64
2001	19637295	62.93	2018	26884238	64.12
2002	20206328	63.89	2019	27191521	63.67
2003	20759991	64.76	2020	27520307	63.33
2004	21301420	65.52	2021	27878915	63.10
2005	21799276	66.14	2022	28275097	62.96
2006	22287052	66.65			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور التركيب العمري للفئة النشطة (14–64) في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-07: تطور التركيب العمري للفئة العمرية 15-64 في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

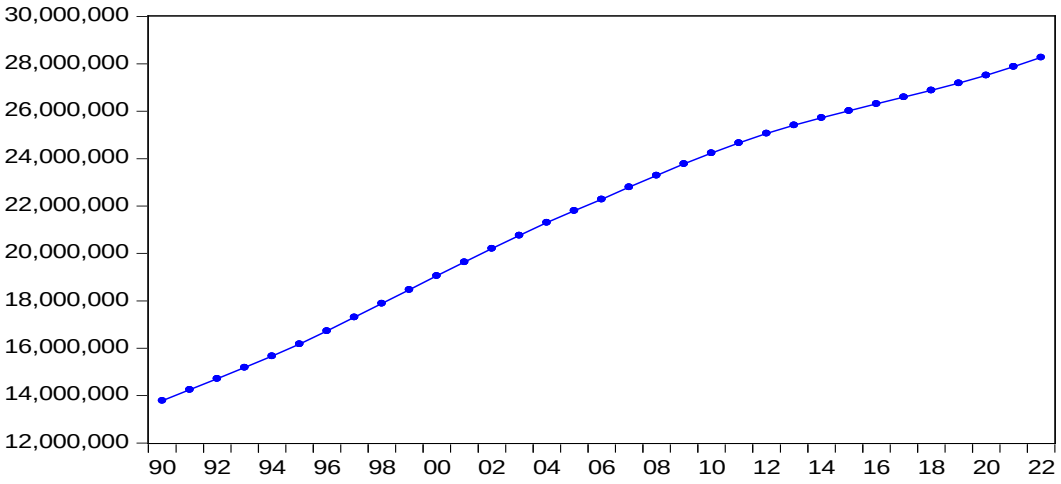

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-15: يوضح أهم المقاييس التركيب العمري للفئة العمرية 15-64 في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
الفئة النشطة للسكان (14-64)	21723265	28275097	13789483	4544674.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

شهدت نسبة الفئة النشطة من اجمالي حجم السكان الاجمالي في الفترة الدراسية (1990-2022) تزايد كبير، حيث سجل متوسطا حسابيا بحوالي 62.76883 وانحراف معياري قيمته 4.375389، اذ بلغت اعلى نسبة لحجم سكان للفئة النشطة 67.59802 وذلك سنة 2010، كما سجلت أقل قيمة لها سنة 1990 مسجلا نسبة 54.03810.

تتميز هذه الفئة العمرية بطول مداها وهذا ما يجعلها تشمل نسب أكبر من اجمالي السكان، ففي السنوات الماضية شهدت الجزائر تحولا في تركيب العمري وذلك راجع لانخفاض معدلات المواليد مع الزيادة في أمل الحياة، والذي بدوره ساهمة في نمو وزيادة الفئة النشطة للسكان في الجزائر. وفي عام 2002 انخفضت معدلات المواليد فوصلت 19.4%. بعدما كانت31.4% سنة 1990. وبمرور السنوات أدى هذا التحول إلى زيادة هذه الفئة العمرية مقارنة مع الفئات الأخرى (الغير نشطة)

وقد شهدت الجزائر خلال الفترة الماضية استقرار اقتصادي والذي بدوره يساهم في زيادة هذه الفئة العمرية، فالدول المتقدمة والتي تكون فيها نمو اقتصادي كبير يكون فيها الافراد أكثر عرضة لتأخر الزواج وبناء اسرة فالأفراد هنا يركزون على التعليم والتطوير الوظيفي والاستقرار المادي أكثر من الاهتمام بتكوين اسرة. وهذا يؤدي إلى زيادة عدد السكان

التي أعمارهم في منتصف العمر. حيث يمضي الافراد سنوات أكثر في الثلاثينات والاربعينات من عمرهم قبل الدخول في مرحلة الابوة والانجاب.

8.3 تحليل تطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ومن أجل تتبع مسار تطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر للفترة 1990-2022 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-16: تطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر للفترة 1990-2022

السنوات	مؤشر التنمية بين الجنسين	السنوات	مؤشر التنمية بين الجنسين
1990	0.69600046	2007	0.82300001
1991	0.70400041	2008	0.82599998
1992	0.71200037	2009	0.83200002
1993	0.72000033	2010	0.83999997
1994	0.72800028	2011	0.84500003
1995	0.73600024	2012	0.85600001
1996	0.7440002	2013	0.85799998
1997	0.75200015	2014	0.85699999
1998	0.76000011	2015	0.86500001
1999	0.76800007	2016	0.86900002
2000	0.77600002	2017	0.87199998
2001	0.78399998	2018	0.87300003
2002	0.78899997	2019	0.87699997
2003	0.796	2020	0.87900001
2004	0.81900001	2021	0.88200003
2005	0.80900002	2022	0.88099998
2006	0.815		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

لقد أثار عدم المساواة بين الجنسين اهتمام كل من صناع السياسات والباحثين في مختلف البلدان، بما في ذلك إندونيسيا. بشكل عام، لا يتم تفسير مفهوم النوع الاجتماعي على أنه تمييز بين الجنسين ولكنه يؤدي إلى اختلافات في السلوك والأدوار والصفات والأنشطة التي ينشئها المجتمع في حياة الناس. بالإضافة إلى ذلك، يفهم النوع الاجتماعي الانسجام في أدوار الرجال والنساء في مختلف جوانب الحياة، مثل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في

الماضي، كان الرجال يُعتبرون أكثر هيمنة من النساء، اللائي اعتُبرن جديرات فقط باحتياجات الأسرة. ومع ذلك، فقد شهد تحولاً في وضع النوع الاجتماعي. تُظهر النساء بشكل متزايد قدراتهن في مختلف جوانب الحياة ويدعين إلى العدالة بين الذكور والإناث. غالبًا ما يحدث التمييز بين الجنسين في بلدان مختلفة، وهذا يوضح كيف يمكن للاختلافات في الإنجاز بين الرجال والنساء أن تدفع إلى عدم المساواة بين الجنسين

بناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-8: يوضح تطور مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020.

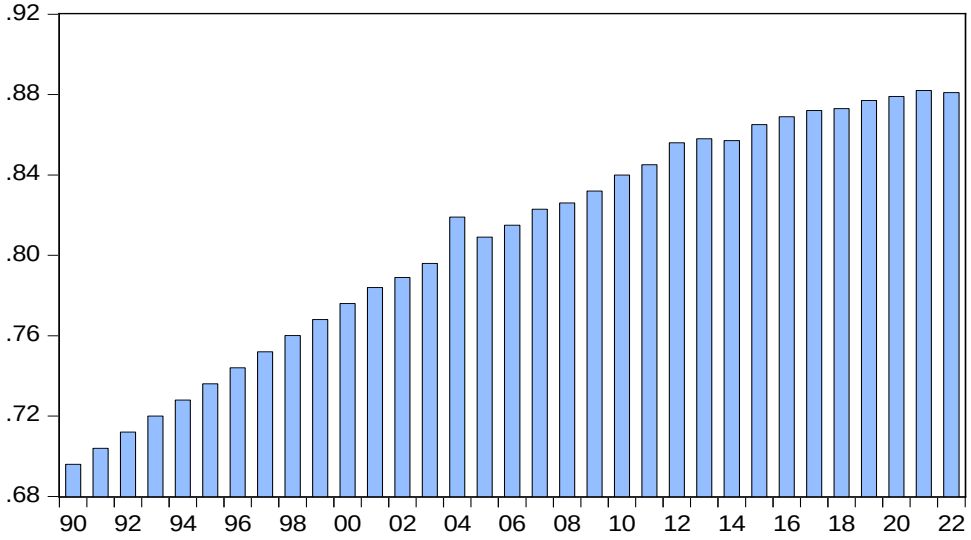

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 3-17: يوضح أهم المقاييس الإحصائية لتطور مؤشر التنمية بين الجنسين

المقياس / المتغير	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
مؤشر التنمية بين الجنسين	0.807364	0.882000	0.696000	0.059141

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول والرسم البياني يتبين أن مؤشر التنمية بين الجنسين في الجزائري عرف طول الفترة ارتفاعا في نموا مؤشر التنمية بين الجنسين خلال فترة الدراسة (1990-2022)، حيث سجل متوسطا قدره 0.807وانحرافا معياريا قدره 0.059 وبلغ مؤشر التنمية بين الجنسين أعلى قيمة له 0.882 سنة 2022. كما سجلت أدنى قيمة مؤشر التنمية بين الجنسين عام 2002 حيث بلغت 0.696.

يعكس مؤشر التنمية بين الجنسين الاختلافات بين الجنسين في الصحة والتعليم والدخل. يمكن أن تؤدي عوامل مختلفة إلى زيادة مؤشر النوع الاجتماعي، وغالبًا ما ترتبط هذه العوامل بشكل مباشر باستهلاك الأسرة. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس التعليمية وزيادة جودة التعليم من خلال التعليم المجاني والإلزامي لكلا الجنسين دون تمييز، مما يساعد على تعزيز مهارات المرأة وقابليتها للتوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مواصلة توسيع نطاق المرأة ووصولها إلى أسواق العمل من حيث الفرص. نلاحظ خلال هذه الفترة اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الصحي.

يؤدي الوصول إلى الخدمات والرعاية الصحية إلى تعزيز صحة المرأة وطول عمرها، مما يساهم في رفع درجات مؤشر التنمية البشرية حسب النوع الاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة، شهد دخول المرأة إلى مجال ريادة الأعمال ارتفاعاً مستمراً وتأثيرها الكبير على الاقتصاد.

ثانيا: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج

1. الطرق والاختبارات القياسية المستعملة في تقدير النموذج

1.1 الاختبارات القياسية المستعملة

- **اختبار ADF (Dickey & Fuller, 1981)**

ومن اول الاختبارات جذر الوحدة اختبار ديكي فولر البسيط وذلك سمنة سنة 1976 ومن ثم قام بتطويره سنة 1981 محاولا تصحيح مشكل القياسي والمتمثل في الارتباط الذاتي في البواقي وذلك عن طريق إضافة قيم مبطأ للمتغير التابع، وتصبح صيغة النموذج كالتالي:

$$\Delta Yt = \lambda Yt - 1 \sum_{I=1}^{p} bi\Delta Yt - 1 + \varepsilon t$$

حيث: p درجة الابطاء المناسبة التي تحدد عن طريق اختبار Akaikeأو Schwarz

يوجد اختبارات اخرى لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها ففي عام 1988 أجرى فيليبس بيرون اختبار غير معلمي بحيث يأخذ بعين الاعتبار عدم تباين الأخطاء وكذلك اختبار KPSS المقترح من طرف كل من kwiatkowski,phillips,schmidt,shin وذلك سنة 1992 والذي يعتمد على مضاعف لاغرانج لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها.

- **معيار AIC لتحديد فترة الابطاء**(Cavanaugh, 1997, p. 202): والذي اقترحه الباحث AKAIKE عام 1969-1970 يعتبر هذا المعيار من أحد مقاييس الجودة للنمذجة الإحصائية وفق

مبدأ التقدير الاحصائي من خلاله يمكننا اختيار وترشيح النموذج الأمثل الذي يقدم أفضل توافق بين درجة تعقيد النموذج وقوة وصفه يتم حسابه بالعلاقة الاتية:

$$AIC = nlog(\delta^2) + 2k$$

n : عدد المشاهدات ، δ: تباين البواقي ، K: عدد معلمات النموذج.

- **اختبار Ramsey (Ramsey, 1969)**

ويسمى أيضا ب اختبار RESEt والذي ويوضح لنا مدى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج من خلال اختبار فيشر F حيث تنص فرضية العدم فيه H_0على عدم وجود مشكلة خطأ التحديد في النموذج أي ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تعني وجود مشكلة في تحديد النموذج أي عدم ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera (Jarque & Bera, 1987)**

وقدم هذا الاختبار كل من جارك وبيرا سنة ،1987 ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي في هذه الحالة.

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار باستخدام اختبار Jarqu- Bera. يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

فنرفض الفرض العدم إذا كانت قيمة إحصائية Jarqu- Bera أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي (χ^2) والعكس. وتحسب إحصائية Jarqu- Bera كمايلي:

$$jb = \frac{n}{6}B_1 + \frac{h}{24}(B_2 : 3)^2$$

حيث تمثل: n حجم العينة. β_1 معامل الاتواء، β_2 معامل التفلطح.

- **اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Godfrey breush-Godfrey)، 1978).**

بسبب العيوب الموجودة في اختبار DW جاء اختبار Godfrey سنة 1978 والذي يعتمد على اختبار مضاعف لاغرانج والذي يمكننا من اختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد

ويتم هذا الاختبار من خلال ثلاث خطوات كما يلي:

تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي

تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\hat{\varepsilon} = b_0 + b_0 x_{t1} + \cdots + b_k x_{tk} + p_1 \hat{\varepsilon}_{t-1} + p_2 \hat{\varepsilon}_{t-2} + \cdots + p_p \hat{\varepsilon}_{t-p} + u$$

بحيث يحتسب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة مع أخذ بعين الاعتبار فقدانp مشاهدة.

فرضية استقلالية الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

H_0:p_1=p_2=p_3….p_P=0

تعطى صيغة إحصائية لاغرانج كما يلي:

$$LM = (n-p) \times R^2$$

حيث تتبع توزيع كاي (χ^2) بدرجة حرية p، إذا كانت قيمة إحصائية لاغرانج أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع كاي (χ^2)، فنرفض الفرضية الصفرية.

- **اختبار عدم تجانس اتباين ARCH (Engle, 1982)**

وهو اختبار فرضية عدم ثبات حد الخطأ باستخدام ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ومن أجل تطبيق هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي
- تقدير المعادلة التالية :

$$\varepsilon\hat{}^2 = \theta 0 + \theta 0^2 \theta_1 \ \llbracket \varepsilon\hat{}_(t-1) \rrbracket _t + \cdots + b_k \ x_tk + \theta_1 \ \varepsilon\hat{}_(t-1) + p_2 \ \varepsilon_(t-2) + \cdots + p_p \ \varepsilon\hat{}_(t-p) + u$$

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 \quad + u_t$$

يتم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2والتي سوف نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاءH_0 التي ينبغي اختبارها هي:

H_0 : θ_0=θ_1=θ_2= …θ_q=0

تعطى صيغة إحصائية مضاعف لاغرانج كما يلي:

$$LM = (n - q) \times R^2$$

حيث تتبع توزيع كاي (χ^2) بدرجة حرية q، إذا كانت قيمة إحصائية لاغرانج أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع كاي (χ^2) ، فنرفض الفرضية الصفرية. أي فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

- **اختبار استقرارية النموذج:**

وفقا لدراسة بيزاران (Pesaran & Pesaran, 1997) ينبغي دراسة استقرار نموذج المقدر وذلك لأهمية هذه الخطوة في التحقق من وجود تغيرات هيكلية في النموذج على المديين الطويل والقصير الاجل. وذلك بالاستعانة بالاختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Squares Recursive Residual

واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Recursive Residual

يمكننا رسم إحصائيات الاختبار الخاصة باختبارات الاستقرار النموذج بيانيا، فيمكننا تحديد في أي وقت حدث عدم استقرار (وقوع صدمات). فيتحرك مخطط إحصائية CUSUM و CUSUMSQبين الحدود الحرجة (عند مستوى دلالة 5%) فيقال إن المعاملات المقدرة مستقرة (Gebrehiwo, 2016, p. 47).

2.1 الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة زمنياARDL

نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة زمنيا (ARDL) هو أسلوب نمذجة ديناميكي للتكامل المشترك والذي أصبح شائعًا في السنوات الأخيرة. والذي طور عن طريق Pesaran (1997)، Shin and Sun (1998)، Pesaran et Al (2001).

ويمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات، سواء كانت متكاملة من الرتبة I (0) أو I(1). أو كلاهما معا، بشرط ألا تكون متكاملة من الرتبة I(2). فهو عبارة عن مزيج بين نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الابطاء الموزعة في نموذج واحد. حيث يقوم بإدراج القيم المبطأة للمتغير التابع والقيم المبطأة والحالية للمتغيرات المفسرة. ويشار إلى نموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ب ARDL (q_2 ..... q_k،q_1 ،p) حيث تمثل قيم ابطاء المتغير التابع ، و تمثل فترات ابطاء المتغيرات المفسرة. وبالتالي تكتب صيغته كما يلي:

$$\Delta Y_t = C + B_1 y_{t-1} + B_2 x_{1t-1} + B_3 x_{2t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta x_{2t-i} + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)} \Delta x_{kt-i} + \varepsilon t$$

حيث: Δ: تمثل الفرق الاول، p تمثل فترة الابطاء للمتغير التابع، q تمثل فترة الابطاء للمتغيرات المفسرة،

يتم تحديد فترات الابطاء المثلى حسب معيار Akaike، ومنه رتبة النموذج هي: ARDL (q , p) (Pesaran et al, 2001).

1.2.1 مميزاته وشروطه

له مجمعة من الامتيازات التي (Nkoro & Uko, 2016, pp. 78–79)

- يمكن استخدامه عندما تكون السلاسل متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1) أو مزيج بينهما.
- نستطيع تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في المديين الطويل والقصير الاجل، في معادلة واحدة
- تتميز مقدراتها بعد التحيز والكفاءة
- يستخدم في حالة إذا كانت العينة صغيرة
- يساعد على التخلص من مشكلة حذف المتغيرات والارتباط الذاتي

2.2.1 خطواته

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها
- اجراء اختبار الحدود: يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود. من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات النموذج المقدر في المديين الطويل والقصير الاجل، حيث نقوم بحساب إحصائية (F) (فيشر))حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل.

$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots . \alpha_k$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج

$$H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots . \alpha k$$

حيث أن β_1، β_2، αk . ... β_3 تمثل معاملات المتغيرات المبطأة

قدم كل من Pesaran et Al (2001) قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة وذلك من اجل مقارنتها مع قيمة (F) المحسوبة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. فإذا كانت قيمة (F)المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحّد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (Pesaran et al, 2001).

ولكن قبل اجراء هذه الخطوة نقوم أولا بتحديد طول التأخر الأمثل (K) باستخدام معايير اختيار نموذج الأمثل مثل؛ معيار Akaike (AIC) أو معيار Bayesian Schwarz (SBC) أو معيار Hannan-Quinn (HQC).

وتكون معايير اختيار النموذج الأمثل الذي يحتوي على أصغر تقديرات AIC أوSBC (Gidey & Gebrehiwot, 2015, pp. 82–83).

- تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الاجل وطويلة الاجل: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، يتم بعد هذه الخطوة تقدير معلمات نموذج في المدى الطويل القصير وتقدير معلة متجه تصحيح الخطأ (ECM)التي يجب أن تكون سالبة ومعنوية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى(رمضاني، 2020، ص 221) .
- **تشخيص النموذج. واختبار استقراريته:** تشخيص النموذج من خلال التأكد من صحة الدالة المقدرة وإجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج والمتمثل في كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.

3.1 الانحدار الكميمي

الانحدار الكميمي هو طريقة تحليل انحدار تقدر معلمات النموذج عن طريق تقليل المجموع المرجح للبواقي المطلقة. وقد قدمه كل من (Koenker and Bassert 1978). باعتباره نهجًا مكملًا وممتدًا لطريقة الانحدار التقليدية، فإن الانحدار الكميمي يعالج فروض طريقة المربعات الصغرى في وجود عدم تجانس التباين ويضمن قوة الانحدار الكمي

من خلال قوته في مواجهة القيم الشاذة، يمكن أن يوفر الانحدار الكميمي انعكاسًا أكثر شمولاً لمعلومات البيانات ويلتقط ذيول توزيع المتغير التابع أي يعطينا أثر المتغيرات المستقلة على كامل أجزاء التوزيع الشرطي للمتغير التابع، وبالتالي التغلب على فروض طريقة المربعات الصغرى التي لا يمكنها إلا تقدير الاتجاه المتوسط للمتغير التابع. علاوة على ذلك يوفر الانحدار الكميمي تفسيرات أكثر منطقية وغير متحيزة.

باختصار يقدم الانحدار الكميمي طريقة انحدار جديدة تعالج العديد من أوجه القصور في طريقة المربعات الصغرى. يؤدي الجمع بين كلتا الطريقتين إلى نتائج أفضل(Xu, 2023, pp. 172–175).

يمكن تعيين نموذج الانحدار الخطي العام على النحو التالي:

$$Y=a_0+a_1X_1+a_2X_2+\ldots+a_kX_k+U$$

حيث:

- Y : المتغير التابع
- A : الحد الثابت
- $a_1+a_2+a_k$: معاملات المتغيرات المستقلة
- $X_1+X_2+\ldots+a_k$: المتغيرات المستقلة
- U : الحد العشوائي

وفي ظل تحقق فرضية غاوس–ماركوف، يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$E(Y|X)=a_0+a_1X_1+a_2X_2+\ldots+a_kX_k$$

النموذج أعلاه هو نتيجة أخذ التوقع الرياضي على جانبي المعادلة. ويمكن أيضًا ضبط نموذج الانحدار المتوسط على النحو التالي:

$$M(Y|X)=a_0+a_1X_1+a_2X_2+\ldots+a_kX_k+M(U)$$

حيث أن: $M(Y \mid X)$ هو الوسيط الشرطي للمتغير X

M(U) هو الوسيط للحد العشوائي

أما بالنسبة لنموذج الانحدار الكميميي هو كما يلي:

$$Q_Y(\tau|X)=a_0+a_1X_1+a_2X_2+\ldots+a_kX_k+Q_U(\tau)$$

بالنسبة لنموذج الانحدار المتوسط يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير المعلمات. بالنسبة لنموذج الانحدار الكميمي، يمكن استخدام طريقة البرمجة الخطية (LP) (Linear Programming - LP) لتقدير الحد الأدنى للانحراف المطلق المرجح (Xu, 2023, pp. 172–175). ويمكن الحصول على معامل الانحدار للمتغيرات التفسيرية. ويمكن التعبير عنها على النحو التالي:

طريقة المربعات الصغرى (OLS)

$$\min E(Y-a_0-a_1X_1-a_2X_2-\ldots-a_kX_k)^2$$

حلها عن طريق تقليل مجموع مربعات البواقي:

$$E(Y|X) = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_1 + \hat{a}_2 X_2 + \ldots + \hat{a}_k X_k$$

طريقة الانحدار الكميمي (QR)

$$E\rho_\tau (Y - a_0 - a_1 X_1 - a_2 X_2 - \ldots - a_k X_k)$$

حلها عن طريق البرمجة الخطية

$$Q_Y(\tau|X) = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_1 + \hat{a}_2 X_2 + \ldots + \hat{a}_k X_k$$

حيث أن(τ) هو الكميم. وهو محصور بين القيمتين 1و 0:

τ-th quantile $(0 < \tau < 1)$

يقيس الانحدار الكميمي العلاقة بين المتغيرات التفسيرية لمتغير تابع دون افتراض أي توزيع شرطي محدد. وبالتالي، فإنه يقوم بنمذجة الكميات، بدلاً من المتوسط كما هو الحال في الانحدار التقليدي. وفي الحالات التي يتم فيها انتهاك فروض الانحدار التقليدي تكون نتائج الانحدار الكميمي أكثر دقة من الطرق الكلاسيكية. ومن خلال ما سبق نلخص أهم الفروقات بين الانحدار الكميمي والانحدار الخطي التقليدي في الجدول الموالي.

الشكل رقم3–18: أهم الفروقات بين الانحدار الكميمي والانحدار الخطي التقليدي

الانحدار الخطي التقليدي	الانحدار الكميمي
يتنبأ بالمتوسط الشرطي	يتنبأ بالكميات الشرطية
يستخدم عندما تكون العينة صغيرة (nصغيرة)	يحتاج إلى كمية كافية من البيانات
غالبا ما يفترض التوزيع الطبيعي	لا يعتمد على التوزيع الطبيعي (لا يفترض أي توزيعا معينا)
حساس للقيم المتطرفة(الشاذة)	غير حساس للقيم المتطرفة
غير معقد حسابيا	معقد حسابيا
لا يحافظ على المتوسط الشرطي E (Y|X) عند قيام بأي تحويلات للبيانات	يحافظ على المتوسط الشرطي$Q_Y(\tau\|X)$ عند القيام أي تحويلات للبيانات (أكثر مرونة في التعامل مع البيانات التي تخضع لتحويلات معينة)

المصدر:(Rodriguez & Yao, 2017, p. 03)

2. تحليل وتفسير النتائج النموذج الأول (الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة زمنيا ARDL)

بعد أن تم التعرف على ميكانيزميات تطبيق نموذجARDL في المبحث السابق من هذا الفصل، سنقوم في هذا المبحث بتطبيقه عمليا على دولة الجزائر اعتمادا على بيانات مأخوذة من موقع البنك الدولي.

1.2 اختبار السكون (الإستقرارية)

تتميز معظم بيانات السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار، فيجب قبل اجراء التقدير التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية والتعرف على درجة تكاملها. وهذا من أجل تجنبا لمشكلة الانحدار الزائف بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع والذي ينجم عنه الحصول على تفسيرات استنتاجات مضللة وخاطئة. حيث تم ادخال اللوغاريتم للمتغيرات وذلك لضمان أكبر تجانس ممكن للمتغيرات.

فقد تم الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور ADF. ولاختبار استقرارية المتغيرات الدراسة والجدول الموالي يوضح نتائج درجة تكامل متغيرات الدراسة:

الجدول رقم 3-19: استقراريه متغيرات الدراسة

المتغيرات	LHCPPC	LGDPPC	LCPI	LTLF	LLEP	LPPLURB	LPPL64	LGDI
درجة الإستقرارية	I (1)	I (1)	I (0)	I (1)	I (1)	I (0)	I (0)	I (0)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيEVeiws10

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة المبينة في الجدول رقم (22) والملحق (02) يتضح بأن السلاسل الزمنية لكل من نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة وأمل الحياة مستقرة عند الفرق الأول I (1) أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فهي تستقر عند المستوى I (0).

2.2 تقدير نموذج ARDL

في البداية سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج المقدر اعتمادا على معيار Akaike نفترض أن التأخر الأقصى هو (1). بعد اجراء عملية تقدير دالة الاستهلاك وفق منهجية ARDL حصلنا على نتائج الاتية:

الشكل رقم 3-09: نتائج20 أفضل نموذج حسب معيار Akaike

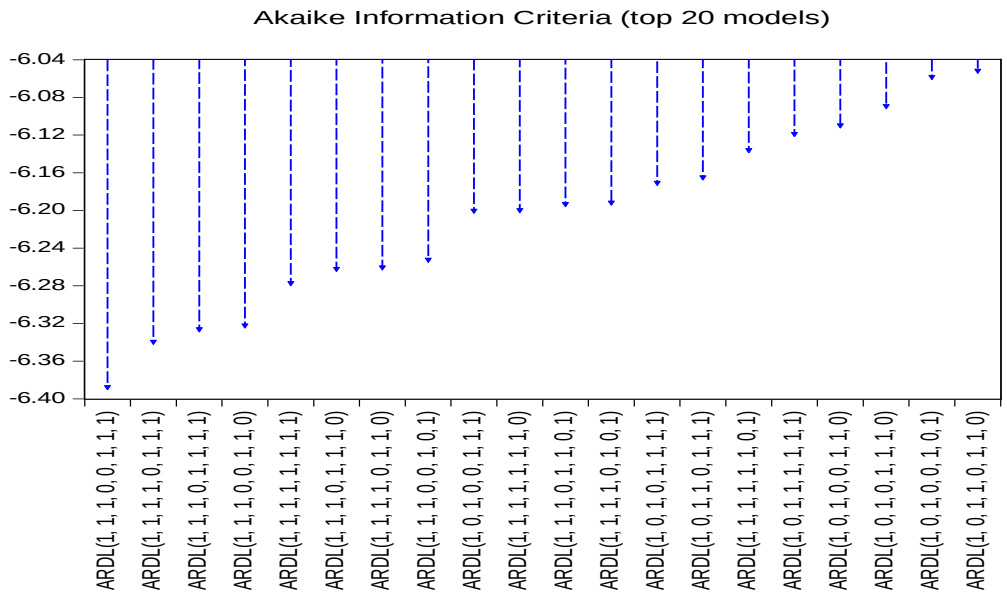

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

ومن الشكل نلاحظ أن السابق ARDL (1 ,1 ,1,0,0,1,1,1) هو أفضل نموذج من بين مجموعة نماذج مقدرة كما يتضح من خلال ملحق رقم (03). وذلك لتميزه بأقل قيمة لمعيار AIC. بذلك سنكمل به باقي خطوات الدراسة.

من الملحق (04) والجدول الموالي نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر كانت (R=0 .99) أي أن المتغيرات المفسرة تفسر 99% من التغيرات بالمتغيرات التابع والنسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. في حين كانت قيمة F المحسوبة (F=1294.019) وهي قيمة كبيرة ومعنوية عند مستوى 5%.

الجدول رقم 3-20: نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL

R-squared	0.998931	Mean dependent var	7.210726
Adjusted R-squared	0.998159	S.D. dependent var	0.199116
S.E. of regression	0.008543	Akaike info criterion	-6.38776
Sum squared resid	0.001314	Schwarz criterion	-5.7465
Log likelihood	116.2042	Hannan-Quinn criter.	-6.1752
F-statistic	1294.019	Durbin-Watson stat	2.185713
Prob(F-statistic)	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

3.2 اختبارات تشخيص جودة وصلاحية النموذج

للتأكد من صحة وجودة أداء النموذج المستخدم في التحليل الاقتصادي وكذا خلوه من المشاكل القياسية تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء. Test Breusch-Godfrey Serial Correlation LM
- اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasiticity test ARCH
- اختبر التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality Test Jack-Berra
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا RESET

والجدول الموالي يلخص نتائج الاختبارات التالية على الترتيب:

لجدول رقم 3–21: اختبارات تشخيصية للنموذج

Diagnostic Tests:			Probability
Serial Correlation	لا يوجد ارتباط ذاتي	1.410147	[0.2729]
Heteroscedasticity	ثبات التباين	0.004200	[0.9488]
Normality	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	0.433418	[0.805164]
RESET	النموذج لا يعاني سوء	1.711945	[0.2081]

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

أظهرت نتائج الاختبارات القياسية للكشف عن مدى صحة النموذج. حيث أن النموذج المقدر لا يعاني من أي مشكلة قياسية حيث أن وجود هذه المشاكل القياسية تؤثر سلبا على دقة النتائج التقدير.

من خلال الملحق (05) أشـــارت النتـائج أن النموذج لا يعـاني من مشـــكلـة الارتبـاط الـذاتي للبواقي (Correlation Residual Serial) وهذا حسب اختبار (Breush-Godfey Seria Corrélation LM Test). (أي قبول فرضية العدم)، وهذا ما أثبتته احتمالية فيشر F-statistics الأكبر من مستوى معنوية 5 %.

وأدلت النتائج أيضا إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباينات (Heteroscedasiticity)وذلك بالاعتماد على اختبار (ARCH) حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%. وبالتالي قبول فرضية العدم الملحق (06).

وبالإضـافة إلى أن الخطأ العشـوائي يتبع التوزيع الطبيعي وذلك حسـب اختبار (Jarque-BerraTest). والتي كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% أي قبول فرضية العدم الملحق (06).

وأيضـــا اشـــارت النتائج على عدم وجود خلل في هيكلية النموذج وهذا بالاعتماد على اختبار RESET لـ Ramsy الملحق (07).

4.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج الحدودBound Test

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية F-statistic، حيث إذا كانت قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت F-statisticأقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة. فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة F-statistic محصورة ما بين الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) فإن النتائج تكون غير محددة. ومنه قمنا باختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستهلاك العائلي واهم المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية. فقد تم حساب قيمة F-statistic من خلال اختبار الحدود. حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–22: اختبار التكامل المشترك Bound Test

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.55273	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
Actual sample size	32	1%	2.73	3.9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لإحصاء فيشر مع القيم الحرجة عند مستويات معنوية 5% و10 %، يمكن رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الملحق (08).

5.2 تقدير علاقة المدى الطويل

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المفسرة. يمكننا الولوج إلى المرحلة التالية والتي تتمثل في تقدير معلمات النموذج في كلا المديين قصير الاجل وطويل الاجل. كما هو موضح في الملحق رقم (09) والجدول التالي:

الجدول رقم 3–23: المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL

Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPC	-0.01799	0.128038	-0.14047	0.8898
LCPI	-0.10336	0.025943	-3.98406	0.0009
LTLF	-0.20421	0.145839	-1.40022	0.1784
LLEP	0.815739	0.412575	1.977192	0.0635
LPPLURB	0.654354	0.148449	4.407934	0.0003

LPPL64	-0.07094	0.284464	-0.24938	0.8059
LGDI	1.448721	0.795335	1.821523	0.0852
C	-2.38212	3.773395	-0.63129	0.5358

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا يوجد تأثير معنوي للمتغيرات (LGDPPC, LTLF, LPPL64)عند مستوى دلالة 5%و10%. اما باقي المتغيرات المفسرة اثبتت النتائج على وجود تأثير معنوي عند مستوى دلالة 5%و10%. ومنه يمكننا تقييم وتحليل معلمات النموذج المعنوية والمقدر في المدى البعيد كالتالي:

- تظهر النتائج إلى ان المتغيرة lcpi ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وحسب اختبار t- statistic، وكما تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الاجل الطويل، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.103- وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة lcpi بـ 1%. سوف يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العائلي ب 0.103%. وهو ما يوافق تفسير النظرية الاقتصادية حيث أن اية زيادة في المستوى العام للأسعار بشكل متتالي سوف يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الاستهلاك العائلي على المدى الطويل أي أن سلوك الانفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية سوف يتأثر بالضرورة بالارتفاع المستمر للمستوى الأسعار العام للأسعار وبالتالي مؤشر التضخم.
- تظهر النتائج إلى ان المتغيرة LGDI ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% وحسب اختبار t- statistic، وكما تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي ومؤشر التنمية بين الجنسين في الاجل الطويل، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 1.44. وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة LGDI بـ 1%. سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب 1.44%. فعندما تتمتع المرأة بحقوق متساوية في العمل، تتاح لها فرص أكبر للعثور على وظائف. وهذا يعزز دخل الأسرة، ويزيد من قدرتها على الاستهلاك. ولذلك يتزايد استهلاك الأسرة في التعليم والرعاية الصحية... حيث تمتلك المرأة رؤية مختلفة واحتياجات مختلفة عن الرجل، لذلك يتزايد استهلاك الأسرة في مجالات أكثر تنوعا.
- تطور الحضر السكاني: تظهر النتائج إلى ان المتغيرة lpplurb ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وحسب اختبار t-statistic، وكما تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والعدد تحضر للسكان في الاجل الطويل، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.65، وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة lpplurb بـ 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي 0.65%. وهذا ما فسره الاقتصادي Smithies بأن الاستهلاك يتغير بسبب عوامل ثلاث من بينها درجة التحضر والتي يقصد بها هجرة السكان من الريف إلى الحضر وأيضا تغير الفئات العمر السكان. كما قام الأستاذ

الأمريكي Duesenberry. بتفسير سلوك الاستهلاكي للأفراد في نظريته المشهورة فرضية الدخل النسبي، حيث يتأثر سلوك الافراد بمن حولهم من الجيران والاقارب حت لو اضطروا إلى إنفاق معظم دخلهم في سبيل ذلك. فتقوم العائلات بمحاكاة مستويات المعيشة السائدة في مكان عيشهم. وفي المجتمعات الحضرية، تتمتع المناطق الحضرية بدخل أعلى وفرص اقتصادية أفضل. مع زيادة الوعي بالاحتياجات المادية واحتياجات المستهلك، من المرجح أن تقوم الأسر بشراء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. في بعض الأحيان قد تختلف أولويات وقيم الوجبات العائلية. قد يتحول التركيز من تلبية الاحتياجات الأساسية إلى تلبية الاحتياجات والرغبات الاجتماعية والثقافية والترفيهية. قد يزداد الاهتمام بالتعليم والثقافة والسفر والتجارب الجديدة. ويرتبط التوسع الحضري ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي والابتكار، مما يؤثر على استهلاك الأسر المعيشية. وقد تظهر تقنيات ومنتجات جديدة تلبي الاحتياجات والتفضيلات الفردية، مما يؤثر على الأنماط الغذائية والخيارات المتاحة.

- تظهر النتائج إلى ان المتغيرة llep ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وحسب اختبار t-statistic، وكما تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وأمل الحياة للسكان في الاجل الطويل، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.81. وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة llep بـ 1%. سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب 0.81%.

فعندما يكون لدى الأفراد متوسط عمر متوقع طويل (أمل حياة)، يمكنهم تحويل تركيزهم من الادخار للمستقبل إلى الاستمتاع بالحاضر. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك الحالي، حيث يميل الأفراد إلى الاستمتاع بالحياة والاستفادة من الفرص المتاحة لهم. إنهم يميلون إلى الاستثمار في صحتهم ورفاهيتهم. وقد يشمل ذلك اتباع نمط حياة صحي، والاهتمام بالتغذية الجيدة، وممارسة الرياضة بانتظام، والحصول على الرعاية الطبية اللازمة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك في مجالات مثل الأغذية العضوية والمكملات الغذائية والرياضة والعلاج الطبيعي والسفر....

6.2 تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

لغرض قياس العلاقة بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المفسرة الاقتصادية والديموغرافية في المدى القريب تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ، حيث أن لهذا النموذج ميزتان تتمثل الأولى في قياس العلاقة في المدى القريب وأما الميزة الثانية تتمثل في قياس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي. فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك.

نلاحظ من خلال الملحق (10) والجدول رقم (26) أن معلمة حد تصحيح الخطأ Ecm (1-) سالبة ومعنوية عند مستوى 5%. وهي نتيجة تؤكد نتائج اختبارBound Test بوجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج. وإن قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ المتوصل إليها والتي تساوي (0.957544-) تشير إلى أن الاستهلاك العائلي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t_{-1}) ما نسبته 95.75%. أي أنه عندما ينحرف الاستهلاك العائلي خلال المدى القريب في الفترة (t_{-1}) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل من 95.75% من هذا الانحراف أو الاختلال. ومن خلال المعلمة نستنتج أن الاستهلاك العائلي في حالة الاختلال فإن عودته إلى حالة التوازن تستغرب ما يقارب سنة.

$$-\frac{1}{0.94646} = 1.044$$

جاءت النتائج في المدى القصير متشابهة مع النتاج في المدى الطويل حيث نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ومعدلات الفائدة متشابهة تماما مع النتائج في المدى الطويل هذا بالنسبة للعوامل الاقتصادية، أما بالنسبة للعوامل الديموغرافية نلاحظ أن نسبة التحضر في المدى القير تتشابه أيضا مع النتائج في الاجل الطويل. وفي المقابل نلاحظ يوجد نتائج مختلفة نسردها كما يلي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: تظهر النتائج إلى ان المتغيرة lgdppc ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % وحسب اختبار t-statistic، وكما تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.285. وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة lgdppc بـ 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي 0.285%. وهدا ما يتفق مع النظرية الكينزية اذ تقول هناك علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والدخل في المدى الطويل، وأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة أقل. وأيضا تتفق مع باقي النظريات الأخرى القائلة بأن الدخل ليس هو المحدد الوحيد للاستهلاك العائلي وإنما يوجد العديد من المتغيرات المؤثرة فيه.
- تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.285. وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية بـ 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب 0.285%. وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية فالارتفاع في الأسعار يقوم الأفراد بتقليل والترشيد من استهلاكهم وليس العكس. وهذا يرجع إلى ان العلاقة بين التضخم الأسعار والاستهلاك العائلي قد تكون معقدة ومتأثرة بعوامل متعددة، وقد تختلف من اقتصاد إلى آخر ومن ظرف إلى آخر. فأحيانا نجد ان هناك زيادة في معدلات التضخم ترافقها الزيادة في

الاستهلاك العائلي وهذا ما شاهدناه في الاقتصاد الجزائري. والسبب الرئيسي يمكن أن يعود إلى ان الارتفاع في الأسعار راجع إلى ارتفاع السلع الضرورية التي لا يمنك الاستغناء عنها كما فسرتها دراسة (قنوني حبيب وتسابت عبد الرحمان). ويمكن أن نفسر هذه الظاهرة بتدخل الدولة وذلك بزيادة في الانفاق الحكومي وتخصيص دعم لمجموعة من السلع والخدمات، وأيضا في غالب الأحيان تتخذ الدولة إجراءات في حالة ارتفاع معدلات التضخم كمعالجة وتخفيض من معدلات البطالة والزيادة في الأجور.

- تظهر النتائج في الاجل القصير مماثلة مع نتائج طويل الاجل حيث نلاحظ إلى ان المتغيرة LGDI ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وحسب اختبار t-statistic، وأيضا تربطها علاقة طردية مع الاستهلاك العائلي في الاجل القصير، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.531. وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة LGDI بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة0.531%. تميل الأسر التي تعمل فيها النساء إلى الاستهلاك أكثر من الأسر الأخرى. ويرجع ذلك إلى زيادة دخل الأسرة وبالتالي زيادة استهلاك الأسرة. قد تكون أهداف المرأة العاملة هي تحسين مستوى معيشة الأسرة وتحقيق الرفاهية، أي جودة حياة أفضل. وهذا يتطلب الكثير من الاستهلاك والإنفاق.
- تظهر النتائج في الاجل القصير متشابهة مع نتائج طويل الاجل حيث نلاحظ إلى ان المتغيرة lpplurb ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وحسب اختبار t-statistic، وأيضا تربطها علاقة طردية مع الاستهلاك العائلي في الاجل القصير، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 18.135. وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة lpplurb بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة18.135%. ففي المجتمعات الحضرية، تتمتع المناطق الحضرية بدخل أعلى وفرص اقتصادية أفضل. مع زيادة الوعي بالاحتياجات المادية واحتياجات المستهلك، من المرجح أن تقوم الأسر بشراء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. في بعض الأحيان قد تختلف أولويات وقيم الوجبات العائلية. قد يتحول التركيز من تلبية الاحتياجات الأساسية إلى تلبية الاحتياجات والرغبات الاجتماعية والثقافية والترفيهية. قد يزداد الاهتمام بالتعليم والثقافة والسفر والتجارب الجديدة. ويرتبط التوسع الحضري ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي والابتكار، مما يؤثر على استهلاك الأسر المعيشية. وقد تظهر تقنيات ومنتجات جديدة تلبي الاحتياجات والتفضيلات الفردية، مما يؤثر على الأنماط الغذائية والخيارات المتاحة.
- الفئة النشطة للسكان: تظهر النتائج إلى ان المتغيرة lppl64 ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وحسب اختبار t-statistic، كما تظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة سلبة (عكسية) تربطها مع الاستهلاك العائلي HCPPC، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 4.599 -. وهذا يعني أن أي زيادة في المتغيرة lppl64 بـ 1% سوف يؤدي إلى انخفاض أو تراجع الاستهلاك العائلي ب 4.599% وهذا يتفق

مع النظرية أي نظرية دورة الحياة (MPA) والتي جاء بها كل من Modiglian وBrumbergو Ando التي تنص على أن الافراد تدخر من الدخل الذي تكتسبه اإي فترة شبابهم أكثر من أي فترة أخرى من أجل استهلاكه في فترة التقاعد، وأيضا يرجع للطبيعة هذه الفئة بكونها تدخر من أجل تلبية احتياجاتها في المستقل (شراء منزل، سيارة ....).

الجدول رقم 3-24: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج اARDL

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPC)	0.285895	0.069431	4.117712	0.0006
D(LCPI)	0.125688	0.025463	4.936022	0.0001
D(LPPLURB)	18.13543	1.085725	16.70352	000000
D(LPPL64)	-4.59948	0.278403	-16.5209	000000
D(LGDI)	0.531263	0.226344	2.347154	0.0306
CointEq(-1)*	-0.94646	0.060943	-15.5302	000000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

7.2 اختبار الاستقرار الهيكلي

وفقا لـ (Pesaran & Pesaran, 1997) فإن الخطوة الموالية بعد تقدير صيغة ARDL-ECM تتمثل في اختبار مدى استقرارية وانسجام العلاقة بين المعلمات ذات الأمد البعيد مع المعلمات ذات الأمد القريب الأمد القريب. أو بمعنى اخر التأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلي فيها عبر الزمن. وقد تم الاستعانة بكل من اختبار المجموع التراكمي واختبار مجموع مربعات التراكمي للبواقي. حيث

تكون المعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة مستقرة وخالية من التغيرات الهيكلية، عندما يقع المنحنى البياني لاختبارات CUSUM وSquares CUSUMداخل الحدود الحرجة.

من خلال الشكل رقم (3) والتي تمثل نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن النموذج مستقر فالتمثيل البياني بكل من التراكمي لتكرار البواقيCUSUM TEST والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM Of Squares داخل الحدود الحرجة عند5%.

الشكل رقم 3-10: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات النموذج

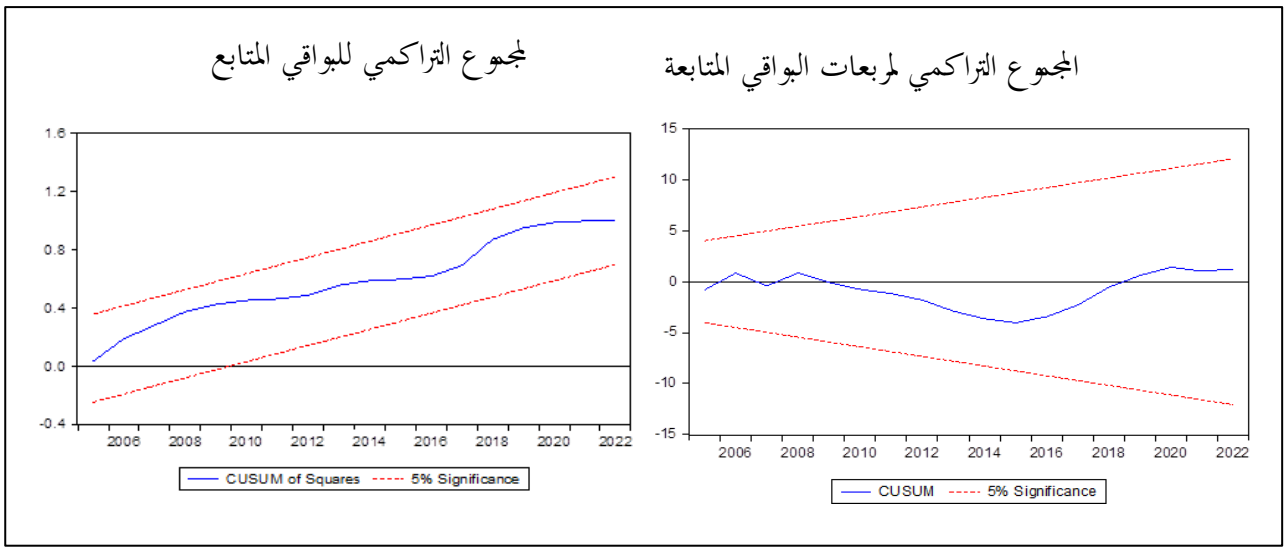

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

3. تحليل وتفسير النتائج (الانحدار الكميمي Quantile Regression)

وقد تم في هذا النموذج إجراء التقديرات باستخدام الانحدار الكمي (Quantile Regression) من أجل ملاحظة استجابة النفقات الاستهلاكية للعائلات على مختلف أجزاء التوزيع الشرطي للاستهلاك العائلي بدل من المتوسط فقط. للتحقق من وجود تماثل لتأثير المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية على مختلف مستويات الاستهلاك العائلي في الجزائر.

قمنا بتحليل الإنفاق الاستهلاكي العائلي إلى 5 أجزاء تمثيلية (10,30,50,70,90) كمتغير تابع والتي سنشير إليها بـ (Q70, Q90 (Q10, Q30, Q50). وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، القوى العاملة الإجمالي، عدد الإجمالي لسكان الحضر، إجمالي عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، مؤشر التنمية بين الجنسين، العمر المتوقع. كمتغيرات تفسيرية.أولاً يتم ادخال اللوغاريتم لكافة المتغيرات ومن ثم يتم تقدير نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression) باستخدام برنامج Stata17 كما هو موضح في الملحق(11) والجدول التالي:

الجدول رقم 3–25: نتائج الانحدار الكمي (**Quantile Regression**) لمحددات الاستهلاك العائلي في الجزائر

	Quantile of lhcppc				
	1st quantile 10%	**2nd quantile** 30%	**3rd quantile 50%**	**4th quantile** 70%	**5th quantile** 90%
Lgdppc	1.213895** (0.4585546)	1.27742** (0.4886903)	1.409514** (0.5572448)	1.612073 (0.6540687)	1.18791* (0.6351642)
Lcpi	-0 .0676344 (0.146322)	-0.0936174 (0.1591873)	-0.0808673 (0.159183)	-0.1486851 (0.1548876)	-0.1542012 (0.1539482)
Lgdi	1.061031 (3.530278)	-0.1117207 (3.851195)	-0.4297937 (5.046213)	-2/911414 (5.29009)	1.082324 (5.270473)
Lpplurb	1.825947 (0.3813464)	1.805141 (0.3770722)	1.571342 (0.4617761)	1.844963 (0.5108601)	1.803258 (0.5246506)
Lppl64	-2.411204 (1.492952)	-1.962888 (1.50031)	-1.733687 (1.663457)	-0.8789838 (1.587119)	-1.324895 (1.787931)
Ltif	0.0941462 (1.557993)	0.1166309 (1.640305)	0.2747104 (1.564591)	0.7932829 (1.433496)	-0.1314778 (1.528779)
Llep	-0.3711886 (2.630408)	-0.6386707 (2.593342)	-0.953796 (2.853714)	-4.556732 (2.862667)	-3.261643 (2.478069)
Cons	7.682497 (18.3528)	0.608124 (21.46201)	-1.69543 (27.19068)	-15.54361 (27.84664)	6.412966 (27.62551)

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيstata17

Notes: Coefficient Bootstrap standard errors are shown in parenthesis, ***significant at 1%, **significant at 5%, *significant at 10%.

ملحوظة: تظهر الأخطاء المعيارية بوتستراب للمعامل بين قوسين، *** ذات دلالة إحصائية عند 1%، ** ذات دلالة إحصائية عند 5%، * ذات دلالة إحصائية عند 10%.

من خلال الجدول السابق والملحق رقم (12) نستنتج كما يلي:

- يوجد تأثير معنوي موجب للمتغير المستقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان في الحضر على المتغير التابع أما باقي المغيرات المستقلة فتأثيرها غير معنوي. تتراوح قيم معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج R^2 بين84.02%و85.75% وهذا يدل على حوالي 85% من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي تعود محتواها إلى المتغيرات المفسرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان الحضر.
- إن تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، ولكن حجمه يزداد بالنسبة للكميات المنخفضة من الاستهلاك العائلي، فإن زيادة 1% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى رفع الاستهلاك للعائلي عند الشرائح Q 10 وQ 30 وQ 50 وQ 70 على التوالي بنسبة 1.21% و1.27% و1.4% و1.18%. ومن ثم تنخفض هذه الزيادة لتصل

1.18% عند الشريحة Q 90 وهذا ما يفسر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بطريقة اقل عند أصحاب الاستهلاك المرتفع جدا. وهذا ما يؤكد أيضا على عدم تماثل في التأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي فالعائلات الجزائرية ذات الدخل المنخفض يتأثر استهلاكها بشكل كبير وملحوظ عندما يتغير دخلها. فتميل العائلات الفقيرة إلى استهلاك كل زيادة في دخل لتحقيق رغباتها ولإشباع حاجاتها من السلع والخدمات. وهذا ما يتفق مع النظرية الكينزية القائلة بأن ميل الاستهلاك لدى العائلات الفقيرة يكون أكبر من ميل العائلات الغنية. فالعائلات الفقيرة عندما يزداد دخلها تميل إلى اشباع حاجاتها من السلع والخدمات. والعائلات الغنية تلجأ إلى استثمار أو ادخار الجزء المتبقي من الدخل الزائد على احتياجاتها.

- إن تأثير سكان الحضر على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، حيث تأثيره كان متقارب نوعا ما في الكميات المنخفضة (Q 10 وQ 30) والكميات المرتفعة (Q 70 وQ 90) من الاستهلاك العائلي. حيث أن إذا ارتفاع سكان الحضر ب 1% تؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب نسبة 1.8% تقريبا عند كل الكميات، ما عدا أصحاب الاستهلاك المتوسط (Q50) فتكون الزيادة في الاستهلاك العائلي ب 1.57%. نفسر هذه العلاقة الطردية بين الاستهلاك العائلي و سكان الحضر بأن المناطق الحضرية توفر إمكانية وصول أكبر إلى منتجات وخدمات عالية الجودة وأكثر تنوعًا. وترجع هذه العلاقة أيضًا إلى ارتفاع الدخل وتوافر فرص العمل، والتعرض لأنماط حياة جديدة في المدن إلى تغيير أنماط استهلاك العائلات، وبالتالي زيادة الاستهلاك خاصة استهلاك السلع والخدمات غير الضرورية. وهذا ما تفسره نظرية الدخل النسبي والتي تنص على أن استهلاك العائلي لا يرتبط بالدخل من حيث القيمة المطلقة، ولكنه يرتبط أيضًا بأنماط الاستهلاك النسبية فيتأثر استهلاك العائلي باستهلاك العائلات المجاورة. كما أن التحضر قد يؤدي إلى تغيير أنماط الاستهلاك بطرق لا تؤثر بالتساوي على جميع الشرائح.

يعرض الشكل 3-11 شكل بياني نتائج انحدار quantile. تصاحب فترات الثقة، التي تظهر بالتظليل، كل نتيجة انحدار quantile عند مستوى دلالة 95%. على طول المحور الرأسي، تظهر مرونة المتغيرات المستقلة. تظهر معاملات المربعات الصغرى العادية مع فترات الثقة الطبيعية (95%)، والتي يتم تصويرها كخطوط أفقية.

شكل رقم 3-11: تقدير كميات الانحدار الكمي (**Quantile Regression**)

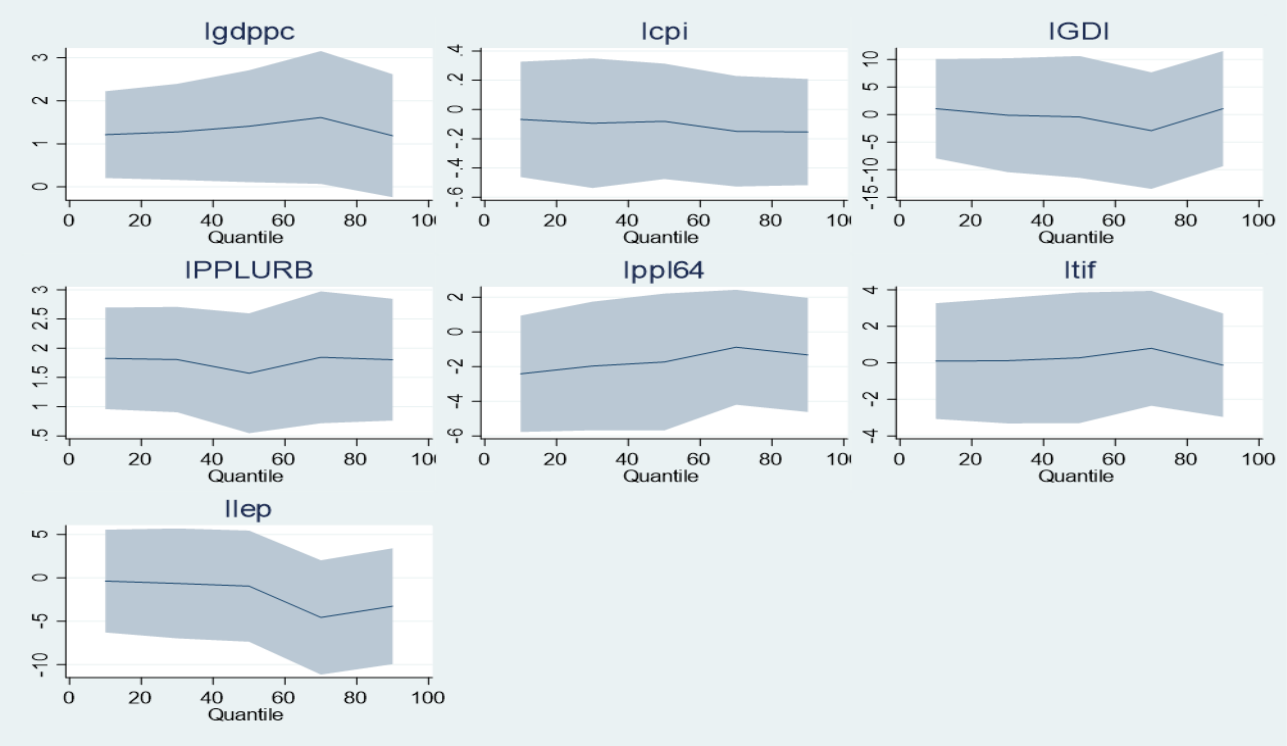

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيstata17

Quantile estimation: The grey areas represent 95% confidence intervals. (QR coefficients and confidence intervals as the quantile varies from 0 to 1).

ملحوظة: تمثل المناطق الرمادية فترات ثقة بنسبة 95%. (معاملات QR وفترات الثقة حيث يختلف الكميات من 0 إلى 1).

يعتبر الشكل البياني رسمًا بيانيًا مهمًا من حيث إظهار كيفية تغير تقديرات المعامل للمتغيرات التي تؤثر على نفقات الاستهلاك عبر التوزيع بأكمله. كما هو موضح في الشكل3-11، يتم تقدير كل المتغيرات المستقلة بشكل مختلف في جميع الكميات. من خلال النتائج المقدرة أعلاه والشكل البياني نستطيع أن نقول إن نتائج الانحدار الكمي تختلف عن نتائج المربعات الصغرى العادية.

خلاصة الفصل الثالث

فمن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نحلل واقع الاستهلاك العائلي في الجزائر بالإضافة إلى تحليل كل المتغيرات المفسرة له. حيث تم استخدام نوعين من التحليل لسيرورات السلاسل الزمنية المختلفة، وذلك عن طريق التحليل الاحصائي الوصفي كقراءة أولية لطبيعة البيانات الإحصائية. وكذلك التحليل الاقتصادي الذي من خلاله يتم سرد الوقائع والحقائق الاقتصادية لسيرورة الاستهلاك العائلي واهم المتغيرات المفسرة له، فقد تضمن هذا الفصل في بداياته وكمرحلة تعريفية تم فيها عرض أهم الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة والتطرق إلى تفسير النموذج القياسي المستعمل والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة زمنيا (ARDL)، فقد أظهرت النتائج في المدى الطويل أنه يوجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية بين الاستهلاك العائلي وامل الحياة والعدد السكان الحضر ومؤشر التنمية بين الجنسين في المقابل هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية. أما في المدى القصير فالنتائج كانت مشابهة نوعا ما مع الدى الطويل. فيرتبط كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان الحضر ومؤشر التنمية بين الجنسين والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية بالاستهلاك العائلي بعلاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند 5 %. وفي المقبل يوجد علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين الاستهلاك العائلي والفئة النشطة.

وفي نفس الوقت قدرنا نموذج الانحدار الكميمي (Quantile Regression) الذي يقدم لنا تأثير المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية على مختلف أجزاء التوزيع الشرطي للاستهلاك العائلي وبالتالي يعطينا استجابة أكثر مرونة. فقد اشارت النتائج على أن تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، ولكن حجمه يزداد بالنسبة للكميات المنخفضة من الاستهلاك العائلي، اما بالنسبة لتأثير سكان الحضر على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، حيث تأثيره كان متقارب نوعا ما في الكميات المنخفضة والكميات المرتفعة من الاستهلاك العائلي. ماعدا عند الكميات المتوسطة من الاستهلاك العائلي فيكون أقل تأثير.

الخاتمة

ختاما لهذه الدراسة التي تناولت اثر المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة من 1990إلى 2022، يمكن القول أنه للإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "الى أي مدى يكمن أثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 1990-2022؟"، فإنه قد تم استهلال هذا الموضوع بجزء تأصيلي نظري لكل من الاستهلاك واهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة فيه، يوضح فيه بشكل مختصر المفاهيم الأساسية والنظريات الاقتصادية التي فسرت الاستهلاك العائلي. كما تم تطرق إلى الواقع التجريبي بتحليل تطور الاستهلاك العائلي واهم العوامل المفسرة له خلال فترة الدراسة. من خلال تعقيب على اهم الاحداث والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري والوقوف على التعديلات الهيكلية والمشاريع التنموية من خلال النشرات الدولية والوطنية. حيث تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي Ons. وفيما يلي أهم نتائجها، الى جانب التوصيات وآفاق البحث:

أولا: اختبار الفرضيات: وفقا لما جاء في الدراسة التطبيقية فإن نتائج اختبار الفرضيات كالتالي

- **اختبار الفرضية الأولى:** أكد الجانب التطبيقي للدراسة صحت هذه الفرضية، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الاجل القصير، وبالإضافة لنتائج النموذج الانحدار الكميمي فإن تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، ولكن حجمه يزداد بالنسبة للكميات المنخفضة من الاستهلاك العائلي.
- **اختبار الفرضية الثانية:** إن المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية لها نفس التأثير على الاستهلاك العائلي في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن الاستهلاك العائلي يتأثر أكثر بالمؤشرات الديموغرافية.
- **اختبار الفرضية الثالثة:** لا يوجد تماثل لتأثير المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك العائلي في الجزائر بسبب اختلاف الطبقات الاجتماعية. فمثلا تستجيب العائلات ذات الاستهلاك المرتفع بشكل مختلف عن العائلات ذات الاستهلاك المنخفض. فتميل العائلات الفقيرة إلى استهلاك معظم دخلها، أما العائلات ذات الدخل المرتفع فتستهلك جزءاً من الدخل وتقوم بادخار الباقي أو استثماره.

ثانيا: نتائج الدراسة:

1.النتائج النظرية :يمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:

- يعرف الاستهلاك العائلي بأنه الجزء الذي يقتطعه الأفراد من دخلهم لشراء الاحتياجات الاستهلاكية المختلفة، ويذهب الجزء المتبقي إلى الادخار.

- للاستهلاك دور وأهمية كبيرة في ضمان النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستهلاك تشجع الإنتاج، والذي بدوره يشجع نمو الوظائف وتأسيس أعمال جديدة.
- هناك علاقة صريحة بين الدخل والاستهلاك بغض النظر عن نوع الدخل، وأن أي تغير في الدخل سيغير في الاستهلاك، وهذا وفقا لما حددته النظرية الكينزية لدالة الاستهلاك. ولكن في الحقيقة أن الاستهلاك العائلي يتأثر بعدة عوامل، منها: العوامل الاقتصادية (الدخل، مستوى الأسعار، التضخم، الثروة...)، والعوامل الديموغرافية (السكان، التركيبة العمرية، التركيبة النوعية...).
- إن الاقتصاد والديموغرافيا مترابطان بشكل وثيق. حيث يدرس الاقتصاد سلوك الأفراد والشركات والحكومات فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بينما تركز الديموغرافيا على تحليل وفهم تكوين السكان وتغيراتهم. باختصار تساهم الديموغرافيا في صياغة السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال توفير البيانات والمعلومات التي يحتاجها الاقتصاديون لفهم وتحليل التغيرات السكانية.
- حسب ما سبق يوجد الكثير من نظريات تدرس إثر السكان على الاقتصاد. وكانت أشهرها النظرة التشاؤمية لمالتوس. والنظرة التفاؤلية لابن خلدون.

2.النتائج التطبيقية: إجمالا تمثلت النتائج التطبيقية فيما يلي:

- تشير النتائج المدى القصير على وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية ومؤشر التنمية بين الجنسين وحجم سكان الحضر. وتشير أيضا على وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي والفئة النشطة للسكان.
- ان اي الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي 0.285%.
- ان أي الزيادة في الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب 0.1256%.
- ان أي زيادة في مؤشر التنمية بين الجنسين بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة0.531%.
- أن أي زيادة في حجم سكان الحضر بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة18.135%.
- أن أي زيادة في المتغيرة الفئة النشطة للسكان بـ 1% سوف يؤدي إلى انخفاض أو تراجع الاستهلاك العائلي ب 4.599%.

- تشير النتائج المدى الطويل على وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من ومؤشر التنمية بين الجنسين وحجم سكان الحضر. وتشير أيضا على وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي والفئة النشطة للسكان.
- ان أي زيادة في المتغيرة الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية بـ 1%. سوف يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العائلي ب 0.103%.
- ان أي زيادة في المتغيرة مؤشر التنمية للجنسين بـ 1%. سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب 1.44%.
- ان أي زيادة في المتغيرة حجم سكان الحضر بـ 1% سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي 0.65%.
- ان أي زيادة في المتغيرة عمر المتوقع بـ 1%. سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب 0.81%.
- ان تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، ولكن حجمه يزداد بالنسبة للكميات المنخفضة من الاستهلاك العائلي، فإن زيادة 1% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى رفع الاستهلاك للعائلي عند الشرائح 10 Q و30 Q و50 Q و70 Q على التوالي بنسبة 1.21% و1.27% و1.4% و1.18%. ومن ثم تنخفض هذه الزيادة لتصل 1.18% عند الشريحة 90 Q.
- ان تأثير سكان الحضر على الاستهلاك العائلي إيجابي في جميع الكميات، حيث تأثيره كان متقارب نوعا ما في الكميات المنخفضة (10 Q و30 Q) والكميات المرتفعة (70 Q و90 Q) من الاستهلاك العائلي. حيث أن إذا ارتفاع سكان الحضر ب 1% تؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ب نسبة 1.8% تقريبا عند كل الكميات، ما عدا أصحاب الاستهلاك المتوسط (Q50) فتكون الزيادة في الاستهلاك العائلي ب 1.57%.

ثالثا: التوصيات :من خلال دراستنا لهذه الاطروحة نقدم بعض التوصيات والمقترحات المرتبطة بنطاق الموضوع كمايلي:

- العمل على التوزيع العادل للدخل الذي يعد من أهم المحددات الرئيسية لاستهلاك العائلي، وذلك لتحسين المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد؛
- المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بقضايا الاستهلاك العائلي في الجزائر لاستخدامها في عمليات التخطيط المستقبلي وتطوير السياسات الاقتصادية؛
- يجب أن يتحول المجتمع الجزائري من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتج يغزو الأسواق المحلية والدولية من خلال ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج؛

- الاستثمار في الفئة النشطة بسبب تأثيرها القوي على الاستهلاك العائلي والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك عبر منح مزايا وتسهيلات والاهتمام بالقضايا التي تزيد من إنتاجيتها على الاقتصاد الكلي؛
- نشر التوعية لدى الافراد ومن أجل تحسين من نمط الاستهلاك والانتقال إلى الاستهلاك المستدام؛
- ترشيد الاستهلاك العائلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال ترشيد الإنفاق ومحاولة إعادة تدوير مخلفات الاستهلاك العائلي لتحقيق المنافع منها وتقليل من أضرارها على البيئة؛

رابعا: آفاق الدراسة:

وبعد التطرق إلى العديد من الجوانب المهمة في هذه الدراسة، يمكننا القول إنها مبادرة لا تزال تعاني من بعض النقائص. ونأمل أن يتم تضمين دراسات أخرى واسعة ومتعمقة في هذه الدراسات. ومن خلال مناقشة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، فإن النتائج ذاتها تتطلب فتح أبواب وآفاق علمية جديدة. ويمكن تلخيص أهم هذه الأمور فيما يلي:

- دراسة كل من السياسات الاقتصادية والديموغرافية المستخدمة في الجزائر وأثرها على الاستهلاك العائلي؛
- دراسة حجم الأمثل للسكان وتأثيره على الاستهلاك العائلي في الجزائر؛
- دراسة محددات الاستهلاك العائلي المستدام في الجزائر؛
- دراسة أثر المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية على الاستهلاك المستدام؛
- أثر استخدام التكنولوجيا على نمط الاستهلاك العائلي؛

المراجع

المراجع باللغة العربية

المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. أحمد الأفندي محمد. (2012). مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الثانية. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
2. أحمد الأفندي. محمد. (2013). مقدمة في الاقتصاد الكلي. الطبعة الخامسة. صنعاء: جولة الجامعة الجديدة.
3. أكلي. ج. (1980). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات (ترجمة عطية مهدي سليمان). بغداد: الجامعة المستنصرية.
4. ابدجمان مايكل. (1999). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة. الرياض: دار المريخ للنشر.
5. ابو سعود محمدي فوزي. (2014). الاقتصاد الكلي مع التطبيقات. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
6. الأشقر أحمد. (2007). الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى الإصدار الثاني. عمان الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
7. الحمداني رفاه شهاب. (2014). نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية. الطبعة الاولى. عمان: دار وائل للنشر.
8. الخفاف عبد علي. (2007). جغرافيا السكان أسس عامة. الطبعة الثانية. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
9. الوادي محمود حسين وآخرون. (2009). الاقتصاد الكلي. الطبعة الاولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. الواصف الوزني. خالد. واحمد الرفاعي. (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. الاردن: دار وائل للنشر.
11. بريش السعيد. (2007). الاقتصاد الكلي. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
12. جيمس جوارتيني وآخرون. (1999). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. الرياض: دار المريخ للنشر.
13. خصاونة. صالح. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الثانية. عمان الاردن: صالح خصاونة.
14. سامي خليل. (1994) أ. نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الاساسية). الجزء الأول. الكويت: وكالة الاهرام للتوزيع.
15. سامي خليل. (1994) ب. نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديث). الجزء الثاني. الكويت: وكالة الاهرام للتوزيع.
16. شحادة الخطيب خالد، أحمد زهير شامية. (2005). أسس المالية العامة. الطبعة الثانية. الاردن –عمان: دار وائل للنشر.
17. شهاب محمد عبد الحميد. (1928). التحليل الاقتصادي الكلي. الطائف: مكتبة الملك فهد الوطنية.
18. صخري عمر. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الطبعة الخامسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
19. عبد اللاوي. عقبة. (2020). تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي. الوادي: مطبعة الرمال.
20. عبد المطلب عبد الحميد. (2006). النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي. الطبعة الاولى. دار الجامعية للنشر والتوزيع.
21. عبد الوهاب نجا علي. وآخرون. (2019). مبادئ الاقتصاد الكلي. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية كلية التجارة.
22. عدلي ناشد سوزي. (2006). المالية العامة. الأولى. بيروت –لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
23. عطية شوقي. (2017). علم السكان في البحث التطبيقي والاحصائي. لبنان: دار نلسن لنشر.
24. علي حسين مجيد، عفاف عبد الجبار سعيد. (2004). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. الطبعة الاولى. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
25. عميرة جويدة. (2014). اتجاهات نظرية في علم السكان. القاهرة: جوانا للنشر والتوزيع.
26. قناوي عزت، سليمان نيرة. (2005). أساسيات الاقتصاد الكلي. دار العلم لنشر والتوزيع.

27.مرعوش اكرام. (2021). التحليل الاقتصاد الكلي –دروس وتمارين محلولة. الطبعة الاولى. باتنة: دار قانة لنشر والتوزيع.
28.نشأة محمد علي. (2019). رائد علم الاقتصاد أبن خلدون. الطبعة الاولى. مصر –الجيزة–: وكالة الصحافة العربية.

II. الرسائل والاطروحات

1. أبو بكر يوسف حمزة علي. (2006). محددات الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي في السودان (دراسة قياسية 1970م–2000م) [رسالة ماجستير]. كلية الدراسات العليا. أم درمان الاسلامية.
2. إسحاق علي هبة. (2014). محددات الانفاق لاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة (1972–2011) [رسالة ماجستير]. كلية الدراسات العليا. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. العيش أحمد. (2019). أثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة «1990–2017» [اطروحة دكتوراه]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ورقلة. جامعة قاصدي مرباح.
4. بسام محمود عبد المجيد صالح. (2018). تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الكلي للفترة 1994–2016[رسالة ماجستير]. كلية التجارة. غزة. الجامعة الاسلامية.
5. بشرول فيصل. (2010). تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ [رسالة ماجستير]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الشلف. جامعة حسيبة بن بوعلي.
6. بعلي. محمد الصغير. ويسري أبو العلاء. (2003). المالية العامة. الطبعة الأولى. الحجار –عنابة: دار العلوم.
7. بكري كامل وآخرون. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
8. بلمهدي عبد الحفيظ. (2001). معالجة مسألة الشغل أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر 1990–1998[رسالة ماجستير]. كلية العلوم السياسية والإعلامية. جامعة الجزائر.
9. بني أحمد عامر علي سليمان. (2015). تقدير دالة الاستهلاك الخاص في الاردن خلال الفترة) (1980–2013) [رسالة ماجستير]. كلية الدراسات العليا. الأردن. جامعة مؤتة.
10.بويلي سكينة. (2014). الفكر الاقتصادي عند أبن خلدون والمقريزي [اطروحة دكتوراه]. كلية العلوم الاسلامية. باتنة. جامعة الحاج لخضر. باتنة 1.
11.حمدي محمود أحمد غيث. (2016). محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 1994–2015[رسالة ماجستير]. كلية التجارة. غزة. الجامعة الإسلامية.
12.ديناوي أنفال عائشة. (2022). دراسة أثر بعض المتغيرات الديموغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1962–202) [اطروحة دكتوراه]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. مستغانم. جامعة عبد الحميد بن باديس.
13.رمضاني. وفاء. (2020). استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي– دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990–2018[اطروحة دكتوراه]. الوادي. جامعة الوادي حمه لخضر.
14.زروخي صباح. (2012). محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة:(1990–2010) [رسالة ماجستير]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المسيلة. جامعة المسيلة.
15.شفيق صقر مهند. (2014). دراسة تأثير النافذة الديموغرافية على قوة العمل المتعلقة في سورية [أطروحة دكتوراه]. كلية الاقتصاد. سورية. جامعة تشرين.

16.عصام محمد محمود عثمان. (2003). دالة الاستهلاك: حالة تطبيقية على الاردن. [رسالة ماجستير]. كلية الدراسات العليا. عمان. الجامعة الاردنية.

17.عنانة يونس. (2021). الانفاق الحكومي وتأثيره على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة (1980-2020) [أطروحة دكتوراه]. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير. أم بواقي. جامعة العربي بن مهيدي.

18.محاسن علام. بشير. (2009). دالة الاستهلاك في السودان: خلال الفترة 1990-2005 [اطروحة دكتوراه]. كلية الدراسات العليا. السودان. جامعة أم درمان الإسلامية.

III. المقالات

1. أحمد وهيب حسن، حمادي عمر موسى. (2019). تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق للمدة (2004-2015). مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. 11(25):123–44.
2. ابن يامي يوسف. (2020). دالة الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1974 – 2017. Revue déconomie et de statistique appliquée 16(2) :91–107.
3. الغول عبد الحكيم. (2018). أمل الحياة (E_0) ومظاهر تحسنه في الجزائر. مجلة آفاق علمية. 10(2):177–98.
4. المحجوبي خالد. (2017). السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي(دراسة تحليلية). مجلة المالية والأسواق. 4(1):88–112.
5. بن عاتق حنان، خديجة لعماري. (2020). تفسير ديناميكية التحضر في الجزائر دراسة قياسية (1990-2017). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 12(3):51–67.
6. بن عبد الرحمن البسام خالد، تميم بن عبد الله البسام. (2021). تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة. 35(01):51–73. doi : 10.4197/Econ.35-1.3.
7. بن قانة إسماعيل، أحمد سلامي. (2017). دراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة ما بين 1960- 2014. مجلة الإستراتيجية والتنمية. 7(12):216–41.
8. بن صديق زوبيدة. (2023). علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2021). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 19(2):131–44.
9. بولعجين فايزة، نوال بيراز. (2021). قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر. المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال. (1)1 : 21–34.
10. تومي صالح، ومليكة يحيات. (2006). مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. 10(1):09–38.
11. حبيب قنوني، تسابت عبد الرحمان. (2016). المتغيرات النقدية والاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2015). المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. 3(2):115–25.
12. خالدية بوجنان، ومبطوش العلجة. (2022). محاولة تقدير دالة الاستهلاك للعائلات الجزائرية خلال الفترة 1980-2020. مجلة الإستراتيجية والتنمية. 12(1):255–71.

13. دعمي. الحاج. وعبد القادر عوينان. (2021). أثر سياسة الإنفاق العام على معدل التضخم حالة الجزائر للفترة 1990-2017 دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. 6(1):01–16.

14. لبزة هشام وآخرون. (2018). دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. 5(1):607–25.

15. طافر زهير. (2010). النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة. مجلة الباحث الاجتماعي. (10):69–94.

16. قدرية محمد عبد السلام أمين. (2020). تأثير السياسة النقدية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في إندونيسيا. المجلة العلمية للبحوث التجارية. 38(03):367–406.

17. كوان طه ولي. (2016). تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1997-2014). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. 14(50):89–220.

18. محمد الرشيد الرملي. عبد الله. وصلاح مهدي عباس البيرماني. (2020). قياس وتحليل دالة الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2018. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. 16(52):563–80.

19. مولاي بوعلام. (2022). أثر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: (1990 - 2020). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. 6(2):227–48.

20. نصر ضو. (2013). الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. 6(2):313–31.

21. هراكي حياة. (2022). تأثير العوامل الاجتماعية على الثقافة الاستهلاكية للأسرة الحضرية دراسة ميدانية على عينة من الأسر الحضرية بمدينة بسكرة. مجلة دفاتر المخبر. 17(2):32–50.

IV. التقارير

1. الشيخ طه رانيا. (2021). التضخم أسبابه. آثاره. وسبل معالجته. صندوق النقد الدولي. https://www.amf.org.ae/ar

2. النويصر سارة، أحمد البكر. (2018). أثر الاستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل. السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي.

3. بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

4. بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

5. بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

V. المؤتمرات والملتقيات

1. حوشين يوسف. (نوفمبر2019). قياس أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2018). مقدم ضمن الملتقى الوطني حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني في الجزائر. الجزائر. جامعة البليدة2-علي لونيسي.01-19.

VI. المحاضرات

المراجع

1. براهيمية آمال. (2015). اقتصاد جزائري. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية. قالمة. جامعة 8ماي 1945.
2. دراجي كريمو. (2016). الاقتصاد الجزائري. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية. الجزائر. جامعة الجزائر 3.

ركاش جهيدة. (2018). السياسات الاقتصادية في الجزائر. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تنظيم سياسي وإداري. الشلف. جامعة حسية بن بوعلي

3. ساعد محمد. (2017). الاقتصاد الجزائري. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية. تيارت. جامعة ابن خلدون.
4. عبد الله نور الدين. (2022). الاقتصاد الجزائري. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية. سعيدة. جامعة الدكتور مولاي الطاهر.

المراجع باللغة الأجنبية

I. Books

1. Modigliani, Franco. 2005. *The Collected Papers of Franco Modigliani*. The MIT Press.

II. Articles

1. Aigner-Walder, Birgit, and Thomas Döring. 2012. 'The Effects of Population Ageing on Private Consumption—A Simulation for Austria Based on Household Data up to 2050. *Eurasian Economic Review* 2:63–80.
2. Arapova, Ekaterina. 2018. 'Determinants of Household Final Consumption Expenditures in Asian Countries: A Panel Model, 1991–2015. *Applied Econometrics and International Development* 18(1):121–40.
3. Bagozzi, Richard P., and M. Frances Van Loo. 1978. 'Fertility as Consumption: Theories from the Behavioral Sciences. *Journal of Consumer Research* 4(4):199–228.
4. Bonsu, Christiana Osei, and Paul-Francois Muzindutsi. 2017. 'Macroeconomic Determinants of Household Consumption Expenditure in Ghana: A Multivariate Cointegration Approach. *International Journal of Economics and Financial Issues* 7(4):737–45.
5. Boulakia, Jean David C. 1971. 'Ibn Khaldun: A Fourteenth-Century Economist. *Journal of Political Economy* 79(5):1105–18.
6. Bouyon, Sylvain. 2015. *What Drives Household Consumption in the EU-28?* ECRI.
7. Cavanaugh, Joseph E. 1997. 'Unifying the Derivations for the Akaike and Corrected Akaike Information Criteria. *Statistics & Probability Letters* 33(2):201–8.
8. Chikhi, Kamel. 2021. 'Limpact de La Crise Sanitaire Du Covid-19 Sur Le Comportement de Consommation Des Algériens. *Revue dEtudes En Management et Finance dOrganisation* 6(1).
9. Dickey, David A., and Wayne A. Fuller. 1981. 'Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Econometrica: Journal of the Econometric Society* 1057–72.
10. Dilanchiev, Azer, and Tengiz Taktakishvili. 2022. 'MACROECONOMIC DETERMINANTS OF HOUSEHOLD CONSUMPTIONS IN GEORGIA. *Annals of Financial Economics* 16. doi: 10.1142/S2010495221500202.
11. Drakopoulos, Stavros A. 2021. 'Theories of Consumption. 233–67. Retrieved 5 September 2023 (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/108215/).

12. Ehrlich, Isaac, and Francis Lui. 1997. 'The Problem of Population and Growth: A Review of the Literature from Malthus to Contemporary Models of Endogenous Population and Endogenous Growth. *Journal of Economic Dynamics and Control* 21(1):205–42.
13. Engle, Robert F. 1982. 'Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. *Econometrica: Journal of the Econometric Society* 987–1007.
14. ERDİNÇ, Zeynep, and Gökçen AYDINBAŞ. 2022. 'Tüketim Harcamalarına Etki Eden Unsurların G20 Ülkeleri Üzerindeki Etkisine Yönelik Analiz (2007-2019). *Iğdır Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi* (30):1–23.
15. Erlandsen, Solveig, and Ragnar Nymoen. 2008. 'Consumption and Population Age Structure. *Journal of Population Economics* 21:505–20. doi: 10.1007/s00148-006-0088-5.
16. Gebrehiwo, Kidanemariam Gidey. 2016. 'The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration. *Bahir Dar Journal of Education* 16(1).
17. Gidey, Kidanemariam and Gebrehiwot. 2015. 'The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration. *American Journal of Trade and Policy* 1. doi: 10.18034/ajtp.v1i3.374.
18. Godfrey, L. G. 1978. 'Testing Against General Autoregressive and Moving Average Error Models When the Regressors Include Lagged Dependent Variables. *Econometrica* 46(6):1293–1301. doi: 10.2307/1913829.
19. HAJ-KACEM, Rami Ben. 2015. 'The Impact of Age Distribution on Household Consumption: Evidence from Saudi Arabia. *Turkish Economic Review* 2(4):277–86.
20. He, Lei, Shuyi Zhou, and Zilan Liu. 2020. 'How Is Aggregate Household Consumption Affected Jointly by Longevity, Pension, and Aging? Theory and Evidence. *International Review of Economics* 67:499–512.
21. Hock, Heinrich, and David N. Weil. 2012. 'On the Dynamics of the Age Structure, Dependency, and Consumption. *Journal of Population Economics* 25(3):1019–43. doi: 10.1007/s00148-011-0372-x.
22. Hone, Zehiwot, and Senapathy Marisennayya. 2019a. 'Determinants of Household Consumption Expenditure in Debremarkos Town, Amhara Region, Ethiopia. *American Academic Scientific Research Journal for Engineering, Technology, and Sciences* 62(1):124–44.
23. Hone, Zehiwot, and Senapathy Marisennayya. 2019b. 'Determinants of Household Consumption Expenditure in Debremarkos Town, Amhara Region, Ethiopia. *American Academic Scientific Research Journal for Engineering, Technology, and Sciences* 62(1):124–44.
24. Hone, Zehiwot, and Senapathy Marisennayya. 2019c. 'Determinants of Household Consumption Expenditure in Debremarkos Town, Amhara Region, Ethiopia. 62(1).
25. Jarque, Carlos M., and Anil K. Bera. 1987. 'A Test for Normality of Observations and Regression Residuals. *International Statistical Review/Revue Internationale de Statistique* 163–72.
26. Nkoro, Emeka, and Aham Kelvin Uko. 2016. 'Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation. *Journal of Statistical and Econometric Methods* 5(4):1–3.
27. Onanuga, Abayomi, Michael Oshinloye, and Olaronke Onanuga. 2015. 'Income and Household Consumption Expenditure in Nigeria. 4:123–39. Retrieved 5 September 2023 (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83334/).
28. Palley, Thomas I. 2008. 'The Relative Income Theory of Consumption: A Synthetic Keynes-Duesenberry-Friedman Model.

29. Pesaran, M. Hashem, and Bahram Pesaran. 1997. 'Working with Microfit 4: Microfit 4 User Manual.
30. Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. 2001. 'Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics* 16(3):289–326.
31. Ramsey, J. B. 1969. 'Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis. *Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological)* 31(2):350–71.
32. Rodriguez, Robert N., and Yonggang Yao. 2017. 'Five Things You Should Know About Quantile Regression. Pp. 1–19 in. USA: SAS Institute Inc.
33. Rosenzweig, Mark R., and T. Paul Schultz. 1985. 'The Demand for and Supply of Births: Fertility and Its Life Cycle Consequences. *The American Economic Review* 75(5):992–1015.
34. Saleem, Muhammad, Muhammad Yaseen, Adnan Riaz, and Gohram Baloch. 2022. 'Impact of Workers Remittances on Households Standard of Living: A Case Study of District Kech Balochistan. *Central European Management Journal* 30(4):236–44.
35. Sugiarto, -, and - Wisnu Wibowo. 2020. 'Determinants of Regional Household Final Consumption Expenditure in Indonesia. *JEJAK: Jurnal Ekonomi dan Kebijakan* 13(2):332–44.
36. Tapsin, Gulcin, and Aycan Hepsag. 2014. 'An Analysis of Household Consumption Expenditures in EA-18. *European Scientific Journal* 10(16).
37. Varlamova, J., and N. Larionova. 2015. 'Macroeconomic and Demographic Determinants of Household Expenditures in OECD Countries. *Procedia Economics and Finance* 24:727–33.
38. Xu, Mengfan. 2023. 'Quantile Regression Model and Its Application Research. *Academic Journal of Science and Technology* 8:172–76. doi: 10.54097/vt1qpm59.
39. Yao, Wanjun, Tomoko Kinugasa, and Shigeyuki Hamori. 2013. 'An Empirical Analysis of the Relationship between Economic Development and Population Growth in China. *Applied Economics* 45(33):4651–61.
40. Zhang, Yin, and Guang Hua Wan. 2002. 'Household Consumption and Monetary Policy in China. *China Economic Review* 13(1):27–52

III.websites

41. *World Development Indicators | DataBank*. (n.d.). Retrieved 02 March 2024, from https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=world-development-indicators
42. World Development Indicators | DataBank. (n.d.). Retrieved 31 March 2024, from https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=world-development-indicator
43. United Nations Development Programme. (n.d.). *About us | United Nations Development Programme*. Retrieved 3 March 2024, from https://www.undp.org/about-us

الملاحق

الملحق رقم 01 : الاحصاءات الوصفية للمتغيرات

	LGDI	LPPL64	LPPLURB	LLEP	LTLF	LCPI	LGDPPC	LHCPPC
Mean	-0.21665	16.87101	16.88963	4.278472	16.11277	4.376425	8.17705	7.209372
Median	-0.19967	16.91952	16.88805	4.281294	16.14225	4.427448	8.238355	7.166031
Maximum	-0.12556	17.15749	17.32929	4.36056	16.41263	5.201916	8.35379	7.47694
Minimum	-0.36241	16.43942	16.4026	4.210066	15.70762	2.742089	7.941198	6.935505
Std. Dev.	0.074566	0.221609	0.275041	0.04435	0.195648	0.601663	0.14201	0.196135
Jarque-Bera	2.765401	2.820868	1.816094	1.933971	2.178097	7.20737	3.719837	3.496544
Probability	0.2509	0.244037	0.403311	0.380228	0.336537	0.027223	0.155685	0.174074

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم 02: اختبار جذر الوحدة لـ ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At Level								
Variables	LGDI	LPPL64	LPPLURB	LLEP	LTLF	LCPI	LGDPPC	LHCPPC
With Constant	-4.6271 ***	-2.9266 *	-2.9817 **	-0.5481	-2.1707	-6.7269 ***	-0.5158	-0.1318
With Constant & Trend	0.2949	-5.2113 ***	-0.1502	-1.9637	-2.5437	-6.3593 ***	-1.2057	-1.7937
Without Constant & Trend	-5.9264 ***	0.6969	2.2477	4.1128	6.0184	4.4531	1.4134	2.0917
At First Difference								
Variables	d(LGDI)	d(LPPL64)	d(LPPLURB)	d(LLEP)	d(LTLF)	d(LCPI)	d(LGDPPC)	d(LHCPPC)
With Constant	-6.0592 ***	-1.0918	-2.5726	-5.3703 ***	-5.5355 ***	-2.1891	-3.8903 ***	-5.0819 ***
With Constant & Trend	-7.0013 ***	-2.1406	-3.9462 **	-5.1897 ***	-5.9105 ***	-2.1221	-3.8605 **	-4.8885 ***
Without Constant & Trend	-1.3154	-1.059	-1.282	-1.0659	-2.8307 ***	-2.0329 **	-3.5757 ***	-4.4504 ***

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم 03: نتائج20 أفضل نموذج حسب معيار Akaike

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LHCPPC
Date: 09/27/24 Time: 05:40
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
25	116.204153	-6.387760	-5.746500	-6.175200	0.998159	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, ...
9	116.436077	-6.339755	-5.652691	-6.112013	0.998079	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, ...
17	116.222790	-6.326424	-5.639361	-6.098682	0.998053	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, ...
26	114.156893	-6.322306	-5.726851	-6.124929	0.998018	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, ...
1	116.437972	-6.277373	-5.544505	-6.034448	0.997959	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, ...
18	114.195443	-6.262215	-5.620956	-6.049656	0.997913	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, ...
10	114.170315	-6.260645	-5.619385	-6.048085	0.997910	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, ...
27	113.040751	-6.252547	-5.657092	-6.055170	0.997875	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, ...
89	112.207261	-6.200454	-5.604999	-6.003077	0.997761	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 1, ...
2	114.198056	-6.199879	-5.512815	-5.972136	0.997791	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, ...
19	113.095589	-6.193474	-5.552215	-5.980915	0.997764	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, ...
11	113.071206	-6.191950	-5.550691	-5.979391	0.997761	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, ...
81	112.733061	-6.170816	-5.529557	-5.958257	0.997713	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, ...
73	112.640471	-6.165029	-5.523770	-5.952470	0.997700	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1, ...
3	113.178767	-6.136173	-5.449109	-5.908431	0.997645	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, ...

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم 04: نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL

Dependent Variable: LHCPPC
Method: ARDL
Date: 09/24/24 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LGDPPC LCPI LTLF LLEP LPPLURB LPPL64 LGDI
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 128
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LHCPPC(-1)	0.053545	0.095319	0.561746	0.5812
LGDPPC	0.285895	0.156930	1.821797	0.0851
LGDPPC(-1)	-0.302918	0.134030	-2.260081	0.0364
LCPI	0.125688	0.067164	1.871354	0.0776
LCPI(-1)	-0.223511	0.058021	-3.852243	0.0012
LTLF	-0.193272	0.136167	-1.419380	0.1729
LLEP	0.772061	0.388665	1.986445	0.0624
LPPLURB	18.13543	2.754021	6.585073	0.0000
LPPLURB(-1)	-17.51611	2.619822	-6.685993	0.0000
LPPL64	-4.594477	2.182051	-2.107869	0.0493
LPPL64(-1)	4.532337	2.284802	1.983689	0.0628
LGDI	0.531263	0.425817	1.247632	0.2282
LGDI(-1)	0.839886	0.535818	1.567484	0.1344
C	-2.254568	3.551320	-0.634854	0.5335

R-squared	0.998931	Mean dependent var	7.210726
Adjusted R-squared	0.998159	S.D. dependent var	0.199116
S.E. of regression	0.008543	Akaike info criterion	-6.387759
Sum squared resid	0.001314	Schwarz criterion	-5.746500
Log likelihood	116.2042	Hannan-Quinn criter.	-6.175200
F-statistic	1294.019	Durbin-Watson stat	2.185713
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم05: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.410147	Prob. F(2,16)	0.2729
Obs*R-squared	4.795325	Prob. Chi-Square(2)	0.0909

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم06: نتائج اختبار ARCH: Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.004200	Prob. F(1,29)	0.9488
Obs*R-squared	0.004489	Prob. Chi-Square(1)	0.9466

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم07: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

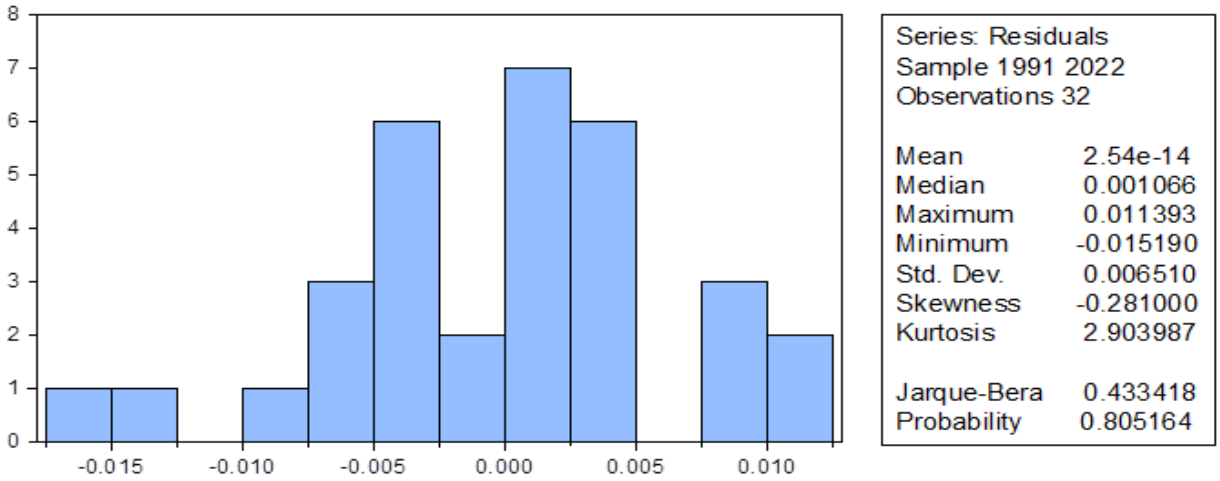

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم08: نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LHCPPC LHCPPC(-1) LGDPPC LGDPPC(-1) LCPI LCPI(-1) LTLF LLEP LPPLURB LPPLURB(-1) LPPL64 LPPL64(-1) LGDI LGDI(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.308413	17	0.2081
F-statistic	1.711945	(1, 17)	0.2081

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم09: نتائج اختبار التكامل المشترك Bound Test

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	18.55273	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
Actual Sample Size	32		Finite Sample: n=35	
		10%	2.196	3.37
		5%	2.597	3.907
		1%	3.599	5.23
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.277	3.498
		5%	2.73	4.163
		1%	3.864	5.694

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم10: المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LHCPPC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/24/24 Time: 19:35
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.254569	3.551320	-0.634854	0.5335
LHCPPC(-1)*	-0.946455	0.095319	-9.929374	0.0000
LGDPPC(-1)	-0.017023	0.120738	-0.140988	0.8894
LCPI(-1)	-0.097823	0.025033	-3.907811	0.0010
LTLF**	-0.193272	0.136167	-1.419380	0.1729
LLEP**	0.772061	0.388665	1.986446	0.0624
LPPLURB(-1)	0.619316	0.171837	3.604094	0.0020
LPPL64(-1)	-0.067140	0.271797	-0.247024	0.8077
LGDI(-1)	1.371148	0.763523	1.795818	0.0893
D(LGDPPC)	0.285895	0.156930	1.821796	0.0851
D(LCPI)	0.125688	0.067164	1.871355	0.0776
D(LPPLURB)	18.13542	2.754020	6.585071	0.0000
D(LPPL64)	-4.599481	2.182051	-2.107870	0.0493
D(LGDI)	0.531263	0.425817	1.247632	0.2282

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPC	-0.017986	0.128038	-0.140471	0.8898
LCPI	-0.103357	0.025943	-3.984063	0.0009
LTLF	-0.204207	0.145839	-1.400222	0.1784
LLEP	0.815739	0.412575	1.977192	0.0635
LPPLURB	0.654354	0.148449	4.407934	0.0003
LPPL64	-0.070939	0.284464	-0.249378	0.8059
LGDI	1.448721	0.795335	1.821523	0.0852
C	-2.382119	3.773395	-0.631293	0.5358

EC = LHCPPC - (-0.0180*LGDPPC -0.1034*LCPI -0.2042*LTLF + 0.8157
*LLEP + 0.6544*LPPLURB -0.0709*LPPL64 + 1.4487*LGDI -2.3821)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم11: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج اARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LHCPPC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/24/24 Time: 19:27
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPC)	0.285895	0.069431	4.117712	0.0006
D(LCPI)	0.125688	0.025463	4.936022	0.0001
D(LPPLURB)	18.13543	1.085725	16.70352	0.0000
D(LPPL64)	-4.599477	0.278403	-16.52092	0.0000
D(LGDI)	0.531263	0.226344	2.347154	0.0306
CointEq(-1)*	-0.946455	0.060943	-15.53015	0.0000

R-squared	0.962392	Mean dependent var	0.009281
Adjusted R-squared	0.955160	S.D. dependent var	0.033568
S.E. of regression	0.007108	Akaike info criterion	-6.887759
Sum squared resid	0.001314	Schwarz criterion	-6.612934
Log likelihood	116.2042	Hannan-Quinn criter.	-6.796663
Durbin-Watson stat	2.185713		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.55273	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiws10

الملحق رقم12: نتائج الانحدار الكمي (Quantile Regression)

```
Bootstrap replications (100)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................................................   50
..................................................   100

Simultaneous quantile regression                    Number of obs =        33
  bootstrap(100) SEs                                .10 Pseudo R2 =    0.8572
                                                    .30 Pseudo R2 =    0.8478
                                                    .50 Pseudo R2 =    0.8501
                                                    .70 Pseudo R2 =    0.8516
                                                    .90 Pseudo R2 =    0.8402
```

	lhcppc	Coefficient	Bootstrap std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
q10							
	lgdppc	1.213895	.4585546	2.65	0.014	.2694843	2.158306
	lcpi	-.0676344	.146322	-0.46	0.648	-.3689901	.2337213
	lGDI	1.061031	3.530278	0.30	0.766	-6.209713	8.331774
	lPPLURB	1.825947	.3813464	4.79	0.000	1.040549	2.611344
	lpp164	-2.411204	1.492952	-1.62	0.119	-5.485996	.6635883
	ltif	.0941462	1.557993	0.06	0.952	-3.114599	3.302892
	llep	-.3711886	2.630408	-0.14	0.889	-5.788616	5.046238
	_cons	7.682497	18.37528	0.42	0.679	-30.16209	45.52709
q30							
	lgdppc	1.27742	.4886903	2.61	0.015	.2709433	2.283896
	lcpi	-.0936174	.1591873	-0.59	0.562	-.4214698	.2342349
	lGDI	-.1117207	3.851195	-0.03	0.977	-8.043405	7.819963
	lPPLURB	1.805141	.3770722	4.79	0.000	1.028546	2.581736
	lpp164	-1.962888	1.50031	-1.31	0.203	-5.052835	1.127058
	ltif	.1166309	1.640305	0.07	0.944	-3.26164	3.494902
	llep	-.6386707	2.593342	-0.25	0.807	-5.979758	4.702417
	_cons	.608124	21.46201	0.03	0.978	-43.59372	44.80996
q50							
	lgdppc	1.409514	.5572448	2.53	0.018	.261847	2.557181
	lcpi	-.0808673	.159183	-0.51	0.616	-.4087108	.2469761
	lGDI	-.4297937	5.046213	-0.09	0.933	-10.82266	9.963076
	lPPLURB	1.571342	.4617761	3.40	0.002	.6202967	2.522388
	lpp164	-1.733687	1.663457	-1.04	0.307	-5.159641	1.692267
	ltif	.2747104	1.564591	0.18	0.862	-2.947624	3.497045
	llep	-.953796	2.853714	-0.33	0.741	-6.831129	4.923537
	_cons	-1.69543	27.19068	-0.06	0.951	-57.69569	54.30483
q70							
	lgdppc	1.612073	.6540687	2.46	0.021	.2649933	2.959153
	lcpi	-.1486851	.1548876	-0.96	0.346	-.4676821	.170312
	lGDI	-2.911414	5.29009	-0.55	0.587	-13.80656	7.983729
	lPPLURB	1.844963	.5108601	3.61	0.001	.7928268	2.897099
	lpp164	-.8789838	1.587119	-0.55	0.585	-4.147717	2.389749
	ltif	.7932829	1.433496	0.55	0.585	-2.159057	3.745622
	llep	-4.556732	2.862667	-1.59	0.124	-10.4525	1.339041
	_cons	-15.54361	27.84664	-0.56	0.582	-72.89485	41.80762
q90							
	lgdppc	1.18791	.6351642	1.87	0.073	-.120235	2.496055
	lcpi	-.1542012	.1539482	-1.00	0.326	-.4712635	.1628611
	lGDI	1.082324	5.270473	0.21	0.839	-9.772418	11.93707
	lPPLURB	1.803258	.5246506	3.44	0.002	.7227196	2.883796
	lpp164	-1.324895	1.787931	-0.74	0.466	-5.007209	2.357418
	ltif	-.1314778	1.528779	-0.09	0.932	-3.280057	3.017101
	llep	-3.261643	2.478069	-1.32	0.200	-8.365321	1.842036
	_cons	6.412966	27.62551	0.23	0.818	-50.48285	63.30878

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي stata17